

معیار اللفظ

ما رواه صاحب التجميع

عن شاعفتا هذيانا فشهد به في دينهم في دنياهما اعياناً
عالمين الى من فوقه اوتوا وللسطن الى من دونهما الا ان

[illegible]

... من العبد المذنب ...
... ان الله عز وجل ...
... في الدنيا والآخرة ...
... والله اعلم بالصواب ...

[illegible]

والتبرع به
فانما هو الذي
والذي هو الذي
الذي هو الذي
الذي هو الذي

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, written on aged, slightly stained paper.

[illegible][illegible]

[illegible]

قال رجل لا ارجو ان يجمع الله بيني وبينها قال يا ابا حاتم ما تشكو العبد قال اني اراهم
في اعينهم واذا رأيتهم اناش استرني وقال فاشكر الله اني اراهم قال ان سمعت بها خيرا
وان سمعت بها شرا فاشكر الله اني اراهم قال لا يا حاتم ما تشكو العبد قال اني اراهم
لله وجهها قال فاشكر الله اني اراهم قال ان يكون اسفله طعام وعلاه على ما تشكو
الفرج قال يا حاتم اني اراهم في رواجهم وما يشاء الله عليهم العبد فاشكر الله اني اراهم
قال فاشكر الله اني اراهم في رواجهم وما يشاء الله عليهم العبد فاشكر الله اني اراهم
كففتها عن عيها وان كانت سائر من فاما من فاشكر الله اني اراهم
مذكر رجل انكنا فاشكر الله اني اراهم في رواجهم وما يشاء الله عليهم العبد فاشكر الله اني اراهم
كففتها عن عيها وان كانت سائر من فاما من فاشكر الله اني اراهم
مذكر رجل انكنا فاشكر الله اني اراهم في رواجهم وما يشاء الله عليهم العبد فاشكر الله اني اراهم

في رواجهم وما يشاء الله عليهم العبد فاشكر الله اني اراهم
كففتها عن عيها وان كانت سائر من فاما من فاشكر الله اني اراهم
مذكر رجل انكنا فاشكر الله اني اراهم في رواجهم وما يشاء الله عليهم العبد فاشكر الله اني اراهم

عن رجل عابله قال سميت رسول الله صلى الله عليه وسلم يا رسول الله فاشكر الله اني اراهم
كففتها عن عيها وان كانت سائر من فاما من فاشكر الله اني اراهم
مذكر رجل انكنا فاشكر الله اني اراهم في رواجهم وما يشاء الله عليهم العبد فاشكر الله اني اراهم

في رواجهم وما يشاء الله عليهم العبد فاشكر الله اني اراهم
كففتها عن عيها وان كانت سائر من فاما من فاشكر الله اني اراهم
مذكر رجل انكنا فاشكر الله اني اراهم في رواجهم وما يشاء الله عليهم العبد فاشكر الله اني اراهم

في رواجهم وما يشاء الله عليهم العبد فاشكر الله اني اراهم
كففتها عن عيها وان كانت سائر من فاما من فاشكر الله اني اراهم
مذكر رجل انكنا فاشكر الله اني اراهم في رواجهم وما يشاء الله عليهم العبد فاشكر الله اني اراهم

من كل احكامه بعد احكامه معقودة واجمع افعاله لا يخرج
الجميع موحود كطال الاستغناء عن الوفا بالشكر على ما منحه
من الانعام وقصرت له الحكام عن الا حاط ما شئت من الاحكام
كسب مصالح عادته بغير بلا واستغنى العبد بالثقة بآثاره بلا فائدة
انوارها للظالمين وتيسر استخراج مجهوداتها للراغبين وصلوا الى
على من حصصه بكل انصافها الى العاقبين واهلته للفرط لندرس
عناقه بالعلاقة وعلمنا الله الدين بغير فهم بلا حجاب الزجاس
و فضلكم باستحقاق الوده على جميع الناس **وبعد**
فما اتم ان يكون المرء اولاه ما يحضه محلة جاهلا وعزجه
ما بد انت فيه من الكفاية غافلا جبهه نفسه في كل اعيانها غير
عالم بتاويل انباها لم يعلم ان احكام الله على قانون
الحكم جاريه وانما نحن التناهيات لصلح عباد عهده
بعمارنا احييت تلك التناهي عن العقول لكن في وقت
قليله على ما قرع علماء الاصول وهذا **كسب محقق**
على مبدأ اهل النظر الفقيه كما فيقولون الذي الفهم
المتقنين ما فيه متضمن لتبرعات متغيره ومناشاة
اول الذوق السليم مستغذبه والخاص بكما في هذا
من ضرب في كل من السهم العاشر وفاز من فوده القرمه
بالخط الوافر واتمسك بحقوق الذوب ولا نصاعه
عن منافع التصصب ولا عتسافه وسيمت معيار
اغوار الافهام في الكشف عن مناسبات الاحكام

واستبد ايه **مقدمه** في مطلق التكليف وممنه وما تنصل به
من المبرور والاحكام احده في تقاسم الكفاية وذكر
احكام كل قسم منها الى اخر الكتاب **الجزء الاول** ان احكامه
لولا عدم ذكر لوم العباد ولما فيه سبيله موصلا الى الرشاد
اما المقدمه فالكليف ما يكون الفعل او
الترك مطلوبا لله تعالى من العبد وهو قسما عقلي وهو
ما يدرك حكمه بمجرد العقل وشي من وهو ما لا يدرك حكمه الا
بالشرع والكيفي هو الذي لا يدرك بالشرع وقد سجد عنه من
دون عكس ومنه الاحكام الخمسه وهو ما يوجد في
عليها الفعل وبكذلك الوشوش مؤثري وجود الحكم والخاص
فهي علمه ايمه وفي وجوده في الذهن فهي علم ايمه
اعباري اخلا وجود الحكم الاحكام في الخارج وهو الناس
موقوف على عليه الماعل اما فيه لاهل علم الاحكام ولا ان
شرع وتظهر ما فيه اختلاف في اصدار من غير الحكم او في
اراده فيه وعش من اشته ام او على التوازي معا فلا يفرق
انه يحال اذ لا يكون الاما في منه لغيره الزجر **فصل**
واما نحن من استحقاقه تكليفنا بالتكليف لغيره انما
لا يقال له ومن ثم يجب عليه التكليف واللاطف ان علم انه
ليس في مقدمه ذرات التكليف ما هو لطيف او مقصد لغيره
التكليف العقلي عن الشرعي وان علم منها شيئا كذا وجب
عليه اعلا منه به لتجمل ما هو لطيف وترك ما هو مقصد
وهو هي الكفاية الشرعية **فصل** وقد علم ان العلم

بانه ان يغفل عن الشرعيات بطريق الاخبار بما هو لطيف أو
 أو بطريق الامر والهي فانه قد ثبت القبح والوجوب في الخبرين
 معا ويكون التعريف طلبا في المعنى موجب لا راد له والكرام
 كما في تعريف العفليات كلف العقل لا السعد ان يكون
 التعريف بطريق الاخبار اركبه واستنتج في حقها الوجوب
 كما ذكره علماء الأصول فيما ورد كنهه كنه من احكام الشرع
 حشبه مثل كسب على حكم الاصباح والوالدات موضع ولا يصح
 حولن حكم ملن
فرع ولو علمنا بالعقل ان شيئا
 من الاعمال لطيف لنا وجب علينا فعله فمرد العقل كان
 لم ينق ذلك الا في معرفته له وهو وجوبها بعد
 اكثر المالكين **فرع** وفيها مكانه كنهه
 وجوبه المكلفات عليها اختلفت باختلاف الزمان
 والاحوال والاشخاص والاماكن فاختلقت شرائع الانبياء
 ومكاليف القيم والمثفروا المعنى والعصر والرجل والمرأه
 واحكام والعبد الى غير ذلك **فرع** وقد علم باذكرنا ان
 الله تعالى لم يخلقنا من لولمنا ان شرعيه الاما علمنا لا انك
 الا ما لك كنهه سوى فعلنا ما لتكليف ام لا ولم نكتفنا من الزك
 الا بما علمنا الا لا يتوكله الا ما لك كنهه سوى كنهه ما لتكليف ام لا
 وعلمنا ان الواجب لم يجب بغير ادباج الله تعالى ان لا

لميلنا المتناقض الامر ولا لتحصيل الثواب اذ لا يحسن عليه
 طلب النفع ولا دفع العذاب اذ لا يحسن العقاب اسد
 ولا يجوز سكر اذ يجب الشكر ما فعل عقلا ولا فلا يخص
 كنهها على صفات مخصوصه دون غير فاولاها وجبت كونها
 لطيف في المكاليف العقلية او في الطائفة الشرعية **فرع**
 لا سعد في ان يكون كونها شكر او محصله للثواب او دفع العقاب
 او للثلاثة كلها وحدها فاعلمنا ان الله تعالى يكون معلما
 لذلك لطفا لينا كما هو ظاهر من القرآن والله تعالى ان لا
 يجب ان يحقد ولا ليطقت فانه العيب والعيب
 بالثواب والعقاب بل كنهه من الله تعالى والعيب
 ولا يخرج بذلك عن كونها وجبت كنهها لطفنا وكذا في
 الشرعية فيجب كنهها فاسد في المكاليف العقلية وفي الطائفة
 الشرعية واما البدوات الشرعية فاما شرعت كونها مقصود
 مسهله للمكاليف العقلية او الشرعية او لطفنا في النوازل العلمية
 وكذا كنهه وهات الشرعيه مسهله للزك او مقصوده في
 النوازل العقلية فان قيل تيقن على المحسن ان علم
 وجهه المكاليف هذه الشرعيات فلما اذا انما المكلف
 اعتقلا وقد حرج عن عهدنا قطعنا ان لم يكن له اعتقاد
 في وجه شرعيه قويا او اعتقده كونه احد الوجوه المذكوره
 غير اللطفيه وهذا خطأ قطعنا قد حرج على الله او نسب
 اليه ما هو جور وظلم في المعنى كنهه لا كنهه كذا في صرح
 بالنسبه كما يستلزم من صرحه وان علم انما شرعت الامر

استغنى عنه المكلف ولا يمكن الا بتدبيره ولم نقله بعينه
 فلاش عليه **فرع** وقد علم ان ثواب الطاعة ليس بقدر
 المتفضل العبد ما كرم في اللطفية والتسهيل في المرضة
 والناقله وكنى عقاب المعصية تختلف بعظم النفس
 وقتها وودور في ذلك الشريعة في زوجات الرسول صلواتها
فرع وهذا **يفطخ بان شوا اليه القبر**
 في اللطفية والتسهيل **وقد شوا** والناقله من غير تحدد
 بقدر معلوم وقد ذكر بعضهم بانها فضلها سبعين ضعفا
 كما اشار اليه الشارح بقوله مثل الذي منفقون أموالهم
 في سبيل الله كمثل جملة انتبس سبع سنابل في كل سنبله
 ما به وجه وقوله تعالى من جاء بالحسنة فله عشر امثالها ومن
 جاء بالسية الاية اذ امر اذ بالا ولا الواجب والاخرى النقل
 اذ لا يصح خلافه لعلمنا بمضل الواجب على الفصل ٥
فصل وما كان الصبي قبل كمال عقله غيره مكلف
 بشئ من العقليات كما بان مخاطبا بشئ من الشرعيات اذ لا يكلف
 اللطف دون الملبطوف فيه لكن مضى احتاجه الى احدى
 الاحكام الكفرو والاسلام عليه لتعلقه بعبده فيجعل فيها
 تابعا لا يبرأ وهو فرعه بما لغص من الشجرة كما جعل المحمولى
 تابعا للدار كما جعل مذهب الصبي في الفروع مذهب وليه
 او تاجيته **فرع** والمخاطب تلك الاحكام التي هي
 حرمه المناكحة والنكحة وحلها وانقضاء النكاح والمواثقة

وعدها وغو ذلك هم السلون كما ان المخاطب بضان جنائنه
 ومنعه ما هو صور من ظهور كس المصنف وهو حجب وقراءة الاذ
 والقسم بين الزوجات وهو ما هو الولي **فرع** وان كل
 عقله قبل البلوغ مكلف بالعقليات دون الشرعيات لان
 الشارح لما شرطها بالبلوغ علم انه لا لطفه فيها فبذلك ينفرد
 المكلف العقل من الشرعي فيصح اسلامه وتفرغ في نفس
 له من يستحق اجته او التنازل لكن لا يشك انه شئ من احكامها
 وانما يكون تابعا لا يبرأ او الدار وهذا معنى قول اصحابنا لا
 يصح اسلامه ولا مردته لا كما قال بعضهم انه يصح اسلامه لارادته
 ولا كما بقوله احتجبه انها يصحان منه لانهم ان عنوانها
 منه وبين الله فحقها فحقه الذي بقوله وان يود اني الاحكام
 انشر عنه فغير صحيح لرفع العلم كما به عليه الشارح في قوله صلى
 رفع العلم عن ثلاث الى اخره **مسألة** وتكون البلوغ شرط
 لتوجه التكليف الشرعي في كل موضع وقيل اختلف في
 ما السنين وفي بونته بالموثقة المذكورة في الحديث وانتفاء الذم
 وعدها والمسيلة اجتهاديه فله في الصبي خمس عشرة سنة
 داهيا الى ان البلوغ بها عشرة سنة كما هو مذهب المصنف
 هل تعامله بذهبنا في صير ذمته واسلامه ونقسم بان كتاب
 الدار وتحت ام مذهبه منعنا الاحكام ولو كان مذهبان
 البلوغ فتشرك في الامارات وحصلت له قبل السن المذكورة فقل تعامله
 مذهبه ام بذهبنا **والجواب** عن الطريقة الاولى ان
 السؤال منه فاصدا كما مذهب غيرنا في الشرعيات تعامل الصبي

مذهبهم التي لو لم يروا حجة ولا حكم لما اداه البعد اجتنابا
 وعن الطبري انه اذا اوجع بالكلية وكل وهو مكمل قوله
 من اجل ما مذهبهم وبصيرتهم الواجعا بالكلية في وقت ان كان
 فانهم صفت و ليست له احكام المباح في المسئلة الثانية وتكون
 ذلك مذهبهم في المسئلة الاولى لا يقال ان صدره فروع عدلته
 التي تفرقة على بلوغه كيف يحكم ببلوغه من طريقه فقه وهو
 الادب ولا يقول ليس بالواجب ها هي بائنا من طريق الخبري يلزم
 البديل من طريق الدعوى لانه لما ادعاهما الانعام الامم حجة كان
 القول قوله وقيل ذلك لا يحسم فيه العدلية **فصل**
في الكفار لما كان الكفار مخاطبين بالاعتقالات
 كما نواحي طين في الشريعتين وانما لم يصح منهم الجهاد وان
 لا حالهم بشرطها وهو الاسلام لانهم صلاصة الجنب معك
 مخاطبا بها وبشرطها والمشهور عن كنفية انه عن مخاطبين
 وقال بعضهم انها اختلاف في كونهم مخاطبين باجاء العباد
 لا غيرها ولا في انهم هو اخذون بها في الاخر وهو محل
 اتفاق وانما ترك خطابهم باجاءها استبعاد الجاهل بعد
 الياسمين اسلامهم كما يرجع الى الطبيب عن وصفه العمل
 عنه بالبين واظهار السنه والظاهر السنه وهو قوله صل
 ادعهم الى شهادة ان لا اله الا الله فانهم لجاؤوك فاعلمهم
 ان الله فرض عليهم حسن صلوات الحديث **فرع**
 ونظم فائدة اختلاف فيمن صلا اول الوقت ثم ارتد ثم اسلم

في الوقت وفيه يرجع او جعل الزكوة ثم ان تبدلتم اسلم فعندهم انقطع
 الخطاب برؤيته ثم عاد بعد الاسلام فصارت كانه مكلف اخر فمضى
 عليه الامارة بوجود غير اوجوب الاول وعند غيرهم الخطاب
 باق فلا يجب عليه الا عار **فرع** وقد قال بعض اصحابنا
 بوجود الامارة فيكون بناء على انهم غير مخاطبين كما هو ظاهر
 قول قن ما يريهم وان تكون له علة اخرى اذ قد تكون علة ان او على
 واما تعليل بعضها باجاءها لا ولا فضعيف اذ لا يجب
 الترفع ولا انه يلزم ذلك في سائر الواجبات التي لا وقت لها كالزكوة
 وجوها ويلزم وجوب فعلها بعد الوقت فربما يقال ان الترفع مشعر
 بان العلم ما تقدم **فرع** فاقرروا الذين على شرايعهم
 دافع للتعرض فقط بعد الشافعي مع كونهم مخاطبين بشرعنا
 وقالت الخنفية بل ارفعها لادله الشريعية احكام الدنيا حتى
 كانهم غير مخاطبين **فرع** وعندهم كونهم غير مشعورين
 متعلقا وصحيعا فيما بينهم وجعلها عوضا عن اطلاق وجه
 انكفهم في وجوب فيه ثم اسلم حكم ما قصده وحسب به النكح ثم ا
 اختلافنا وقال ابو حنيفة هذا اقام في كل ما اخذوا من غيرهم وقال
 صاحباه انما يكون ذلك مما كان من غيرهم صليهم لهم فلا يدخل كالحج
 المحامد الذي عليه النجوى وما فزع عليه والشافعي مخالف فيصح
 ذلك **فرع** فادامات الذمي وله وديعه او يدينه
 مسلم وجب تسليمه ال وارثه عندنا على قوله وال وارثه
 عندنا على قوله انكفبه واد الجهم مسلم دميكا في دار رمضان
 اثم عليه لا عندهم واد يمي شاة اخر حكمها على الناس
 عدت ولا ارش عدتهم واد اطلق الذين من وجهه على حرمان

رجوعا عدة حلالا عندهم واذا تزوجها على حرام كانت النكحة باطلة
 عنده صحيحة عندهم واذا انكح حراما لم يوجبه مسلم او ذمي
 كان صامسا لمّا عندهم لا عنده واذا غضب الذمي عنده المسلم
 ثم احتضر عنده لم صار حلالا بعد ملكه المسلم فيه عندهم لا عنده
 او صلاحي لم يحد ويحكم ما لا يوجب فيه عندهم لم يصح عندهم انكح
 والنفاس ان يصح عند الشافعي وفي ذكره بعض اصحابنا والكنيني
 وعوها بالعكس لكن لا يعرف انهم اهل العلم في ذلك
 فاعلم ان بعض اصحابنا يقول بمطابقة الشافعي في القاعد والشافعي
 وفروغا المذكورون وجه لم يورهم على القول بمطابقة صاحبنا
 في ذلك على تفصيل في بعضه فيكون الكفار عندهم عنهما طهين
 عند الذمي عن من شرع في احكام الذمي فقط **فرع**
 فاذ ذمي مسلم في حلاله في حلاله فاذ انكح رجل على
 ذمي حراما لم يوجبه المسلم المصنوع عليه ملكه العاصم ان كان ذميا
 ووجب عليه ان يقاتل ان كان مسلما **وقادح** في ذمي
 ذميه على غيره في الذميه ثم لم يملك احداهما قبل **الفرع**
 بلزم فتمه اذا كان له ملك لتعذر تسليمه او قبضه وقبل مهر
 المثل اذ لا يقبله بعد الاطلاق وان كان معيناً فاذا كان
 المسلم هو المزوج به ونها فليزوجها وان كان الزوج ذميا فليؤان
 مع ماله وهو ان لا يزوجها اذ لا يملكها فليؤانها استمكنه
 وعلى ما ذكرنا من نفاس سائر النكاحات وقد يخرج عن هذه القواعد

فنقول الكليف ضرمان تزوجا

واما حال النكاح الاول والزوج والزوج غير مقصود في نفسه
 سواء قلنا انه في محض او فعل الزيد لم المقصود منه امر
 عدمي لان م وهو عدم وقوع الفسده الذي هو المنزك على
 ما من خصه **فرع** ولكون الزك غير مقصود لم يوجب
 فيه وم يتاثر بالملك يحصل ذلك لان عند الزك لا يوجب
 عن النكح او عن صا حاشته فيه صا ح او محصور عوان يكون
 من ك النكح توفي الذم او انكح به بخلاف الاعمال فانها قد يحل
 الى نكح وتزويج على ما سياتي ان شاء الله تعالى ومن ثم ذهب
 بعضهم الى ان النكاح لم يوجب من النكاح ملكا شرعيا دون
 ملكه فعل لعدم صحة النكح **فرع** ولكون الزك
 الشرعيه شرعت لمرأى العاصم كالمسلمين في افعال اذ هي شرع
 للطهيرة التي ترفع للكف ومن العلوم ان لا يشرع في
 المصراعهم من طلب النكح ويشرع على ذلك فزويجها ان
 الزوجيات كلها يستباح تركها كالآثاره بخلاف الحركات
 فانها في ما لا يملك الاكره ان لا يزوجها ولا يغيره وشبهه فيها
 ان حب الاكره في ترك الزوجيات لم يوجب تركها بخلاف
 الحرم فلا يملك الاكراه او هاب العضو ونحوها ومنها
 انه يستباح ترك الواجب عند حاشته حديثه عليه او يزوجها
 او استترها ولا يملك الحرم الا حاشته واللف ونحوه **فرع**
 ولا ذلك لم يزوجها او يزوجها بالزك او يزوجها بالزك
 ان الله لم يجعل شيئا من حرم ملكه وحاشته من الزك
 اذ اظن ان الزك العلة في بعضه لان على القاطن اذ
 يستباح الحرم فيكون ذلك مخصصا للزك ومنها انه يجب

ترك الواجب لترك المحرم ولا يجوز فعل المحرمات لفعل الواجبين ولا
عند معارضة ترك الواجب وفعل المحرم لمن منعه الله من الصلاة
ان لم يشرب الخ فإنه تمتع عليه ترك الصلاة ولكن بضقت عليه
الصلاة وهو في الدار المصنوعة فانه يخرج منها ولو فاتت الصلاة
وكنى شاهد متكررا في الصلاة فانه يخرج منها الا انه وكنى حتى من
عدم التكليف الموقوف في التطوير من التكليف الا خلا يحق
الرجوع فالتحجب عليه التكليف ومنها انه اذا اجتمع طائفتان
وجه حسن بل وجه وجوب مع وجه فقه في ذلك الوجه الذي يتوقف
قبلي وذلك كالصلاة في الدار المصنوعة والتوضي بها معصية
او بما ظنه نجسا او معصية او الصلاة في ثوبه او اركانه ولو
اختلف طائفتان في ان اقدامه معصية وقال شخص بل
الصلاة صالحة وجب عليه ان يخطو والبطانة اجبت له معصية
في شيء من اجزائها وانما عسى ان يمتنع على وجه جعل الصلاة
شرعية واقعة على عرض وقتها والاول هو المعتمد
وعرفه يقول اهل الابتداع والماضي يقول اهل الحقبة ومنها
ان ولي الصبي يجبره على ترك المحرم ولا يجبره على فعل الواجب
الا الصلاة في حوزة العشرة كسكان واما اجباره على القسم من
الزوجات فلكونه من محض الازدحام وهو جبر على ما
يجبر على عمل ما استوجبه عليه **فريق** فيجوز الصبي من ليس
اخر وحليه الغضه والذهبه على الصبي ما وجب به الاثر
كأنه شره المسكر والزنا والبطي فله العفو وجوز
المسيء او مثل المصنف وهو جبره واما الاختلاف ما كنا

فما جاز له الذكر وملا كما حدثت في شرب وبعض اصحابنا فظنوا
ومن منعه وهو الصبي من شرب النبي منه علة بالنص وعموم
القياس وقال بعضهم بطلان حوزة للصغير علة بالاستحسان
وهو علة السلف من غير كبير ومنها ان ترك المحرمات يجب
للاجبار عليه ولو بالسيف على كل احد عاين كل احد خلاف
فعل الواجبين فالتدبير عليه الى الامام فقط ولكن رجع الذي
عن المتكبر على الامم بالمرأوف عند التعارض كما سبأ في الله
فريق وما ذكرناه من اهمية ترك الصبي ورجحانه على فعل الواجب
يأتي مثله في المنع والمكروه كالتمتع بالصلاة في الوقت
المكروه وفي معاطن الاصل ويجازي الصبي وتكفر الجمعة بالصوم
وكسوم يوم الجمعة عن بعض **فريق** ان يترك هذه العبادات
للصبي متى ثوابا قطع فيلحقه في كل وقت ولو ثواب
الذكر في غير الصلاة **فريق** اما الصلاة في الوقت المأمور فلا اثم
لم يتعد الاحرام بها الصلوة الوقتية في غير وقتها لان وقت
الفعل طوما عدى وقت الكراهة والاثواب لذلك الذكر لا يثبت
به كونه الصلاة المشرعة واما الواجب في غير منعه صحت
لا يصال وجه الكراهة عن وجه شرعي فيحصل بها ثواب
ما يخصه ثواب تركها وهذا يحصل الفرق بين بعض منعه
الصلاة كذا ذكرنا ونقصان صحتها استعمال هذا فانه لا يثبت
لذلك ثوابا لعدم الكراهة في فعلها بغيرها **فريق** مسلح
ود معتد في بعض المشرعات العمل والذكر مسلح الا
كونه من قبيل الاموال لان الشرع لا يوجب في ترك الواجب

في الامره وجعله ركنا من الاركان الخمسه واجب فيه التيمم
 ورجعه فيه لسا فر مطلق والارض مع الضربا وغلب وجه
 التيمم حيث قارنه في صوم من حيث التلف وصوم الموضع حيث
 خشيته على ولدها ضربا وصوم يومى التيمم على الارض وسوم
 الزوجه والمكره نكلا وقد ساهما الزوج والسيد فانه لو كانا
 ملتصقا له الا حكام فعلمنا انه نفس الامن والارض هو
 توفي المفطرات كاسيا في حال واما قبله في كونه وموتاه
 كان كل فعل من الواجب كما يكونه فليس في نفسه يكون
 نوكه مقصودا او يكون وجوبه الامساك به في مشتر ما له كونه
 لطفا وبينه كذا في الاصلي لانه الفرض بعد الدخول
 فيها وجب التيمم لانه في نفسه وجعل بعضهم من هذا قول
 الجنب المني وسه التيمم ونحن فان الواجب هو العمل
 فلهما هو فعلها من غير غسل كما تارة الواجب فعمله في الاعمال
 وهو استلزامها ترك الواجب لانه فعمله في نفسه واما ترك
 التيمم لانه لصلاته حيث سب وقفا فليس لتعارض الواجب
 والتمهل عملا بالاسل وهو كون الدم مضطرا وفيه انما نه
فروع واذا سلك ذلك ترك واجب يست له جميع تلك
 الامكان المتقدمه كالعدم الذي سباج بدالك من الارض
 كراه وحصول التيمم وعدم ترك التيمم عليه عند التعارض
 وهو ذلك **فروع** ومن التيمم به وجوبه لو دعه فله هو فعل
 واجب وهو تسليم حق الغير او تركه وهو مساك حق الغير

فمنه

عصبا والصميم انه فقل الا ان يكون الامساك بفعله التيمم او
 التيمم او التيمم في نفسه الا ان يكون التيمم او التيمم
 واما كما لو لم يكن ترك الصلاة اخر الوقت بمحل فيه ومثله
 التيمم الا ان كونه تركه في نفسه اذ هو التيمم في
 الوجود ووجوب الركوع والتيمم والتيمم والتيمم
 الذي هو واجب كذا لانه يفرع للدمه فقط **فروع** مقدم
 الحارض كل من راد الوديعه والمعضو بمحل فليس الذي
 وهو من العصبه على راد الوديعه والوجه ظن وحسب
 الصانع على راد العصبه لانه يحسب عن مسكوك كذا راد الوديعه
 بعد التيمم كذا راد الوديعه لانه لا يعلل صانع العصبه
 او استعمله كذا راد الوديعه لانه لا يعلل صانع العصبه
 الاعمال وهو ضمان حقوق الله وحقوق العباد ما كان
 من مستدركه مع احد على حسب ما يعرض في العلم اما
 القسم الاول وهو حقوق الله فلهما في وجه شرعيته وان
 له اساطيرها وكلها عند التعارض ثم وثوقا في حق الكفار واليه
 ثم في نفسه فقلنا ثلاثة ابحاث اما التي الاول فبها
 علم ان التيممات شرعت لصلوات العباد في الدين الواجب
 ان يعلم ان هذه الامساك في حقوق الله في نفسه فلهما ومن ثم
 ان التيمم العباد استلزامها اسدا ولما حقوق العباد في التيمم
 في شرعية لا في علمها ولذا كان لهم استلزامها اسدا
 ولا امان ان سقط من حقوق الله ما اليه استلزامه وهي
 اما اليه كذا راد الوديعه والعقوبات نحوها وذلك عند

عند

عصا

مخارضة مفسد ينشأ من استيفاء كما لما علم من وجوبه انما
توقي المفسد على كسب المصالح وكذا الاستقاطا
حق عند مجارضة حق اكسبه كرم المحض للواجب
للعمال واستقاطا حقوق بالنفع من رجوعه لانه جعل
الناس استيفاء اليه معللا بالمصلحة اشار الى انه هو كمال العلم
عند المعارض **فرع** فظلم انه ليس استيفاء اليه انما كانت
كالمصلحة وكما هو عينها كما يحاد كذا اشار اليه الشارح لمعاني
عليه علم ان ذلك وعلم ان ليس له الاستقاطا الا عند تعارض
الجميع ولو يتفحصان احدهما او تاحيره **فرع** ويعلم
مما ذكرنا انه اذا استقطا سقطت باطلا وظلم **الحق** حصل
ما استيفاء اليه فان لم يحصل او اكتشف خطي نظر الامام
لم يستقطا وكان له استيفاء وان لا يصرف في حق غيره فلا يفسد
الدين والعين كولي الدين **مسألة** ما هو وجه وار
الناظر امر ان احد هاتين مصلحة في الدين فهذا يجوز
للإمام استقاطا الحق شرط ان يرد تلك المصلحة على مصلحة الحق
ولا يجوز فعله فيكون تلبية الناس بها لا واحدة وقد اوسع
امر الله من كرم الله وجهه من وليه معونه حتى كان من
امره ما كان وذلك للفرق بين الافعال والقرور
ورايها راجع مفسد في الدين وهذا يجوز باستقاطا الحق

مطلبا

مطلبا وجوز فعله الخطور حيث طلب المفسد فلهذا لا يجوز
لحدنا فعل المصالح عند الاكراه الا حيث خشي التلف او دواب
عضوا وما في حكمه **فرع** وقد يطالب الفرق بين ان سقطت الزكوة
الامام عن التوقف وبين ان يقضيه منهم بوجه فلهذا الاول
مطلبا واجب والذي فعله فيكون مفسد وعلم انه يصح الزكوة للامام من الزكوة
حيث له استيفاء فقط خلافا من منع ميطا واجاز مطلقا
وصل **التعارض بين حقوق الله وحقوق**
وحقوق العباد حيث رتب احدهما لاجل الله وهو على رتبة
اصحبه لهما اما ما كان او بيننا او مختلفا في الزكوة ان يكون
ماليت فقال بعضهم بعدم حقوق الله حال ان العبيد
واحق لله انه المصالح العامة انه مملكه اذ له ما في السموات
وما في الارض فيكون ما حفظ حوائجه الدين وما في السموات
وهو مصلح الحقوق كلها اربا بطو ضيعاها تضيع صير
الحقوق فيكون صرف على الوقف في هاتين او كمال فصلها في حق
حوائجها منهم حقوق الله حال مصل كل من العباد حصته
من المصالح العامة فكان فيه وفنا كصفت وقال بعضهم
حقوق العباد لبعض اهلها ولا يها المصالح ولا يصح حق
العالم اسرار الله الشارح قوله هو الذي جعل له ما في الارض
وارضه بعد ما وفنا كصفت ان وصول ذلك الحق الى حق من
اوجاد المصالح العامة وقال اخرون افضل لاهل الدين
على الاخر اذ كان في شغل الذمة على مولى وكذا الامور يحتاج
بما هو غير مقصوده من وجه شرعية العباد وهو في الذمة

ملا عسار صاحب مؤلفات كثيرة هذا القول قولنا العبد **الزوجة**
الباني ان يكون له عيب في ولادته او في افعاله او في ان يكون له عيب
 على عياله في عدم حقوق العياله بما لا يلازم العبد. ومع الخلاف وليس
 له ان يورثه سائر اهل بيته من غير ذكائه وماله من غير ما يورثه من غير ما يورثه
 ولله اخص راد صوم الزوج في المهور وسلاها ما اوجبه الله من الزوج
 ولا بد من ان يورثها من غير ان يورثها من غير ان يورثها من غير ان يورثها
 صحت ان يورثها من غير ان يورثها من غير ان يورثها من غير ان يورثها
 او يورثها من غير ان يورثها من غير ان يورثها من غير ان يورثها
 اقدم من حق كرميها من غير ان يورثها من غير ان يورثها من غير ان يورثها
 الوقت في تزوج مسيئان فيه وفي الزوجين مطلقا وله ما اوجبه الله من
 سيده او سيده او يورثه من غير ان يورثها من غير ان يورثها من غير ان يورثها
 والفصل ولد من كرميها من غير ان يورثها من غير ان يورثها من غير ان يورثها
 ولم يورثها من غير ان يورثها من غير ان يورثها من غير ان يورثها
 اكاس والعياد الموصوف **في** ان يورثها من غير ان يورثها من غير ان يورثها
 لحقه وله الرجوع على الزوجين لا بد من **فرض** واذا اذن الرجل
 لزوجته او لم يورثها من غير ان يورثها من غير ان يورثها من غير ان يورثها
 فعالة الروح والسيد على الزوجين فان كانت زوجة والمهور انما على
 الكور وانما على كرامة وما فعله الله من غير ان يورثها من غير ان يورثها
 اذ ليس بالزوجين من غير ان يورثها من غير ان يورثها من غير ان يورثها
 للعدن الموقوف ما لا يورثها من غير ان يورثها من غير ان يورثها من غير ان يورثها
 منع العبد ان يعمل له ما يورثها من غير ان يورثها من غير ان يورثها من غير ان يورثها

انما يورثها من غير ان يورثها من غير ان يورثها من غير ان يورثها
 بعد ان يورثها من غير ان يورثها من غير ان يورثها من غير ان يورثها
 على وجه يورثها من غير ان يورثها من غير ان يورثها من غير ان يورثها
 وانما يورثها من غير ان يورثها من غير ان يورثها من غير ان يورثها
فرض وانما يورثها من غير ان يورثها من غير ان يورثها من غير ان يورثها
 وانما يورثها من غير ان يورثها من غير ان يورثها من غير ان يورثها
 تقوى الزوجين وانما يورثها من غير ان يورثها من غير ان يورثها من غير ان يورثها
 من غير ان يورثها من غير ان يورثها من غير ان يورثها من غير ان يورثها
 كانه يورثها من غير ان يورثها من غير ان يورثها من غير ان يورثها
 من الزوجين انما يورثها من غير ان يورثها من غير ان يورثها من غير ان يورثها
 تصبه انما يورثها من غير ان يورثها من غير ان يورثها من غير ان يورثها
 قديم يورثها من غير ان يورثها من غير ان يورثها من غير ان يورثها
 للمحقق **مقار** **فرض** انما يورثها من غير ان يورثها من غير ان يورثها من غير ان يورثها
 حق الزوجين وانما يورثها من غير ان يورثها من غير ان يورثها من غير ان يورثها
 الاصلين ولونهم انما يورثها من غير ان يورثها من غير ان يورثها من غير ان يورثها
 على الاصلين والاصلين الذين لا يورثها من غير ان يورثها من غير ان يورثها من غير ان يورثها
 الميراث وطرحه ايسر من الزوجين الميراث وحده ايسر من
 الاصلين للزوجين ما يورثها من غير ان يورثها من غير ان يورثها من غير ان يورثها
 حق الله في ما يورثها من غير ان يورثها من غير ان يورثها من غير ان يورثها
 وكيفية ما يورثها من غير ان يورثها من غير ان يورثها من غير ان يورثها
 انما يورثها من غير ان يورثها من غير ان يورثها من غير ان يورثها
 وانما يورثها من غير ان يورثها من غير ان يورثها من غير ان يورثها

تحت غير وقد ورد في الشرع تقديم حفظه الاطفال وحملهم
 العاجزين على الجهاد والجهاد هو هو ما كان فيه وفيما لم يعم
 الجهاد فانما جاهدوا حفظ اصل الدين وهذا المصداق
 الخاصة فكان بعد هذا او بعد ذلك في قوله تعالى
 الرجف وان طعن الملق وذلك قوله تعالى في قوله تعالى
 الكفار عند حشمه المسمى بالجهاد في قوله تعالى
 ان يقال ان كان الجهاد على الله او على رسوله او على
 فالتعب هو ان يكون الجهاد في حربه الله تعالى وعلى ذلك جمل
 و من تقدم حفظه وحده من الاثبات وان كان حفظ الوجود
 والواجب منه كحفظ من تركه انما هو مع العلم مع غيره
 على الجهاد فالتعب هو الجهاد الذي هو مع العلم مع غيره
 اولاً من جانب المصداق فانه والله تعالى اعلم بما في
 في المسلمين المذكور من الضرر المسمى بالجهاد في حق الله
 جميعاً وحق العبد فاما ان كان حق الله تعالى في حق الاولي
 او لا واما في حق الله تعالى مع نفسه او مع غيره فانه
 الوضوء او ثوب الصلاة وهو ما لا بد من ان يكون عفو
 له والاول وان كان جلياً به ما لا بد من كل ذلك على النفس
 المسمى في الضرر المسمى بالجهاد الرابع ان يكون حق الله تعالى
 وحق العبد معاً فهو على خلاف في امر الاول وهو ما لا بد
 من عفو من عفو جهاد المسلمين في الاصل المسلمين الاخر وجهاد
 في علم ما سئل عن حق الله تعالى في الضرر الاول والآخر
 في حق الله تعالى مع جهاد الاولي والاخر فقدم اتفاق الاثنى

من نفوت حق الله تعالى في امر الاسلام قدم جهاد على الحق
 المذكور ولا يفسر في بعض ما تقدم من التاويل انما اذا انما
 حقوق الله قدم الاصل في جهاد غيره ولا يبدل له على ما لا يبدل
 الجهاد على الحق وعلى الصلاة ولا كذلك من جهاد الله تعالى
 اكوف في فعل النقصان في جهاد الصلاة وقد سئل عن الجهاد
 للصلاة على ما لا وضو وغسل الجنابة على الله تعالى وصلاة الجهاد على
 صلاة الجهاد وعلى الجنابة وعلى ذلك في قوله تعالى
 الجهاد والعلم ما غشى ضياءه فان حشيت عليه ما كان في العلم
 اذ به يعلم الجهاد وليس الله علم رسوله ثم امر بالجهاد وان وجود
 العلم ملة مؤمنة في وجوب الجهاد ووجود الجهاد على غيره في
 العلم والوجود متقدم في الوجود على العاصم **الجهاد**
 في ثبوت حق الكفار يستحقهم العفو بما كان عليه من نفسه فان
 كما هو في سره وان اذ عليه ان يظفر في حقهم ويحرم من وجوبه وانما
 اموالهم او مشوبه بغيره كالحراج وما يوجد من عاقل الله اذ
 فهو سره بالامر او معلوم كالحرم اذ يوجد على وجه الصغار
 ولا كذا في ما كانت كالحرم والامر بالجهاد والجهاد من القتل واخراج
 الجرح وسلب الجاهد بطله الجرح على الجرح بطله وطوبى لهم ولا
 بعض منهم من العرب يحضرون ما كانت سره الصلاة والصيام والجهاد
 لا تروى ولا يظن او مشوبه بغيره كالحرم كالحرم الطاهر والجهاد
 والجهاد لوط او معلوم كالحرم كالحرم كالحرم كالحرم كالحرم
 كالوجه والامر او مشوبه بغيره كالحرم كالحرم كالحرم كالحرم
 ويرى فيها لا سيما في جهاد غيره من جهاد في جهاد في جهاد في جهاد

فرع

اذ هو عندكم شرط كسر العود ونسل النجاسة وهو الكليات
 المحضة وبعض اصحابنا تضعف القرية فيه تأدروا مع عدم
 وضوالبحار اذ السليمة الوقت واجازت افعها وبعض
 اصحابنا دية الذم تضعف القرية مع لونه كسبنا اهلا
 لسترها مسطهر بن بطاهر ما وجع مال الصبا اذا
 اراد المسلم سقطت عنه حقوق الله المحضة التي لا يجمعها الكفر
 وهي القرب كلها عينية كانت او مالية واعلمنا سابعاه
 كماله وراشد طه واما ان قيل الخطا لا ارطى ران في الكفارة
 فخلا لا دمي لو حتى تزجه بعد العود على الاصح وقال بعض اصحابنا
 انما سقطت هذه بالاستلام بعد الردة والتدبير نظرا لانها جميع
 حقوق الله المحضة ولو عقوبه لصاحبه الكفرة سبغة الشبهة
 كماله القذف وكفارة الظهار وكفارة زهوا العول هو
 الموافق للقول بانهم يخالطون ما تنقضت وايضا هو انما للقواص
 لان الرد لا يضل فيه الكفيف والقرية من المناسب لها التذليل
 والتعذيب ولا سلام ما تكس وكذا كان ما ما قبله فيسقط
 الجوارم قوية الاكثر انما انتشاره فكل من سبها ويغير امره
 وصلة بنوهم في حق الصبي لم يمت في حق
 من جوارم من تعالى نوعان احدها ما عسى على وجه التعصبة
 وحتى اتمام الاسلام والافتقار له وثانيه ما يقبل التباين في حقوق
 الله المالية وبانها كانت كالصاوات الخمس واخراج او سبها ومضوبه
 بصلته فانزوه او بولته الكثرة على ما سبى الله على الاملا يقبل

الثاني به ما عبادات التوبة فالصلوة والاعقوبات كما بعد العبادات
 الثانية التوبة يعرفون بها كإكفاراً وتوفيقاً فصل كل من هذه من قسم
 إثم الله **فروع** فروعاً أصبغ وعبادة عبدنا من صلاته وإلهامه
 بصوابها ما دنا كماله لا ذات فلا سد احتياج ولا سد الحاجات من
 الصلاة وقال بعض اصحابنا بعبت له حق لأنه فيه ما لا يزول
 وأزله سد احتياج لأنه غير مطلق وقال بعض اصحابنا أن طهارته
 وصلاته صحياناً فكل حال الشرايط ولا يتحقق عليه ما نزلنا
 لعدم التكليف وقال ح وسأله عن علي صلواته ثواب
 الله عليه ومن أجاب عن أمامة من الحسن لأنه يجوز صلاة المصطفى
 حاشاً لتسلي **فروع** فروعاً أخرى من صلاته وأما الوقت فلم يلزم الحجب
 عليه إتمام الوضوء عليه ثم سجدة ولا الصلاة بعده وبعد هاتين
 من **الفرع** الصلاة المستقطقة بالفلوك فلهذا الموضع إذ انتفع
 فوضا ولا بد من أن كان سجدة صحيحة وأجمعوا على وجوب إتمامها
أما الثاني فصحة وجوب الصلاة كلها **الأنواع**
 عبادات وما عبادات وعقوبات وقد تكون بعضها شراً وبعضها
 وسأذكر ما يعرض فيه ذكر في إثمنا فاعطى إثم الله تعالى
النوع الأول العبادات ولعلكم بها بعضاً من الأحكام
 اللائمة لوجوب شرعها ثم في قسمها وذكر ما يخص كل قسم منها ثم
 ذكر أنواعها مفصلة ما لا يذكر في كل باب ما يخصه
 حسب ما يلزم من تلك المباحات **أما إلى الأول**
 وقد علم أن وجه تسمية التوبة عليه لوجه الطهارة والطف

على ثلثه في نفس الامر وانما جعلت عليه فقط بخلاف ما نحن فيه
 كصوره البلاء والمذكوره **قوله** وان فيه ان فيها في شيا ما
 في نفس الامر اذ هو ما سيجيء على ان فيه النية لا فقط
 فيه الفعل بل في ما رجع عليه فهو من الحق كمن عزل الزرع
 من حقله من غير ان واحد من الجلس بعد ذلك لا في طهرها ولا
 كان عبادته حتى لا يذبح وحقوق الادب مع فعل ذلك
 عليه ديان في احد هاتين بعض احدهما غير مباح له
 البصر على ما سألني وهذا الوجه هو الاول لا يفتقر الاول الى
 بعضه لبعض مطلقا يعني لما يستغنى من نذر او غيره
 فليس له بغيرها من نذر او غيره **مسألة** فان وقع في
 العبادة بتعيين الله في انما سألني على ثلاثة اضراب رخص
 وقطع وصرف **الضراب الاول** الرخص والاحكام في العبادة
 كلها اذ لا يسأل الى ابطال الفعل بعد استحاله لسرابط العزم
 فان صحه الرخص بدم على فعله على الصفه المذكوره فان نواه مطلق
 كالدم على العزم اذ هو بدل الجهد في العبادة **فان قيل**
 قد ذهب جامع من اكابر العلماء الى رخص العبادة لا عاقبة على
 صفه او صل من صفها الاول في هذه المفسر من الغي الصوف في
 البحر واجبه **قوله** فبوجه كلامهم بان المكلف ما صور
 بان ما العباد على الوجه الاكمل فاذا احل على الوجه المتقيد
 كانا شرط في نفسه لا يترك في جعل **الاحكام** من عمله
 ان لا يترك على شرط متقيد فلا ولا ذلك لا من الالفاظ
فرض ويهمل العمل انه مع الرخص تمام الاخرى صفة كالأصل
 كما ذكره بعضهم وان نية الرخص ليست امر اربابا على نية

فرضه الاخرى الضرب الثاني لقطع وهو ان ينوي فعل العبادة
 انه قد قطع من غير ان يفعل شيئا من هذا الضرب لا حكمه فاما
 حكم النية الاول لا سيما اذ لم يترك عليه ما رجع في انما سألني
 بذكر الضرب الثالث للصفه كذا ينوي الفعل من عبادة
 اخرى او من مباح فيضرب الله به وصرفه للمادة كمن ينوي في ربح
 من الطير ان يبيع في العزم وفي العزم ان يبيع في البلاء وفي الرخص
 الاول انه الثاني انه لم يعمل مباح وفيه يفتقر رده الله للبر
 وفي يوم الاضرب المبعوث انه فعل الاول اذا نوى في اليوم الاول
 من رمضان انه الثاني ولا يضر لانه حال كذا اني المشقة قبل الصلاة
 انه مشقة ربح ولا يضر لانه ولا في طهر من متعين الصوم كذا
 صوف في نذر رمضان ان يعبده بعد نية ان يعبده الله في
 رده الودعه فاما لو لم يعبده فيه لم يعبده الله في العبادة
 ومثل ذلك الوقوف في فاته لا يعبده الله في العبادة في طهر
 البيع والشراء في نذر ما صار مباحا كذا رده **مسألة**
 وادفع العزم في الاحوال الغرض من عباده في العبادة فان
 صحفت اربابا في نذر الاحكام والاشياء وادفع الله في العبادة
 وانا في الاحكام والاشياء وادفع الله في العبادة
 الخطية وتكبير العزم في الشرع وهو في فاته اذ صارت
 كما سألني منه في ذلك المجل وان كانت نوافل البصر في العبادة
 بالعرف من كلام الناس فاعلم بعباده وكذا لو شارك في الله
 الاصح اذ العمل واحد **فرض** فان فرك المصلي فاصدا لم يرد
 الى نية كذا في الادب مستغنا اجماع العلماء اذ لم يقصد غير القرآن
 عاتقه اذ لم يقصد كونه للصلاة ولا يجب منه النية وجعله
 لا سيما في طهره من نية من فاته قد فعل ما سألني

مقوله فاقرا واما يتيسر من القرآن **فرع** قد علم من تأني
النبيه في فعل النوازل ما يراه في نحو ما شرع به في الصلاة
او الاصحى او كونه للسجد او بنى عنه جعله معى الاصل
الشجرة المباحه له او فرض فيه او علق عنه التمسك لان
السبح لما فارت السبب ليست هذه الاحكام اقضا **فرع**
وكذا اذا نوى المشاخر الاقامه او المقيم السفر مشاخرها
بحكم كمر النيه فاذا نوى المسافر الاقامه وظهور في الصلاة
صار معها ويجب عليه الاتمام خلاف ما اذا نوى المقيم السفر
لم يثبت له حكم السفر حتى يشرع في خروج الميل على الاصح اذ لو اذنا
الصرف في الارض الذي رتب عليه التشريع الذي يخص به في الصلاة
واذا اصرم في الارض فليس عليكم جناح الا انه وكذا لو نوى ان يالم
للمعاده او شانه للاصحى والسجد فلا حكم **فرع** فلو نوى
الصيام او القاعد خارج الميل او المصل في السفر لم يكره
الرفيخ في الاقطار والعصر حتى يمارق المجلس على الاقامه
السابقه **مسلم** ويحتمل العباد بطلانها حيث
صاحبه وجه في صيرها حينئذ معصيه كالصلاه في الارض
المعصويه وفي كل مكان للمعصيه حتى لا يمنع كالمعصيه وهو
المصلى وكوع في السجده المباح المحض فيبقى المصلى العز في
ذلك عفا عن علي ركز التوجه وعلى فعل المعصيه ومن وكذا
الخطيئه من احد من مال او راب معصوب ودية الاصحى الذي
سكن معصوب على الاصح اذ لو كالصلاه في نوب معصوب

ومن وكذا حرم للفريضة حرج منها تكبيره احرام اخرى اذ
ذلك التكبير معصيه فلا يحرم الاخرى وكذا كل طاعه كان
عاصيا بها الصلوة المطلب بالبدل ورجع الوديعه او ازاله مسكر
وكسفل الملوذ لعله او عاصيا ما يعبر اذن سجد ورجع طوع
فاما الاصل والادان والاقامه في المكان المعصوب فيفضل
عن المعصيه ولما التوضي في مكان معصوب فيحتمل الاجماع في ذلك
كان العباد هي ازاله الحادث واستعمل الارض ازاله
مفضل عنه وكذا جمع العدم على الاصح اذ لا معصيه في شئ من
اجرى الصلاه كما ذكرنا في الصلاة في نوب طئه معصيه ولا يثبت
ما طئه كذا كذا في خلافه اهل الحنفية **فرع** واذا
سبق الموم رفع رأسه من الركوع او السجود فقد عصى بنفسه
الرفع معصيه فسد بذلك الوجه صلافة اما ان الرفع ليس جزءا
منها بل انما وجهه وسبيله الى السجود وكوع الذر وهو حرج تكليفه
عليه انشأ فيكون معصيه في انما الصلاة لا تصد لها واما لا بد
انصال المعصيه عن الخطيئه على وجه الرفع على الاصح من دون
فرع فان توضي باطنه خلا لا وصلا في نوب او مكان كذا
قاله في ولا معصيه قطعاً في كل جزي كذا وقيل لا في كل
في نفسه وهو ناعى ان لا تسقط في فيه الفعل العلى بوجهه
تقدم الاشارة اليه وهو قول اهل الحنفية **فرع** وانما من وقف
او طاف على جبل معصوب فقد عصى اصحابا وهو على انصال
الطاعه عن المعصيه واعلى انه محصور من اعمال الحج كما يحكم طوافه
وقرؤه وهو مطلق بالبدل ورجع الوديعه او مشاهه تنكر
فقد عصى الله وهو من قبل خصصت العلم كرجع كبر من
مسا على الحج عن القياس كساي **مسلم** وان شركا في
العباده غير لها فان كان معصيه بطلت ما ندب وان كان ما

اذا اورد

افسد الصلاة كتحليم الغير اذ هي بعد الافعال التي لم يفسد
خلاصة غير تام في سائر الاحكام **فخرج** عن هذا بعد الادان
بغير ترك التحليم ولا الوضوء بغير ترك او ان الله الدن او
التي تامة ولا ايج الاستغفار بغير ترك ولا الصوم بغير
الحكم عن الصلاة **فخرج** عن تركه يكون العمد صدق الوحي
فان تركه امة انما هو تركه فان اوضحه كان تركه الزكوة صلوات
او حق ايجار **فخرج** عن اجزاء الصلاة ان كان الصلاة بعد
الامطار بصلوات فان قلت انه منقطع **فخرج** بالظاهر
بأنه منقطع ولا كان فعلا بعد الصلاة بها كغيره
وكان اوصل ذلك هو تام مواجبة الغيوب **التي** في هذه
العبادات وهي وعاء بديع **والنوع** الاصل الذي
ووجه من غير كون الصلاة المقصود منها منعوا من
الجسم وامتنان المدن **فخرج** فانه كما لم يصح الاستسليم
في من غير الصلاة فوف المقصود بغيره فليس حران بغيره
غيره في تركه او اوجر او صلاة اوجر ولو فلا على الاصح
فان قال قد صح في غير الصلاة **فخرج** عن الصلاة
ليس من الصلاة في شي انما هو استحالة ما كان كانه الاصل
فحسبوا الصلاة في حاله بغيره ان منظار حتى الغواف
لم يمتد به في الصلاة انما فاقوا ذلك وحسن الله على ايج
ولزمه جبر المتأخر من ما لم يلائمه الا عند بعد
واشترط كل لا عليه في حكمه عكس الصلاة المؤددة
الا حكام لم يرجع **فخرج** واما ثبت الاستحالة في الحج

استقاما بالعلمه والاداء وقيل عليه الاستحالة ما صح كون
كل منه البتة في مكان مخصوص فيكون الصلاة والصوم كالتحليم
فخرج وقد ثبت في الصلاة في ايام الصلاة الجبر واما
في الايام فثبت في غير ايام الصلاة في الصلاة
حاله الا وان لم يمتد ما كان في الصلاة في غير ايام
والله ان كان يوم صرح وعوده في تركه فهو من عودته
على ما سأل في هذه في الصلاة كانه استقامت في عودته
في الصوم لا وجب **فخرج** واما صعب شانه العبادة
في الوضوء او غير بعضه فيكون في بعضه اما لم يمتد اليه
في كونه العادة في الصلاة على الاصل ولم يمتد اليه
بصلاة بغيره بها وجب الصلاة على الاصل ولم يمتد اليه
الما تبين فيكون ان يكون صليبا وخيبا وصي مع امكان العمل
عكس اختلاف **فخرج** واما كان الميت مهاجرا الى التواب
مع العمر الكل من فعل فعل نفسه من كانه الاستحالة
في جمع التواب لينا على التوقف من صلاة وصيام
ولا في ذلك وغيره او الاستحالة اما صلا لا رجاء
اليعبر او غير او لا له كونه بغيره في الصلاة
انه يلقى الوالي وان لم يرض لان السعادة في سب
حصيله عند اليه ان يرضى عما نوازع **فخرج**
ولعدم صحة السب في الصلاة البدنية لم يصح كونه
على العذر لان صيها هو فداء على العبد وافصح الصلاة
وما خلا في الصلاة كسب **فخرج** واما صي الصلاة
المستحق في العبادة التي ليس صاحب شرع لا يجلد لا ينفذ

مسألة الحقوق المألقة ضرر لمن دين وعين قالوا ولا كاللحم
والدنة وغيره المعينه والجرات والدين والقطر وما المانع من
المتبسة ومن الرمي ونحوها فوه متعلق بالمال معلى العين
وقد يرد على المعارض منها ما هو من دون العباد وهو الباني
كالزكوات والاعشار والمطامير المتبسة والبدن العينة
وإذا كانت هذه باقية بأعيانها فوه بعد الترك من
اخرها او بعد مقلبة الامام مضبوته على العبد ضمان الغصه
على القول بان الواجبات على الغر وفيل ذلك هي كالوديعه
في الضمان وان حكم فوايدها حكمها ومثل الجمع مثل السلب
في المونه فسر في فاذ انك انصابه او بغضه بعد
ولا تقر بسقط حصته من الزكوة وفيه دليل على عاقبة كل
جزء كالمسكه في الاملاك فبعض من بعض خيل المتصار حصته
وسعد بعدد الكفايه كالميت فسر في وما كان الذي
في الضرب الثاني متعلقا بالعين لم يخرجه عنها
وجوزع ويعقل مما بها حتى بان العرض الرابع الى
الملك هو الامتنان على ما مر والرابع الى الصرف هو الامتنان
والعين وفيها بيان في ذلك ولها بواقي فوه في القيد
والا حبه المقتد بان المقتد فيه عبادته متعلقه بالغ
وهي اراقة الدم **مسألة** من الاحكام العامة حقوقه
يكون ضامًا كالميراث وفيه صيد الغر وكذا في القتل وكذا اذا
توحد الظلمه ووجه التعدد في القرض ما في الدماء
فلا يسقط بعد ثبوته ومع تعاقب العبد على غيره كالاشترى
الله ما فاذ اذ نعم من غير في سبقت الضمان عن قيمته

وقيل يلحق عليهم الكفنه لعذر العبد فلا يسقط حق الله من
الذمه الا بالذل وقيل الا اذا اخضعوا في دفع العين وهو كالميت
مسألة وبعد وجه صبر الله العباده الذمه وعدها على العبد
انتم اذ ذمه الا يبقف سلبها وقطعه كانت او ظنيه كالوصو
من الرقي وسلبان الدم وكسلا العبد والاذان والا فامه
والرقي المقتد وهو باحيث كان مذمه المكلف وجوب
هذه المذكورات فلا يكفى في الظن في جملتها فسر في من كراحت
الحج عذرا والقتل وجب عليه التحريم كما انكث منها على خلاف
ولا يخرج عن عطفه القضاء لا يبقف معله وان كان القضاء
ظنيًا ومن التمس عليه ما نذر من صمام او صلاه او صدقة
وجبت عليه الثلث كلها وهذا التمس عليه موضع النجاسة من
دنه في محاربات وجب عليه ما معا ولا يجوز له التمسك في هذه
وامثالها والعلل الظن لا يقال اذ القتل احد الملتزمين صارت
الاخر مشكوكا فيه والاصل برائة الذمه كما ذكره في موضع القتل
سماه يول بعد من النجاسة ويجب ما يصير ذهابا بعد غسل احد
هذه نافيًا او مشكوكا كما هو مذهب شوكلا يرتفع التمسك
ما ظن والشك وان قيل ما علم ان القيد لا يثبت
الظن والشك قد ارتفع بهما **مسألة** في الميراث ع
الذي يحسب صحابه كافي ابتداء سائر الاحكام والاشراخ
ولذلك لم يصح الظن بالقطعي اتفاقا فسر في وقد خص
في الارحام في الظن فاحتج في بابا الميراث في غير ذلك
فيها مع كون الاصل عدم تركها لان الاصل في التركيب
عدم النقضات وكذا اباحض الاباحض القطعية للثقة

عروض السكينة بالسجدة والفراد والترحيل والشروط في الطهارة
محل وكذا في الاغصان المطعنة لركعة وحركتها لعلها لا
ويصل **لاهر** واما يجب المصيبة حيث يمكن اما لو
وقع الالتباس في غير محصور خارج العمل بالطن في وجه الحائض
لتغير الدين كان محققا في الغواصة او بالنسبة للمحس
وامدد ورمل لا يتصور كذا اذا التسلية الطاهر بالتميم
يتم لا غير ما يفسد في ركعة لكن بشرط ان يزداد فيه الطاهر
والا كان العارض من الوجوب واكتفى بغيره
نقدم الخطر **فهر** فاما كذا السبب الطاهر المصنف
والله فيه عن السجدة المستعملة في استعمال الجميع الامكان
واما الاجل بالمعصوم والطاهر من كذا في غير المصنف
على ساعد تقاض الحس والقصة المتقدمة واما رتبة في المصنف
كونه احق حكما وليس في الأصل في الما الطهارة ما اذا استعماله
بعد العرق فقد استعمل ما اصله الطاهر والمأهله فيه شك
في وجوبه فضعفت المعارضة بزيادة انية الطاهر **فهر** ومن علم
لم يعمل الطهر في استعمال التي عن حكمه الاصل في الاكل **فهر**
الراي وان وجد العمل به في حصة الخطر لا يجوز لكلف
الاقدام على ما يبين به المحرم كاشا رايه في استعماله
دفع ما يوجب اليه ما لا يربك **فهر** فاما الحائض على
الاعتناء اذا طهر الصائم طهر في غير طهر عليه **فهر**
فان اكله لم ولم يصد صومه لا في اصله الجبل واد

طعن ان هذه التي تغير ثم استهلكه ثم ولا ضمان عليه لان الاصل
رات الفدية واذا انشأ رايه غير ثم طهر ارتفاع الا باحد
حرم عليه السجدة ولو اجره ان يعمل واذا طلق احد
فما به ثم التمس ثم طهر احد الا ان هو طهر ثم ولا احد
ولا يجد مصححي بطا احيى عليه الحدة ومضى احد
واذا اطن حصول شرط عن سجد حرم عليه سجداته فان فعل
ثم ولا اجره ومحمد كذا **فهر** واذا اطن في حصة ما لا يرضو
الصلاة او عصيها فانه حرم عليه السجدة المحرم ليس التوب
المستحقة الصلاة اذا اراد بلبسه الصلاة الشرعية فاعرف ذلك
وعليه الاعادة لانه اطاع نفسه العصبية ولا يجزيه لان
الاصل رادة الدماء فان اكتسفت الطهارة والحل حافيه الغزلان
السابق ونجس الاساءة حيث استمر الالتباس على التقابل
فهر معلوم انه لا يجوز لك العمل بالطن في ان اكل في يد
كذا انه قد نكح المدا وقل من الدس لان ذلك انتقال
عن الحكم الاصل في **فهر** البس ما يدنو عليه جوار
الاستقاء ملك الغيرة اختلا لا بهن رضا **فهر** الاصل
اما المكذ وهو باق او المحرمه وضطر وطه بعد طه الرضا
فلم لم يكن رافعا يحكم الاصل **فهر** في اكله في بعض
اصحابنا لا احد لفعل الفاسد الا طهر والفاقد جعل الطهر
رافعا الحكم الاصل في **فهر** لا يرفع قبل الاستسلا بغيره الطهارة
وهي مستغنية عن الزوال اذ ذلك الطهر طهر في كان الطهر
الحاصل من الشهادة طهر الى اشياء المحبوبة والحق هو في رفع
به البرادة الاصلية او قال انما عمل الطهر ليعذر المصنف وقد عدم

انه عينة النقل على وجه تخليقه **مسألة** ومما
 والله المالمية على المصالح العامة لما هو في
 من على المال كنفه المصلحة وما هو صوته كما به
 والى الامام ولا يفتي في غير ذلك من غير جبر للمصلحة
 ولما ما عينه ان لا يفتي في غيره على مذهب من هو
 نقله لصلته على وجه ان يفتي العبد لجهله بصلته لضعف
 من بعض ائمه في عدم الامام بها عجزه مصرف الادب
 وهو الا حجة في ما هو في عدم ايجاد على الفرض
 اسما في ايجاد مقتضى ان لا يفتي على مذهب اورد
 على مصلحته **الحكمة** في ذكر اوابها ما
 بابا وتفتي في ذكرها وان كان في ما هو
 محصاة لئلا يفتي في غير ذلك
هو ديانته **مسألة** **سادسة** في قوله
 الى سدوم وان ما حجة في كفا العتوب والوسايع
 وحقه في الدنيا وله في الآخرة حواصل الآيات وسكن
 حواصل الآيات **مسألة** وطهارة التي في بعض ولا تفتي
 الاصل في كفاية والنجاسة امر وحوش طارئة في
 اخبر من على طهارة في الاخر من نجاسة على غير النجاسة
 او هو نقله الى ان يفتي في غير ذلك من غير جبر للمصلحة
 على النجاسة فانه حكمه في طهارة بطلانها في بعض
 الطهارة عدم النجاسة فانه حكمه في طهارة بطلانها في بعض
 شرعيها في غير ذلك من نجاسة في بعض الاعمال كالمال

وما الورد والمفتي يظهر استعمال القول بطلانها
 ولا نشأ معه في غير ذلك من نجاسة في بعض الاعمال كالمال
 معاملة النجاسة وهي حكمه في غير ذلك من نجاسة في بعض الاعمال كالمال
 منها على ما ورد به وهو في النجاسة في غير ذلك من نجاسة في بعض الاعمال كالمال
 على الطهارة من الحدث وانما في النجاسة في بعض الاعمال كالمال
 فانها في غير ذلك من نجاسة في بعض الاعمال كالمال
فان كذا في النجاسة في بعض الاعمال كالمال
 ان يفتي في غير ذلك من نجاسة في بعض الاعمال كالمال
 عدم مهاد وعالج في غير ذلك من نجاسة في بعض الاعمال كالمال
 عما بعد الاحترار عنه فيها هو اصل في النجاسة في بعض الاعمال كالمال
 عما لا اصل له في النجاسة وهو ما سار الماهات مع ما ورد
 في ذلك من الشرع وهو في النجاسة في بعض الاعمال كالمال
 وقوله صلوات الله عليه في بعض ما في النجاسة في بعض الاعمال كالمال
 والى النجاسة في بعض الاعمال كالمال
 في الجور ووطنه في غير ذلك من نجاسة في بعض الاعمال كالمال
 مجرد تعبد وقوله كذا في النجاسة في بعض الاعمال كالمال
 خصوص في النجاسة في بعض الاعمال كالمال
 من اجرا النجاسة بعد ان في اطلاق الزوال عليها في
 وبعض اصحابنا وجب التمسك بالفتاوى لان العمل
 والى الاول الذي يلزم والاول وفي النجاسة في بعض الاعمال كالمال
 مما ورد في النجاسة في بعض الاعمال كالمال
 النجاسة لانه في النجاسة في بعض الاعمال كالمال
 جنس النجاسة وهو في النجاسة في بعض الاعمال كالمال
 كقوله صلوات الله عليه في النجاسة في بعض الاعمال كالمال

في الا ناحت في غسله ملانا فانه لا يدرى ان كانت وانما
 ان يكون بين الحال والنجاسة في الطاهر وليس ذلك الا لفصله
 الثالث **فصل** في معنى القول الاول ذهب النجاسة الى الطاهر
 والفضل فيكون غير النجاسة النجاسة هي النجاسة على
 كماله الجمل لمصوب كماله النجاسة اليه والجمل طاهر وعلى
 القول الثاني ذهب بالنظر لمصوب الاول متجسدا
 دون نجاسة الجمل فاد اتجسب به في الماء فسلطان وضيق
 الماء الثاني وانه فيجب ما تجسب به غسله والاول
 ويصير الثالث طاهرا والجمل كالماء في النجاسة الا ان
 الماء منفصل عنه فلا يختلف حكمها **فصل** في
 وكيف يكون الجمل طاهرا على القول الاول وقد مر
 في الماء وهو متجسب وكيف يكون في الماء طاهرا على القول
 الثاني وعد لا نجاسة الجمل في الماء الطاهر وفيها حكمته
 صوبها للضرورة اذ لا يطيف بها شيء في الوسخ وقد اقم
 شبهة في القول الثاني مقام **فصل** في ما تجسب
 من الماء على القول الاول هو ما استوعبت النجاسة كالماء
 لانه لم يكن الا نجاسة الماء الاول الذي خالطته النجاسة وط
 الثاني هو ما ورن النجاسة الاول والثاني وعلى الاول
 ايضا فضل النجاسة المياه بعضها على بعض وعلى الثاني في
 متناقلة بعضها على بعض **فصل** في ما قبل
 اذا وقعت نجاسة مره في ما قبل وعلى الاول
 حكم طهارة ما لم يخالط النجاسة وعلى الثاني طهارة ما
 عد المأخوذ وان كان من مره وعلى الاول

بطهارة ما لم يخالط النجاسة النجاسة باستعمال النجاسة واستعماله وهو مختلف
 فاحلاف الاحوال وعلى الثاني مدار النجاسة على النجاسة
 هي حتى يخالط النجاسة هذا الجمل حيثما اشار في الشارح
فصل في بيان نوع من التطهر
 الا انه مقل للنجاسة لا من اجلها وهو حكم شرعي مشروعي
 اتفاقا اسماء بالوجوب بالاحلاف وسقوط في
 الوجوب عند عدم الماومه شامه عناء ومن ثم شرع
 فيه الكفاية ولو حصل السقيه بدوئا ولم يجز ولا
 حرل عليه حرمة وبالعكس ولو اتقا لم يسقط بالنجاسة
 وقوى له نجاسة مع امر ارا الاحجار لكن تلك النجاسة ضعيف
 فلم يمع منها المعصية ومن ثم اجرى المصوب ولو حرل
 وانما لم يجرى العكس وما له حرمة ان يمشى النجاسة لم يرجع
 الى ذاتها بخلاف المصوب لا مطلق النجاسة
 من الحدث في الحدث والتطهر منه مكان شريفا
 اتفاقا ومن ثم اشترط خصوص الماء في التمسك
 وشرعته النية والحدث سببه وجوب التطهر
 والعصام الى الصلاة شرط ومن العكس هو يلزم ان لا
 يصح التطهر قبل دخول وقت الصلاة وان تجزأ
 اعادته الى الصلاة وقد التزم بعضهم الوضوء بغير
 الاول ان يعبد الوضوء بتعدد الاحداث الوجوب

[illegible]

الاول بقى في انسابه وصوره مع الزوجه استظفا بالانوار وودعوا
انما عدم من بين ما كعبه من سبب الخدر لاجل ان ذلك الموضع الذي
ظاهروا فيه هو على القدر الذي اصابه من سبب ما كان واقعاً
فصل في المصير من المصير من المصير
فاسمعوا ان الرب عبد احد غير اسوء لنا ومن لم يحررنا
عبد بعد ذلك حاله وهو اسفل الانسنة وسحقاً وعلم
بعد من خشيته موت الوقت فام عز المصير ووجد
عصم المصير عبد الناس من سبب المصير في اول الوقت
لحصول العبد حديد وقالوا كيف المصير اياه
ما وجود له حاله في عبيد فلا يكون حلالاً في المصير
الفر هو معقول بل الرب حلف من انما يكون المصير
كانه موصى فله ان يحرر في الوقت وله ان يصلي
في المصير او احد صلوات كثر لانه رابع في المصير
فلا يجب عليه اعاده الا بعد ان يفرغ من المصير
الموصى ولما كان ذلك من المصير من سبب المصير
جعلت المصير منها ما عكس ذلك في الحكم في المصير
كانت اعادته في يومه من ان في حكم المصير في المصير
صحيح المصير وخرج في ربيع الحوت اذ ليس معهود المصير
من حكم المصير في ربيع الحوت المصير في المصير
الحالا في المصير في ربيع الحوت المصير في المصير
والا في المصير في ربيع الحوت المصير في المصير
فصل في المصير من المصير من المصير
فاسمعوا ان الرب عبد احد غير اسوء لنا ومن لم يحررنا
عبد بعد ذلك حاله وهو اسفل الانسنة وسحقاً وعلم
بعد من خشيته موت الوقت فام عز المصير ووجد
عصم المصير عبد الناس من سبب المصير في اول الوقت
لحصول العبد حديد وقالوا كيف المصير اياه
ما وجود له حاله في عبيد فلا يكون حلالاً في المصير
الفر هو معقول بل الرب حلف من انما يكون المصير
كانه موصى فله ان يحرر في الوقت وله ان يصلي
في المصير او احد صلوات كثر لانه رابع في المصير
فلا يجب عليه اعاده الا بعد ان يفرغ من المصير
الموصى ولما كان ذلك من المصير من سبب المصير
جعلت المصير منها ما عكس ذلك في الحكم في المصير
كانت اعادته في يومه من ان في حكم المصير في المصير
صحيح المصير وخرج في ربيع الحوت اذ ليس معهود المصير
من حكم المصير في ربيع الحوت المصير في المصير
الحالا في المصير في ربيع الحوت المصير في المصير
والا في المصير في ربيع الحوت المصير في المصير

العبادة حاصله من دونه فمن نذر بغسل الجمعة أو غيره
العبد أو بالوصي للصلاة من غير حدث أو أراد فعل ذلك
لم يكن له أن يتم بعد فقهه إلا أواما غسل الميت ولا يغتسل
بالغسل للعبادة على ما سياتي ويتم أيضا في الوضوء في الغسل
فإن قيل قد يقرر أنه شرط في الخلق أهلية الخلق
للكمال المتكامل في أهلية في السم للتراب لجمعة العبادة
فكأنه خفي أن بعض الخلق وداء كتراب غايه التذلل والذل
والتواضع والافتقار للاخلاص وطهارة القلب الذي هو موصوفه
بالطهارة الطاهرة على ما مر جمعه فسرر وقد علم من كونه
السم عبارة محضه انه لا يصح فيه إلا سلافة الإله وروا
الاصح إذا سمي في الوقت وحصل العبادة في الغسل
الوضوء على ما مر **فصل الغسل جازم**
وهو ضمان لرفع الحدث وما في حكمه بالغسل من الجنابة
وغسل الميت وعبادة مسئلة بغسل الجمعة والعبد وروا
وجوبها قالوا في غنائه في كونه عبادة في شرط فيه السم على
ما مر في الوضوء والسبب في شرط ما فيه اتفاق **فسرر**
ولما اختلفت ماهية سبب هذه الضريبة لم يدركها
جمعة الاخر الا ما فيه كمال الغسل إليها به يوم الجمعة فإنها
وقع عنه ويصير بينهما متغايرة لاختلاف الغسل من أحداث
فأيه على فيه واحد منها إذ هي ماهية واحد على السبب
هو الواحد لا يربط على نحو ما ذكرنا في الوضوء قد اجاز
الغسل من الحدث دون الجنابة وليس معنى هذا ان بعض

مثل ذلك الوضوء في غير وقتها لم ينعقد **فسرر**
علم أن الوضوء والغسل يؤمنان في الماهية والسبب
فلا يربط أحدهما تحت الآخر ولو جمعتهما لنبه على أن نوى الغسل
أعضاء الوضوء لو وقع الحدث معا فرفع الأثر فقط لو جرد اليمين
إذا لا يصح لأن الأثر الأكبر أو واجب الأكبر واجب الأصغر والعكس
ولا يصح إلا أن يكون دون المأمور **فسرر** كان نوى الأصغر لم
يرفع أيها وصل برفع الأكبر على هذا الوضوء لأن الأصغر
لا يصح ما زوم لا سفا الأكبر وبه المأثور منه لا أن كان إذا نوى
الغسل التذلل ودخل من الصف أو الصلاة دخل المسجد
والإزالة ما يجب من صفه السم من واحد على ما
مطابق لتفسير أفعال الحديث كالتقدم للحدث للصلاة وهو حكم
واحد فيهم ومن ثم ينعقد كل واحد منهما بمحض ما ينعقد الآخر
فسرر من أوجب على نفسه غسل الجمعة وعرفه فأنه
في يوم واحد آخر لها غسل واحد وكذا الوضوء مع ذلك يجنبه
لما هو نوع واحد ولو اختلفت الأسباب فان عدم الماهية
الجنابة وكيفية غيرها **مسألة** وإذا لم يجد الماء
ولا شربا سلك على حاله أو تعذر شرط الصحة لسطو وضوء
الشر وطحا أشار إليه الشارع ولا يحصل كسده فاستدل على كونه
الحكمة على الحقيقة ثم حمل أن حدث الحدث في الصلاة فسد
وهو بعد ذلك لا يتقدم الحدث على الشرط كما مر ولو سلم فليس
لا يصح إلا أن يكون هاهنا فاستدل على ما مر من الدين كما ذكرنا
باب الصلوة هي عبارة محضه معصية الله
والصلاة معصية وجه فيه ولا يصح منها استثناءه والخاص على

قلته فلهذا لم يرد منه ركعتا الطواف لانه كالاصل **مسألة**
 وأما ما ذكر من أن الطواف هو وسائر العبادات في دار
 وجه وجه كالأصل في الدار المعصومة الاختلاف الوجه كالأصل
 2 وجه مصاحبتنا كراهة التزني على ما سلف بغيره
 2 الأول منفر على اختلاف في مسأله أصوليه وطهوان المأمور
 فوكذا صرح به في المسألة أما صحتها فيكون الواجب
 العقل وإنما يوجد في من فرد غير معين فيكون الواجب واحد
 لا بعينه وهو مذهب الخصم وهو جمع الأفراد الممكنة فكل
 الواجب هو الجميع وبفعل واحد منها بسقط وجوب غيره
 مذهبنا فالصلاة عند ما في الدار المعصومة غير الواجب
 أن الواجب حاصل في ضمنه فقط فثبت له الخفتان وهذه
 المسألة نرفضها الأصوليين في الكفارات الثلاث فربما
 جارية في كل واجب إذا ما من واجب كفائته لا وله أفراد
 بسقط وجوبها بفعل واحد منها **مسألة** وأما الصلاة
 في الثوب المعصوم وقال بعضنا **مسألة** بنا إنما فسادها لا
 لا كونهها معصوم إذا الصلاة هي الأكران التي يوجد بها العاصي
 في نية واسعمال الثوب الذي هو المعصية هو الأكران التي
 يوجد بها فيه فالمعصية منفصلة عن الجاهلية وقال بعضهم
 حق فيها عدى قدر ما يترا العون إذ سترها معصية في الصلاة
 وإنما حصل بتلك الأكران كما حصل في القدر السائر لكونها
 أن أكران الصلاة نفسها التي في البدن معصية لا كونه
 في الثوب ولا يصح أن يصرف المسبب والمسبب في الحسن والغير

من إذا أقام أحدنا في الحرم **مسألة** وجه وجه في له معصية الصلاة
 في الثوب المعصوم كالأصل في الدار المعصومة بعد
 مراعات التواعد الكلامية وكذا كان الأصل في المعصية
 2 المكان المعصوم والدين مكان معصوم فلا يغفل
 عبادته وكان الطواف على جبل معصوم يخاف الفتن
 كما تقدم التمسك عليه **مسألة** وقيل في الحرم في الحرم
 حرم كالحرم فلم يصح صلاته **مسألة** وقيل في الحرم في الحرم
 وحاشي الحرم لأن الاختلاف في علة تحريمه **مسألة** وقيل
 الذهب والفضة وما سائر الذهب والفضة يقولون **مسألة**
 لا يجوز للمسح فيه **مسألة** وقيل في الحرم في الحرم
 إلى آخره إلى أن العلم بالحسن يصح فيكون محصيا الأول
 عدم الصحة وإن كان المحل هو الماسك لخصاصه بالسا
 كما سار إليه السار يقولون تعالى أو من شئت في حكمه وهو في
 "أقسام من من **مسألة** ومنها هو الوقت كما
 اقتضاه إليه الشارح بقوله أم الصلاة لا لو الشئ في الحرم
 " ولذا كذا صاف الله ولا يصح فكله ويعتبر في الحال والنية
 " لكن ليس السبب هو الوقت كله والآن لم أنال فيه فيه ولا غيره
 لذلك ولا يؤاياه إلى الحرم على الحايض إذا ظهرت في الوقت ولا
 الصبي إذا بلغ فيه **مسألة** وكل وقت لوجوبها فيما بعد كما قاله الحنفية
 والآن لم أنال في الحرم إذا ظهرت في الحرم في الوقت وعلى الصبي
 إذا بلغ فيه وهم يلتزمون ذلك لأن العقد عده وهو أن كل وقت
 سبب لوجوبها فيما بعد بشرط أن يكون بعد من الوقت
 ما يسعها أو ركنه منها كما سار إليه السار بقوله من أذكر

واحدة من العصر فقد ادرى كما من طوقا ومنه فاما في الطهر الجاوي
 لان وجوب القضاء في مكان الاوى **مسألة** والصلوة
 اعظم العبادات الدينية وانما شرعت رجعة من الله لعباده
 ونعمة عليه حيث جعل له مقامات خاطبة **مسألة** ما لا يرد
 ناصبه مثل عطا من مديحه خاضعا لجلال ربوبته منظر
 الصغار عبودية ليكون بذلك اقرب الى ربانيه عهوده
 وعدم العطفه عن حقيقته وحده كانه عليه الشارح
 نحو قوله ان الصلاة تنافي عن الفحشاء والمنكر ولما اجتمع من الخير
 والاعمال الصالحة كانت مرحضة للخطات وطهر من السيئات
 كما اشار اليه السارعي **مسألة** ولما لا شرع في ما دسها
 اعمال صغائر الدين الفلح والسيات **مسألة** واجارته اما الفلح والسيات
 والاصلاح الذي هو روح الصلاة **مسألة** رخص السارعي انما
 بالاكتمال تقارنه اولها كما تقدم والعزلة هو استغنى بها في
 وقد اوجبه بعضهم وليس للفلح على الصلاة غير الله ودينه
 اوجب بعضهم به اسمان الفعل وليس الوجه بل لو بوزن
 اسماله انه مندر لهما نص ووجب بعضهم به التزويج
 في التسليم من الصلاة قناسا للتسليم على الحرم وليس المعتمد اذ
 جميعا خلاف احوالها ووجب بعضهم به **مسألة** التسليم في
 المنفرد ومن في ناحيتها من المصلي في الجماعة وهو بعيد اذ لو كان
 اوجب التسليم في سائر خطبات الصلاة ووجب بعض احوال
 معاني القرآن بعد الدلالة ولا سيما اذ كان الصلاة ولا وجه له وان
 كان فصلا تسعي اهلها واما اللسان فقد سري ان يصغر

المصلي لسانه بالذكر في جميع صلاته حوا وادكا اخصه منه لكل
 منها من صبح عصه واما الخواص والقيام والوقوف والركوع
 والسجود وكل من الاعصر في اخصه في موضع مخصوص
مسألة ان هذه الاعمال لانه اصر بجز الصلاة فطال
 تخلفه لانعدام الركعت بعد بعض اجزائه وغير
مسألة من دونه لكن ايجز به لان لا يتم وهذا هو السارعي
 والسارعي هو السارعي على ما سارني وعمره ولا له بد
مسألة وما لا شرع فيها ان شغل المصلي جميع
 في نجاسة كانت الاعمال التي هي ليست منها منافية
 لها فان كانت قاتلة لم يشرع في نفسه وهو معذور
 بعد الا حرام من غير ان في الفلح وان كانت لسانه
 اربطت الصلاة لئلا يفسد ما هو صفة من خطاب
 ملك الملوك وربع بعضه ان كلام المصلي جاهلا غير مفيد
 وهو بعيد اذ الجهل في مثل ذلك ليس عذرا او عصيه
 ان الناس معذرة في الجهل كما كل الصائم عند بعض وكثر
 بعد ايضا اذ الكسبان تقصير مع الزحف اذ الاكل من
 طبعه الانسان وبعضه الى ان سلام المصلي على غيره
 معذرة هو من الطبع على الاكل وهو بعيد ايضا اذ هو
 تقصير في الصلاة التي هي عباد الله في خلاف الصوم وان
 كانت من فعل الجارية فهو على لانه اضر بغير علم كونه
 كبرى او في نفسه كونه اضر اما هو صفة كالاكل وغيره
 وصره علم كونه قلنا لا بعد الا حرام عاده وما كان
 عمو اذ ليس بضراب كالاكتمال في السيرة من حيثه وحق

وجوب التمسك به فليس هو مفسد الاصل الصلوة
 والافتقار الى مقتضى وجوبه ومنه ومنه وقيل هو
 مفسد اذ الاصل في الافعال ما يقتضيه فلو كان مقتضى
 مخالفة الاصل مفسدا لوجب اذ الاصل منه
 فعلى ان الدعوى التي مفسدة من وجوب التمسك به
 مما فاته الصلوة فلو جحدوا ان مقتضى الصلوة
 ذكره بعضهم اذ لا يقع الصلوة ما هو موجب الافتقار
 لكان واجبا وقيل نعم ترجم حصة الفقه على جنبه الوجه
 في الكلام في التمسك به **فصل** وعلما ايضا ان السمع معقول ولو
 كان معصية اذ لم يرد الصلوة صحة معصية الا ان
 صكان ما قصدا فسادها حصة لم يطل في شرطها لا للعلم
 اذ ليس هو على امر وجهه **فصل** وما كانت المصلحة
 مستقلة بما الصلوة وهي مجموع من تلك الافعال
 الواقعة على شرطها خصوصية كانت في حكم فعل واجبة
 كلما ساد اي جزم بها وعلى ذلك لا يجوز التمسك به ان يذهب
 بعض افعالها او شرطا لها الى مذهب في بعضها اليه
 اخر على وجه كون الصلوة باطله بان يقولوا بان
 من الملبس وعدم فرضه الا بعد ان يكون حاضرا
 على حادق الا حادق اذ هو قاسم على ما هو وهذا حكم الملبس
 ما يجوز التمسك به **فصل** حذر نقصان

والصلوة التي شرعت بها جازها وهي اللطيف لا حذر التواضع
 رغم بعضهم اذ لا يجب طلب التواضع ولا ترك مسنون واحد
 وترك جميع المسنونات سوى في اجاب السجود من تقاوت ما
 فات من التواضع **فصل** ولما كان سببه نقصان الصلوة
 لم يكن الا بزيادة او نقصان فالاول لما من جنس ما شرع
 فيها فيستتري في تركه غير موضع من غير نفسه وقيل هو
 كونه من غير **فصل** ولا بد من كونه اذ لا علم به من غيره
 : اختيار ان كرفع بضو وحيد المنة لعدم الاحتراز عاده
 : ولا يخفى ان الصلوات ان تسكن الا على شي الهيات والباقي
 والباقي ان لا يكون ترك فرض لانه مفسد ولا ترك حصة لا تسقط
 فتؤدي الى الحرج بل ترك مسنون حصة ان المسنونات شرعت
 لتصلح لاجلها التسهيل وهو حاصل في كل فرد منها غير مقيد
 بانضمام الاخر اليه وثانيها تكميل الحذف الصلوة التي شرعت
 له وهو حاصل في الجميع من غير ان المسنونات من
 اجزائه او فروعها الحكم بعدم البدل وهو السجود لسبب مبد
 المجموع في تكميل المصلية الا ان في المجموع مصلية اخرى وهي
 في الاخراد ولذلك اذا فات بعض السنن وجب الدل مع بقا
 البعض الاخر على السنة **فصل** ومن هاهنا يعلم ان
 من مجموع المسنونات وبين السجود شبهه وجوب
 التمسك الا ان فعل المجموع اوجب المصلية الاخرى التي هي في
 اجزائه ولا نه لا فعل السجود الا بعد فعل المجموع ولذلك

السهيل

كان السجود بديلاً عن ما استبعد بعضهم كوزن الصلاة
 واجبه في الاصل للشارع في الوجوب والكسبه ولا
 وجه له بعد معرفه المضائق التي فيها وجوب الوجوب
 والسنين كمن استبعد ذلك ولم يستبعد كون
 الواجب بديلاً عن النافله اكب ويكون فعل النافله واجباً
 ولو لم يفعل الواجب على ان لم يثبت له حصة
 الوجوب في حال بل قلنا هو واجب في الاصل لوجوب
 سببه وهو الخوف في ذلك الماهم الذي تحوله استحالة الاجابة
 فمن حصر فيه بالعدول الى بدله كاحض المساء والاربعاء
 على ان يفارعه ولا الى بدله وهو القضاء متى اخل به عوقب
 على الصفا فقط لا على الاقلية كذا هو **فروع** وما
 كان السجود بديلاً عن السجود لوجوب الاجتهاد بغير تركه فاما
 عند ظن تركه او الشك فيه قلنا ان علمنا بالاصل المبني
 وهو عدم فعله لان علمنا بالاصل الاول وهو عدم الوجوب
 فاما الشك في فعل ما يوجب السجود او ظنه فلا يوجب
 السجود على التولين **معارج** ومن ظن فساده صلاة
 ترك فرض جاقية العولان لا يعمل بفساد فلا يشرع
 قولا واحداً **فروع** وقد علم من اضافته السجود الاثنا عشر
 كما يضاف الاحكام الى اسبابها كصلاة الظهر وصوم
 رمضان وجعل العتمة وكفارة اليمين وحده الشرب ان

سببه هو السهو فقط وان الشارع غرض عليه والاصل علم
 الوجوب في غيره وان السهوي مرفوع اجناع مكان اهل الان
 يشترط له ملا في ما فات عليه دون العاصم ولذلك لم تنسخ
 الكفارة في الغوس وقيل العهد وبذلك علم رطلان فاسر العابد
 على السهوي **فروع** واذا ترك السنه لترك واجب نحو منابه
 الامام فاقترن **فروع** بمعنى وجوب السجود اتفاقاً اما على
 القول الثاني فظاهر واما القول فلانه معدود في حركاته
 على السهوي مع انه قد يفتقد من الشرع ان عروض ما يوجب
 العدول الى بدله كصوم الوضوء والحامل وصلاة المغرب
 ما توافر في وجوبه وكذا حيث صار الفعل اليسير مشروفاً
 كستر العورة **فروع** والمناسبات في اجاب الفعل اليسير
 السجود ظاهر لانه لما كان مناهياً للخشوع والاختصاص الذي
 هو لازم لم يصفه الصلاة صلى الله عليه وسلم في الوجوب السجود
 فيكون كالتفريق لذلك الفعل الذي كان اصله التوسيم الخاضع
 في فعله بالعدول الى ما يكتفي من الخاضع للتوسيم في عوطيه
 في اسه عند الخاضع فلما عدول الى العبد في تركه كونه عوطيه
 على التقطية **باب ما يوجب السجود في الجماعة**
الصلوة من صفاتها المستوفيه على سبيل التاكيد وفي
 شرعيتها انما هي اجاب الاحكام في الطاعات لما فيه من
 تروك الصبر واستعانة العيش وسحر العبد والاستماع
 موطن يطلب منه من ملك الملوك قضاء الحاجات وقلة الرقا

من الساعات مظانهم فلو لم يكن لها خصائص والسنن بالذكر
واجبا منهم بالخصوص فقد بين انهم مطلقا في شأنهم الاصل
وشقيقا لهم في قضايهم وان يعقل منهم ما قد مر
من ذلك ان المطلق منهم **فرع** ومن ثم عطف
التفصيل **فرع** انما عطفه لعظم الواقع وعسى ان يكون
فهم من لا يرد ومن يفرق الساعات لما فيه من تفاوت
من الاصناف وفيه ابواب التفتيش بين الامم **فرع** وكذلك
ايضا شرع ان يكون الامم اعلمهم لما قدمه وما سبق
ان يفعلوا في تركه وبما يكون المطلوب اقرب الى الانقضاء
والنجاح مع كونه اهلا لما قدم له لعظم التزلة عند الله
التي هي البقاء هو اضطنهم الذي يوجب حرجهم وعجز
جنتهم ما روي **فرع** وقد علم من هذه المسائل
ان يكون الامم فقها وان الاول هو الامم وقدر
بعضهم امامه من لا علم فرائض الصلاة وشرائطها و
بعضها حال ولو جازها على الكمال على سبيل الاتفاق وعلم
ايضا اشتراط ان يكون عبدا وان لا يلا بعد الاقصة هو
الاول **فرع** الا في كتاب الله اذ هو اجتناب خطا فاعلم
وعلم ايضا ان الواجب منه في الوقوف وان يكونا من خارج
مكتفين بعبادته لانه اجهرية فقط بعبادته انما هي
للاسماع كما يدل على قرآنه لا سيما اذ يكون في الخوض
السنن من الامر الى غير مدلول ولا حسب لاسمع اليوم

ورأت الامام لذلك وقد يعلم انه لا بد ان يكون استماع
لهم في محل القراء وهو القضاء لا اذ كان قبل الدخول
في الصلاة او قبل الفهم من السجود **فرع** والامام
والامام الاصغر مشبه فيما هو فيه بالامام الاكبر واستدراج
فيه بعض شرائطه **فرع** العلم بالهو قيد امام والعدالة
وحسن الطول والاعمال فها هو ارفعهم من التطويل والتقصير
والقدم والماخيز الوقت في الحو والبرد وعمل ما هو
ارفق بصعبهم وايضا للاجتهاد وسببه وهو فهمهم
ولذلك ثبت له الولاية عليهم بكل من اخرج
مور **فرع** به لزمه متابعتهم وترك المصوبات
ولم يكن له الاعمال عنه وان كان اصلا لدخول عين
واحدة عليه ولشوق الولاية كان له الاستحالة عليهم
فيلزم اتباعه اكله وقدمه على جانتهم ولزم الاحق
الفتوى معه في غير موضع فعوده وشغل سبب
الفتاى لذهاب الولاية ما كانه فليس له الاستحالة عليه
بل اليهم ولا يلزم بعضهم اتباعه حاشا بعض عدم الولاية
فرع في اجل الولاية يثبت له وجوب الاقتداء به وكونه
نايبا وحاميا وضامنا فتشرك **الفرع** احكام اما الاول
فمقتضى علمه بالحق عليه الشارع فمقتضى متابعتهم في جميع
الاركان فلا يجوز للمؤمن ان شرع في ترك قبل شروع الامام
فان فعل كل عاصيا فلا بد ان كان المذهب بعدم الامام
بالشرع

بالشروع وكان الفهم او الفهم تركن هو الذي هو
الاعتقاد واول الامور حيلته واما الثاني فلان اليوم
لما عرفت صلاة يوم الاثنين صارت صلاة الامام بعد
في صلاة يوم الاثنين في صلاتها جزءها ولدرك فصلت
صلاة اليوم فصلها فصدت فساد صلاة الامام
في صلاة يوم الاثنين ولذا اكتفى بقراءة الجهر على ما مر
فخرج ذلك ان الصلاة يوم الاثنين تفصل صلاة الامام عن
الامام في شرائطها واركانها وصفتها فلم يصح ما ينفذ
والمقعد والامن والسفل والخال في العرضا غيرهم ولما
بقي من العمل خالف في جمع ما ذكرناه من فروضه واما الثالث
فمن نفا الثاني نفا لانه لا ينافي له والذين انفقوا اختلاف
فيه والراجح انه حاكم وذلك لانه لا ينافي ولا ينافي
صلاة اليوم والصلاة كان حاكم الا اجتنابا ما في نفسه
اذ لا ينافي امرها يكون محطيا في الفقه فلا يفسد صلاة اليوم
بفساد صلاة امامه غيره اذ كان مدعي اماما معتبرا
وسميون على انه حاكم في كون اللاحق لزومه العود
في غير موضع فتعوده لان ذلك من قسمل الاصل وقد علم
الاتفاق عليه وعلى انه ليس بمجاهد في امر كالحكم في الصلاة والامام
الما والوقت اذ لا ينافي فيه اخطا وقد حاولت اكمه في
الصلوة بنا على اختلفا في التوى اذ لا الكعدة حسنا واما الرابع

بمعنى الصلوات ان في صلاة حق الاولين وكذلك كل من عز انتم
والا لا خلاف لعمر عدس وجب عليه اعلالهم حيث عرفت
صلواته بوجه حق عليهم والاولى ان يفسد او يفسد ان
الغير في فساد صلاة غيره فانه يفسد عليهم
باب صلاة العليل وفي بعضهم انها غير مستحسنة
لغيره اذ الفاسد يفسد عدم وجوبها لان من امر يجوز تركه
من غير ان يقال ثم بعد ما علمه بعد ما علمه بعض تلك الافعال
بمقسط وجوب ذلك الامر في وجه من الفقه وخرج بعض
اجزائه وهو يوجب فساد لان ذلك المحرم انما يفسد لو لم يكن
لها بعد من اجزائه حلف والتكليف من ان كان الصلاة حلفت كالامام
بدل عن التركيع والسجود والاعود بدل عن القيام والاربعون
التي اتت ذلك التمس والسر مهمر للمنافاة لم يستلح وجوب
واما الوجوب وهو وجوب الاجتهاد يقال ان وجوب التمسها
هو وجوب الوضوء او لو بسط وجوب الوضوء وسقط وجوب
التمس وهذا هو الواو او لو بسط صلواته انما لم ينافي ما في قوله ما
رأس طلعهم على احد الروايات فسر في وجوبه في ايديهم على
وجه الكلفة وجب ما حذر فقال اخر الوقت ليس بعد
للمصل والم يجوز فعل الدنيا مع المكان الاعلى وسقط التمس
بعد بعد التمس وهو لا ينافي التمس ولم يلزم الاصل في
بالنداء اذ لا اصل في الوجوب اذ اصل وجوبه كلفه

[illegible]

في الامور على ما هو عليه فكان الامر مشبه فلا سقاط وحسب
احدهما بقوات الاخر واما الشارع فالتقسيم بين ذلك وكفا
عنه وانه يفسد بذلك ان المقصود هي الوداه بنفسها لا الالة
اخر وقتها وانما نقضى كما كانت من الجهد والاسرار والامام
والقصر خلاف ما لو كانت في الصفة فقضاها في المرض
اذ خلاف الشيء قائم مقامه بل ان سبها لموسى والوجه
اذ كل جزء من الوقت سبب لو حوينا فاعيد الى انقضائه
وانه يحلها في اوقات الكراهة كالوداة وبما على النما
الماله المستعلم وقد معنى كل نذر يصدر في يوم جمعة معين
ومات فرغ ولكوننا شرعنا ثلاثا مات وقتها اسوت
المقتضات والما واخرها قام بحسب الترتيب بينها والعمد
المجلس حيث تعدد ومضى العصى خمسة الفوت اقلها
ان قلنا الواحات على الارض وان نطاهي على العور وهو مع
كل فرض فرض قياسا على الوداه حتى يفسد راضا له في
العصوات ومعد الكف في عرها فرغ وقد علم بما ذكرنا
ان العصا اما يجب فيما كان وقت اجازة هو في عهده وهي العسا
البرية المعلنه باوقات مفسدة كالغلاء والصوم والاعتكاف
فان قيل يلزم القضاء على من نذر بعقل يوم جمعة عينه
وقا **فلا** لما كان له بدلا وهو انما كان له كان اصلا
موجودا وكذا **فلا** في النذر على ما سياتي من احوال الامر
كان العدول الى ما عينا كمن نذر يغسل ميتة معينة في
لوائت النذر بقواتها اذا الغل عمر مشروعي في قسم وانما

وحيها

خلفه في الصلاة في وقت معين فلم يفت الا ذلك وفي نفسه
في غير من سائر الاوقات فلم يزل يعدول الى الكفار
وعلم بما كان من العبادات المستوعبة لاسباب مخصوصة
لو شرع ففقدتها بعد فو ذلك سببها الصلاة العفو والاستغفار
باب صلاة الجمعة هي افضل الصلوات
لانها افضل من الطهر وهو افضل من غسل اذ هو الوضوء
على الاصح وانما شرعت على الصفة المخصوصة للمدركين
والمالوف بين قلوب المؤمنين واجتماع كلمتهم واطمأنينهم
ويعلمون ان اعدائهم قد هلكوا من جهادهم في ذلك
جعلت في الاسبوع يوما دفعا لاستحكام عقلة القلوب
فما هو فيها من الملل والسآمة فيبادونه وشرع فيها ما كان
عاجده وهو اجتماع اهل المصر وسوادها ومن ثم يصح جعل
ومصر واحد **فصل في ما يفتن فيها من ثيابه** ايها الرجل
ان يحرص له فيه كالعباد والنسوان والبرص وانما رخص المسافر
عنه لما زل دعبا للمرجع مع كون السفر مظنة التزحيز
ايضا جعل امرها الى الامام لانه رعيهم امرهم وخامس شرابه
شرع فيها الدخالة وكان شرطها في تفتن ثيابها انما
التشريع في قوله صلى الله عليه وآله امام عاد الى قول حرة **فصل في**
المذكور شرع ازالة الاذن بالاعتساف وليس بغيره

التياب والتماس من من الطهارة والتمسك على النفس والارقاء
واظهار السمير واطمأنينهم للاسلام كانه عليه الشارة
فصل في شرعية الاجتهاد في ذلك اليوم قد ساء الامام ان لم
يحصر الصلاة كزينة الزخام وعبادة امره حتى يشرخر نار من الله
ولما شرع الاجتهاد في الاجتهاد في الاجتهاد في ذلك اليوم لا يفي
الاختصاص على الطعام من العدة القلوب وذهاب وغفر كل ما فيه
عليه التماس **فصل في** الجمعة والظهر كسلاؤه واحد
ولذلك اذا اجتمع من شر وطها بعد الاعوام بها التفت
ظهره واذا سمع لاحدها وسعد فعلا اجزاء الامر وهو صلاة
الظهر حله امام الجمعة فعليه ان يكون احد اهل البيت
فعال للجهود الجمعة يدل ان الواجب عند العوف قضى
الظهر كل يلزم من فاته صوم الاجتهاد الاصل الذي هو الدم
ومن عجز عن صوم البقية الاصل وهو واحد في الملائكة وكذا ذلك
لكن الدليل فيه على صحة الفقه في ذلك يدل على العبد
اليه مع انه كان الاصل وقال بعض اصحابنا وبشأن الظاهر
يدل معاني يومها والبدلية في حال الاصل وانما رخص فيها
المعذورين تفرق للعدو من اهل التفتن وانما وجب قضاء
الظهر عند الفوت لان الجمعة من ذوات الاسباب ولا يصح
قضاؤها فوجب قضاء البديل بشرعية القضاء **فصل في**
فاذا اتمم العبد والظاهر في اول الوقت ثم اتمم الجمعة
ولما ان عذر لم يفتن في طهر على العولس مخالفة قد
حايو صفه الوقت كما اذا عزم المسافر على الإقامة

بعد الصلاة وقد فرغ من الصلاة حتى العذر
 رخصه محضه وانما يحق جواز الرخصة بغير
 الاصل في حق العبد كما ليس بعد ذلك في الصلاة
 وهذا العلم انه قد انقضى على القول الثاني ان لا يصح
 رخصته عند العذر ويصح في اول الوقت على القول
 ومعا واما ما يخص بعض النسخ من القول الاول
 الا ان قضاها على بعد صلاة العشاء وقت الظهر
 بعد ما مضى من النهار ما يدرى
 وصلاة العبد من كل يوم الجمعة في وجهه
 الا ان شايه اجماعا فانها فله فله كذا في ذلك
 فيستحب في الامام ولا يخطبه وان اخطى فيها
 واظهار الفتوة والاحزاب للعبد واصل فتنة
 عيب الفطر ان العباد لا يطأ عد شهر رمضان
 على القيام حقه حاسن انفسهم على حفظ الجوع والصيام
 امتثال الامر الله وانما كرمه الله كذا في ذلك
 وحتم عليهم الافطار و امرهم تناول الطبيات والتمس
 على انفسهم وعلى من يوتون وعلى الدرس الاخذ ومنهم
 القصر كما شرع فيه من العشرة من ساء لهم العلم
 كاتبه عليه السلام ثم شرع لهم صلاة افطار
 الله وكبرياءه وشكره الله على ما اعطاهم عليه من قضا

حتى ذكر الشهر الكريم طالبين منه ان لا يترك بالافعال
 لهم به الاجور **واما عيب عرقه** ان كان الحج
 اضاف الله وفوجيها به حيث نزلوا تلك الاوقات
 التي هي ساجدة لله وقنا حرمه اكرمهم الله مثل الايام
 علم فيها الافطار واما تقدم المصاحف اجماعا لهم
 لمقدمهم وقضا حتى اضافتهم ثم عسى شكك الله من خلفهم
 من سائر المؤمنين اذ هم الجميع اخوان متحابون في سبيل
 واحد منهم ما يراهم الاخرين في ذلك الصلاة اظهاها لك
 الله وشكر الله كما تقدم وكان اليوم في الثلاثة الايام
 على ان الضيافة ثلاث كما اشار اليه الشارع **وسر**
 صلاه العبد شرعت لهذا السبب انما لم يشر في قضاها
 كسائر اوقات الاصاب بحصوله الكسوف لان الامان
 كما عيب ما يباح فيه مقصودة للشارع بعد فوجها
 لا يعقل لها مثل ما مر في القضا **فصر** يعلم ان صلاة
 العبد في اليوم الثاني ليس قضا والاكتفاء في الاوقات
 فيه بل اذ البقاء السبت وان كان ناقضا واعتبر عند الله فقط
واما عيب العبد في هذه العبادات والتمس
 فصح سبب الترخيص في العبادات والتمس قصر
 الرابعة والافطار واجمع وكر اجمعه وقامته
 عبادته واردة ليس نعم ولم يزل سبحانه يسوي في

السبل حتى حمله له سبها في الحس والصدق مع عنايته
 عاب ما له في صريح ويعلم انه شتر طالا نفعه السلف
 معصيا للذين خفي عن كمال الاهلية لكم كافي سائر الاسباب فادام
 النص المسافر في بلد دون مقصده لم يترخص حتى يخرج
 قاصدا الساقا للترخيص لان خروجه الاول لم ينعقد مسافرا
 في حقه خلاف الكافر اذا اسلم على القول بانه كافر بالاسلام
فرع ولا شترت الترخيصات في حقه ليدفع الخرج
 اشتراط بعض اصحابنا وشأن ان يكون ذلك كخرج كانه من بلاد
 وهو حيث يكون بامره او اباحته لمصار على ذلك منقول
 الترخيص في سفر المعصية او المعصية تناسل لشرب
 والتعطيل لا الترفه والتخفيف وذهب الجمهور لعدم
 اشتراطه حتى بان الحكم لما شرط بالمضنة وهو السفر
 حقيقة اكمله لم يفرق بين سفر وسفر كان العدة يثبت
 مظنة لشغال الرجوع وهو الذي خول لم يفرق بين الصغير
 والكبير وهذا ما عده من الشك والكيل ولذلك لم يفرق
 عن فيه بين ما حدث فيه الشقة من الشفوق وما علم
 استفادها استغنا بالمضنة **فرع** وما كان السفر
 الترخيص لم يكن بمن وجود حقيقة ولذلك استدل
 الجمهور بوجوب السفر لمن ميل لدم لانه فها وما وفها

اسرار

البدار من حقوقها التي حله حكمها مع منعه بعد سماعها
 ومساخر او قد اختلف في قدرها على ان لا يشترط ما خرها
 مفهومات احوال صدوق من الرسول صلى الله عليه وسلم
 مسافرا ثلاثة ايام مع كون هذا اعتبارا للسفر في احكام
 كثير كالتقدم في منها **فرع** وحده بعدم الترخيص
 لعدم ما فيها سفرا وذلك دخول فناء بلد او دار اقامته
 في بامره عن السفر بان يتوي اقامه لا يقام معها التمسك
 ولو فصل ارضيه من بعد ومضى من هو بفسر باق طعه
 السفر وان لم يكن له فيه كالمتردد في الاقامة حتى مضته مد استقام
 معها اسلم **فرع** في اختلاف في بعد هاهنا الكثر على
 اقول ان بعضا ما خول من اقول ان الصواب وبعضا مشددا بالرأي
 والصحيح عند اماري عن **امام** **الموهب** **الشيخ** **الرحمن** **رحمه**
 عشر في الاول لا يشترط الثانية **فرع** فاما اذا اعلى على
 المسافر في بلد دون مقصده في افاق في السفر باق
 ولا حكم لذلك الاقامة الى حد الشهر بلسه حكم على ما **فرع**
 ويعلم ان الرجوع في قصر الصلاة مما زاد قد صار ركوعه وليس
 نعم الشريعة الرابعة عندنا بل تقا على الاصل كما روى عن عاتق
 رضي الله عنها وقد ذهب بعض اصحابنا وشأن الحقيقة الرجوع
 علامتا من الابه الكريه وعن علي علقصر الصدوق لابل الابه
 الى عيسى **مسألة** **الناظر** **في** **ضربان** **عرف**

السرور في سبب خاص وصرف الخدوسية والا لعل الله
الكسوف والاسفعا وكونها **والانما امرنا بصلاته**
الكسوف سرحد وسد ذلك الامر المرفوع فربما الله تعالى
وغيره للوصله منها وبعده وحده امن ان يكون ذلك
معتبرا منه ولذلك ذكره اليوم والا صرفا عن ذكر الله
مربوبه ذلك الامر بالاجل او العيونه **فرع** وهذا امر
وصرفه في قياس عليه سائر الافعال التي هي من جنسها
متر وبعده عند خدقها وتعلمها كذا فربما عند ذكرها
م وقيل معلما لها كاتقدم في صلاه العبد **فرع**
والانما شرعت صلاته لاسفعا عدد سبعة
الحجج التي هي الى الله وانظر الى الحاجه واعتزافا بالله
للضائر **فرع** ولذلك شرع فيها ما يجب عليه
عليها **فرع** لضعفنا من البروز الى الصلوات
والخجج مع رفع الاصوات والبروز من لادبته كذا
والصالحين وادبره الرسول عليهم السلام ان يدخل منهم احد
من اهل العصيان فيكونون سبب للحرمان والشر
قبلها اخلاص القربة تطهرها للفلوب من الماء والخلاص
الاسعاف والمطام وتقديم الصدقة والاصنام واول البر

لم يقرب بذلك من الله تعالى فيكون أقرب إلى الله تعالى
 وأخيه ولا يطاع غير الله تعالى في شيء من ذلك ولا يطيع
 كان المعنى في شرعها محمولاً على ما يقتضيه الصلوة عليه السلام عليه السلام
 من الله وصاكن الصلوة في هذه الأوقات التي فيها الله تعالى
 طاعة الله من الله يستعمل بها الرجاء ويستوجب بها العطف
فصل في بيان وجه من ذكره شرع به عدم الصدقة وأنواع البر
 يتيها كاحكامه المطلوبة من الله وقد كان مما يشترطه عدم
 الصدقة من ذلك مناجاة الرسول ثم سجد وقفاً للرب كما أشار إليه
 القرآن وقد شرع لمن أراد السجود نحو من دوات الإظهار تقديراً
 للصدقة وأنواع البر يكون عوناً على انقضاء ربه ومن الصلاة في
 الحاجة صلاة الاشجار اذ هي كاحدة مخصوصة وقد روي عن
 الرسول صلى الله عليه وآله وسلم انما الضرب الثاني وهو ما لا سب له فيه ما هو
 تابع للمفرضه في فعلها وقتها في كونه سمياً ومكلاً صالحاً
 وذكره كتاب الفرائض الخس فلهذا شرع عواها ومنها ما هو
 غير ذلك كسائر النوافل **فصل في بيان ما يشترطه البر** اقل للمسهل
 كما مر وقد في الله بشرعها ابواب الرجاء لعباده راقية لهم
 وبمسيرهم اليه كل منهم ما يسير له منها الحقير مكنونه
 طائفة نوافله الرسل عليه وبلغه والاغتراف في سلك اوليائه
 وقد رتب سبحانه العبد في ذلك ما وعد عليه من العون
 ومضاعفة اجره **فصل في بيان ما يشترطه البر** اقل للمسهل
 غير مفقود عند فاسد سبب فانه لا يبعد العبد النفل به اذ
 اطلاق شرعيتها اشار الى ان جنس ما يلقى للعبد التمسك

انما شرع الرب في الصلاة في كتابه والحمد لله
 وحسنه وقيل ان الرب لما خلقها صفة
 من صفاته ولا يسمي في السجود انما شرعها للعبادة
 ولا يسمي سجود الملائكة والتمسك لذلك واما بعد
 او حسن ركعاتها فاقولها لعدم شرعها في بعض النسخ
 واما في سجودها فاقولها النماز وسجدتها في الليل لان ذلك
 مشروط في الليلة **فرع** من الوافل ما هو موقوف
 وما ورد في الشرع بفعله في وقت مخصوص في كل
 الحس وصلاة الصبي وكيفية اقامته وقبوله
 اسحب فعله في غير وضوء الرواية كما تقدم واما في
 غيرها وعلم الاستحباب منع النفس من تعود تركها
 وقد جافى عنه ذلك عن الرسول صلعم وما سواه
 من الوافل ولا وقت له بل ذوات الانساب عند
 حد وقت اسبائعا وفي غيرها في سائر اوقات الكراهة
 الصلاة للنهي الموجب للفساد كما تقدم **باب صلاة**
الجنائز هي صلاة المشنوبة اذ فيها ان الرب
 ملكها فاعلم ذلك في الصلاة شرطا فيها ما شرط في
 سائر الصلوات من طهارة واستنصال وغيرهما وذلك
 حق للنسبة شرعيا وبالادعاء اجماعا قال بعض
 المشركين فيها من الاكل وغيره وقال بعض العلماء

في الصلاة

ووجه ما مضى ولست بمصلوه ولا يمتد طهارة الطهارة **فرع**
 ووجه شرعيتها ان الرب لما خلقها صفة من صفاته
 وما جاز ملائكة من سجودهم ونفسه وسجدته
 من عبادة المظهر وبما كان النسبة اليها فاجل تردد سجدتها
 ونسبة طهارة ما على ملائكة عظيم الملك لها سجد على ما في قوله
 ووجلا لها وهي من قومه عند في صفة مخصوصة عليها ما جازده
 ملائكة انهم البرية كان حفا على اخوانه في اعداء شيعون
 وبنود عود في اعلى له السلامة من هول ما تقدم عليه مستمعين
 له ولهم ايده الى ذلك الملك كليل ان بجوار عنة وسجل حساب
 فسرعت تلك الصلاة ليكون الشفاعة والدعاء اثنا بها فيكون قوله
 الى العبول لقول العديد من به حال الصلاة **فرع** هل كانت الصلاة
 غير معصومة في نفسها التي في قوله ان كانا وهو ان قيام في جعلت
 التكرار ان تكرار الركعات ليكمل فيها اجرة الصلاة كما كانت
 اربع بعد كبرية التكرار في الصلاة والصلوات والصلوات
 ما تكبير وختمت بالسلام كسائر الصلوات وكانت فرضا كايده
 في حاشية حال المومنين في اجله وبعضهم يقوم مقام بعض كسائر
 الحقوقي التي يقتضيها الاخر في الله كما تبدأ الصلاة ووجه
 المطلوب ومحمد ذلك قد علمت ما ذكرنا من مناسبة كسائر احكام
 هذه الصلاة لعدم شرعها على العاصق ومن العاصق وتكون
 التكرار ان كسائر الصلوات على علم واولاده صلوات
 عليه وتكون المسئلة في الله ما يجوز عليه من وجوبها من الجواز
 معصومة وعدم شرعها بعد الدين وان ولايتها الى الامام اذا

وجد للولاية (الاعتناء) في الصلاة على وجهين أحدهما أن يكون عليه الصلاة والسلام
 وإن الناس يفترون على الإمام عيسى بن علي بن أبي طالب في مقام تركه الصلاة
 بهم في يوم الجمعة واليومين من شهر ربيع الثاني في كل سنة ولقد كان هذا
 في الصلاة واليومين من شهر ربيع الثاني في كل سنة ولقد كان هذا
 حيث خشي قوتها واستغنى له ويعيوب طهارته حيث خشي قوتها
 ما يستعمل الماء والتراب والتوتا غير موقفة لوقت من
 اشبهت بالماء فلم يجر في الوقت الآخر **فروع** وروى
 عليا بن عسلة أولا أنه ليس بعبادة مستقلة كمثل الصلاة
 والأمانات عنه التمس والربع بخامسة لذلك أيضا لأن الصلاة
 سارطها فميسر الذات وإن جازته لا يمنع صحة الصلاة
 وأما هو تشبيه بالصلاة لرفع الحدث فلا بد أن يابسه التمس
 وأما جازع إلى التمس فلا بد أن كان الصلاة خلفه فأنشأ
 منه الإكراهية فلم يجر في وجوه على الأصح ولأن الكا والعبادة
 أهليتهم للعبادة كعبادة النبي وإن لم يشرع في حق
 التشبه بلقاء الله وعليه أن لا يستشاهد في سبيله وفي
 كره التنازع محو آثار العبادة كمثل من يتوضأ لم يدر في
 اعتنا به عيب التوضي ومنه الأصل جودته في الصلاة
 الصلاة حيث أنزل إلى **باب الصوم** هو عبادة
 خالصة بشرط طهارة ما شرط في العبادة ونفسه
 يتسببها كما تقدم في كتاب وأجاز في الصوم

فما

وغيره بناء على مقتضى في نفسه فلا يفتقر إلى عبادة
 الوديع **فروع** عليه بأن فيه العبادة من غير أن يكون
 إلى التمس هي لأجل العبادة لأجل العبادة **فروع** والتمس
 العلم من غير عبادة الصوم هو إيمان الكسوس بمعبود من غير
 وتبعا على من هو لا تكلم المصليا وحيا وحيا على من هو لا تكلم
 لتكون بذلك قريبا إلى الله ولا يكون ولا يسكنه لربها والتمس
 وللاستمرارية ما ول مشغليا بها وهو في طلب مسئلة
 معظم ذلك عقلها عن آخرها ما حلفت له من واحد ما كانت
 عليه الشارح **فروع** فوجد من ذلك أن الزهيد في الطبات
 المكمل وليسا وغيرهما مشرووع حيث قصد به ذلك لا كما في بعض
 علماء التشيع أنه غير مشرووع أصلا ولا كما قال بعضهم أنه مشرووع
 لتصور العبادة عن السكر **فروع** فأما الصلاة فالزهد في
 مسرور **فروع** إجماعا لأنه يشرع في كل يوم من العاصم في كل يوم
 المحسن بعد العيصين خلاف الأكل والشرب ويجوز أن
 وحصلتها غير الرضا في الأفعال **مسائل** ما وسبب ضمان
 وقته وكل يوم سبب لصومه ولذلك كان ما دلت مقتضى
 لعدم الاستساف فافتقر لكل يوم إلى التمس وشرع بعد ذلك
 على جازع في كل يوم منه وقد خالف في كل من هذه الحكمين
 جامعة نظرا إلى أنه كالعبادة الواجب **فروع** وليس السبب
 وهو كل اليوم ولا آخر من منه وللازم أن لا يصوم ما قبله
 له هو ولا حرمته فإذا بلغ الصغرى وإفاق الميئون جنونا
 أصليا صوم لم يجب عليه شي خلافة من انقطع صومه أو أفاق

والجئون الاطوار او النشأ وانما ينظر فيه بلزوم الاضمار بالنسبة
 التفاضلية فان السبب في عدم منع من الادنى خلاف الخاص
 اذا ظهرت بعد ذلك لم يرد من النص الا بعد السبب في جنسها وانما
 يصح رد او يرد احراز النص وكذا المسافر ومن ذكره
فصل في الكافر اذا اسلم ولما ينظر في حال حصوله
 طهارة الاسلام كمالا فربما على انهم يحاطون بالشرعيات
 وقال الجمهور في شيء عليه اما بناء على عدم خطاها ولا يفسد
 باسلامه ما مضى من اليوم فلما وجب عليه التمسك بالشرعيات
فصل في قبيل العدول في دخول الوقت وعروضه انما
 كسائر العبادات ولما في اول رمضان وكذا في غيره
 من اصحابنا ويعرفون تلك العلة وما اخره فلا بد من نص
 الشارح انما قال في هذه الزاوية انما كان يحظر اخلافا
 مسئلة فلما كان السبب قابلا في حق المرض والمجانز
 والمرض كان الاقطار رخصة لها فلم يكن لها ان
 يصح ما يوجب عيبا ان يخرج السفر موجب الترخيص
 معام الحكم لعدم انصافه خلاف المرض فالحكم له
 الضرر لا يصح له خلافا لبعده عن طهارته
 وحكم ما وجبه العبد على نفسه حكم ما وجبه الله امره
 في الحر خيصر وعدمه فاذا اوجب الله الصوم بوجبه
 فوقه في سفر رخص له في افطاره ولما كان في سفر
 فصامه في السفر او صامه فيه عن كراهة او اضطرار
 نحوها لم يكن له الا افطاره الا لخشية الضرر له لم يصح

فصل في الافطار يشترط فيه عتق من غنم العبد
 بالشرع وفيه فان ذكر العبد من العبد ففهم النص بالشرع
فصل في افطاره ومثال ذلك ان يوجب المسافر على نفسه
 رمضان الذي هو فيه فانه يسقط الرخصة ولا يوجب له الا افطار
 وهو بناء على الظاهر الا ما يوجب ترك الواجب وهو خيصر
 الضرر وعلى ذلك قال بعض اصحابنا واكتفي بما ذكره
 المسافر في الصوم ثم يحسن له الا افطاره وهو بناء على اللزوم
 بالشرع وسبب ان الشرع في العبادات يوجب لها ما
 ولما اكرم قضايها بالشرع فالعلة فيه ما تقدم **فصل في**
 واذا اوجب المرض او المشاغل الصوم مع خيصر الضرر
 لم يصح التذلل الاثر له لان تركه واجب يستباح لخشية الضرر
 فصارت اذ لا يملك له في الواجب **فصل في** من افطر لغيره
 ثم زال في الوقت لم يلزمه بقية يومه ولا غير من يلزمه فيها
 كان وقته متعينا كرمضان وليس بصوم ظالم اليه ان لم
 يكن قد نوى ولا كفارة بالجماع الا ما لم يكن معصيا لقضاء الكفا
 وان اثم لان احدا منكم قد سقطت بالعدول والى الثاني وجوبه
 في المال **فصل في** من افطر بالاكل او الشرب ناسيا في
 القسم الثاني عند احوال كبرون لا يفطر لانهم من جهة مخالفة
 فكان عموما للرجوع الواجب من جملة الثاني في الشارح واليه الشان
 خلافا لما لو جامع ناسيا اذ ليس من الجبله وعي يقول للرجوع
 حيا به حال الصوم وحط احكامه كغيره من النسيان **فصل في**

تنبه اذا لم يكن صفة النفل واجبه فصرع وان اوجبت
فان علقته بقدم احد يمينها فعد ما مضى من يومه من العبادات
والاول من الاول فقط وفي الثانية عنها مغاوير من غير
معا في العبادات من كل يوم فصرع من يدر بعد اذ لم يلازم
الا به سواء كان شرطاً في طهاره للصلاه وكما هو للاعتكاف او
جرا الامم المنذور **فصرع** دونه كن يذركه او ركوع او
سجود فصرعاً بالاحرام وينبغي الاول من ركعتين دون السجود
لما مضى من الركعتين الثلاث الا اذا اوجب الله الصلاه بالركوع
وسيله اليه **فصل في الاعتكاف** هو تعبد
مخصص بدينه اذا توجهت العبد نفسه لله في بعض من بؤته
التي وضعها الله وتسلم العبد نفسه لما كلفه مع حجب جوارحه
من المفطرات الثلاث ما في الاشتغال بما من الاعراض على ما هو
من اسقامه من سببه وطلبه فحكاك رقبته وبوده بالبدن
فصرع وقد علم بذلك اشراط السجود وان السجود مستوي
فيه واشراط الصوم وعدم صده اعتكاف الليل منفرد او
بعض اليوم وان المشرع استغراق وقت اكثر ايامه وعبادته
والكف عن الجاهل والبس في امور الدنيا **فصرع** وعلم ان
المخرج من المسجد فسد كذا الشارع رخصه حيث كان
الطاهر او ضرره ما اعتاد يسير اوده والركوع مع كثرة
النهار اذا لاكثر حكم الكل شيء الطهرين لصدر الاقل يحق
بالاكثر تنبته له فصرع وانما في الدنيا فيبقا لا يام للسلام

تنبه اذا لم يكن صفة النفل واجبه فصرع وان اوجبت
فان علقته بقدم احد يمينها فعد ما مضى من يومه من العبادات
والاول من الاول فقط وفي الثانية عنها مغاوير من غير
معا في العبادات من كل يوم فصرع من يدر بعد اذ لم يلازم
الا به سواء كان شرطاً في طهاره للصلاه وكما هو للاعتكاف او
جرا الامم المنذور **فصرع** دونه كن يذركه او ركوع او
سجود فصرعاً بالاحرام وينبغي الاول من ركعتين دون السجود
لما مضى من الركعتين الثلاث الا اذا اوجب الله الصلاه بالركوع
وسيله اليه **فصل في الاعتكاف** هو تعبد
مخصص بدينه اذا توجهت العبد نفسه لله في بعض من بؤته
التي وضعها الله وتسلم العبد نفسه لما كلفه مع حجب جوارحه
من المفطرات الثلاث ما في الاشتغال بما من الاعراض على ما هو
من اسقامه من سببه وطلبه فحكاك رقبته وبوده بالبدن
فصرع وقد علم بذلك اشراط السجود وان السجود مستوي
فيه واشراط الصوم وعدم صده اعتكاف الليل منفرد او
بعض اليوم وان المشرع استغراق وقت اكثر ايامه وعبادته
والكف عن الجاهل والبس في امور الدنيا **فصرع** وعلم ان
المخرج من المسجد فسد كذا الشارع رخصه حيث كان
الطاهر او ضرره ما اعتاد يسير اوده والركوع مع كثرة
النهار اذا لاكثر حكم الكل شيء الطهرين لصدر الاقل يحق
بالاكثر تنبته له فصرع وانما في الدنيا فيبقا لا يام للسلام

من غير ان يام لحة وانما ينال زمان في المعدد في كل يوم
 يصح في يوم من هذه الليلة ومن يدرك الليل في احد يوم
 الايام واما كذا فقبل يصح نظر الى الحصى في كل يوم
 وفيه لا يصح نظر الى الصعود في الايام التي هو مستقر في
 البيت في بعض كصفه فاستثنى الايام كاستثنى الصوم في
 الصوم بمرده وهذا القول هو المعلوم عليه في كل واحد
 الليالي لزم السابغ على من اوجب شتمرا مطلقا لعدم العمل
 فيها يصح بعض ليلة بطر والاضطر مثلاً في كل واحد
 اجاب الاعتكاف ايجاباً للصوم حتى وجه الشبهة اذا كان
 اعتكاف واحب الصوم لم يجب عليه صوم آخر كل اوجب
 صوم رمضان كما عدم لكن اذا فاته وحسب افراد
 عند الغيبة وبعض اصحابنا يصومون لان الاصل في
 امره لكن عذر في واجب الصوم فيسقط وامر
 غيره فيجب وقال بعض اصحابنا له اذ حاله تحت
 آخر لان الكفر بالصوم واجب غير صحيح فلم يجب الا
 من اول الامر فله ان يذهب حله تحت اي صوم شاك
 قول وجه اعتكاف شدة غير معينه ثم ذكر في الصوم
 فيها خلاف ما اذا كانت معينه والوجه ظاهر ومن اوجب
 صيام يوم بعد زيد ثم اعتكاف يوم الجمعة فاعتكف ثم قد
 وجب كونه يوم الصوم واخر الاعتكاف فان قدم الاعتكاف
 في التذرع قبل التذرع بالصوم لما تقدم فسر في وانما

الا اعتكاف لان جنسه واجب وهو الوقوف بعرفة وهو مشروع
 عند عدم سببه كالوقوف في الساحه كراهه تعالى في كل يوم
 الله تعالى لا اعتكاف في غير مسجد **باب** في عبادته
 شهيداً ما لا يه لا عبادته التي غالبها الى الله ومن ثم شرع فيه
 الى مستأبه على ما مر ومنه الذي جعله الشارع متوطاً فهو
 اليه ولذلك جازاً اليه ولا سكر وجوبه والوقوف شرطاً
 ولا استلزامه شرطاً وجوب ولذلك كره من غير المستطاع وكان
 الوجوب كتحليل الكوف قبل احوال **مسألة** وانما شرع الله
 لعباده راحة ذلك التذرع وعبادته والتمسك بالسنة التي من كل ارب
 الى طوائف طهورهم افعال الذوب ورحضوا عن انفسهم اذ ان
 الغضبان لم يذهب عنهم بان جعل الاستلزام شرطاً في عبادة
 عليهم وصوب لاجتماعهم هناك وقتاً واحداً لما في الاجماع من
 التفضيله كما في صلاة الجماعة فسر في ذلك شرع الله ان يوافق
 ما بين اليد عونه عاين ما صوابهم تاحين سكا حشر خاسر لروهم
 خالعين عن اجسادهم ما بين كل من قبله سبب عبادة الله واحسن
 ما جرت ما يستعان عاين بعدد من مفاد بة ما بين ما
 هو من معد ما تارة كطهور الروحاني وعمر الانسان لم يتركه ذلك
 وهو عقد الكساح مباشر في تركه حتى حكم بفسا حله لما
 يدعو الله من الرواح الطيبة والخطاب وقضا التفت كالتفت
 وازالة شئ من الشعر او من سائر الجسد حتى كره بعضهم نظار الله
 في الواه كما في بعض ما لا يعبدهم من مخلوقات الله وخشيت
 ارضه بل في يدعو الله من كل حيوان ولا استغناء في منها

لدا

حتى يحكم الشرع بحرمه وجاها من اكله مما لم يفسد من معدن
وقطعا اطعمهم هذا **فصر** فلذلك عطف حرمه فكذلك
سببها به اليهم كانه حتى تترك الحرمه الى فناءه وما
منعت من طوع استجاره واخراج حياضه ولو لم يفسد من معدن
هنا كالحرمه الى اكله ولو لم يفسد من معدن الى السطح
بالامان فلا تقام عليه حد ولا قصاص فيها دام فيه
وقد علم بالامر فانما سببه من عيبه هذه الاحكام التي هي في
الصوره واللبنيه وما ذكر بعد ما من محظورات الاحرام على
حريمه الحرم الحرم وتوفي محظوراته **فصر** ذكر بعض
اصل عدله المحرم ملك احد وان الله تعالى لم يطرده انما
عنه فانه من الحرم الى ملك احد ودم امر المسكينه فساكن
العبد ودم من قوما **فصر** ولما كان الحاح طاعته عرو
من منزله لاجانه دعوى الله والشارعه الى امساك امره كان
الاصل ان يلبس لبسه ابيض من الاحرام وتوابعه من ابيد
خروج من بيته لكن رفع عنه الحرج بحمله من البراقبه
اشفاقا عليه من الوقوع في محظوراته **فصر** فلذلك
بعضهم ان الاحرام من بيته افضل اذ هو اجد بالعلمه وصار
الرحمه هي افضل ومكره غيرها اذ هو مظنه الوقوع
المحظور ولو وقع بالخطا استغنا ما اخص ومنه
فارق ما ذكرنا من الاحرام على اشهر كذا اذا اصل

في الشرع وكان مكره وحال قيل انما لا يفسد **فصر** علم
ان من جاوز الكفان بعد حرام ففسد اساوره
طابه في عامه اذ حله مما لا يفسد اساوره في الكفاه ولا يفسد
في العام المسجل مستقبلا لا استقراره في الذمه ولا يحصل
اليه الا بسجله مع بنيه التبعين كما في قضني الذي على ما
فصر ولما كان الحرج اوصاف الله وفادسه اكرههم فارق
الدماء ايام الحج التي هي الاضاحي وانواع الهدى من طوع
ودبره وغيرها وختم عليهم لا يطايع ذلك الايام ولهم
عناول الطبايع وتيم الطبايع وقضى الاقامه والتفت
والاقامه **فصر** الايام قضيا بحج الضيافه وحيل ما لم يرم
بهم من اشراف محظور وشرك فسد وما وجد فاصرف
هناك في تلك الايام زياره الاحرامه **فصر** وعلم ما
ان شعر المحرم وضعف وسائر جسده في حكم الاطمانه كالوديع
فكذلك يجب منه فعله او اذنه او شوقه حيث كان صغير
ليومئذيه فيقطع ظفوره او شمر من شعره او خيره فانه عليه
وطي الغامل حيث هو منقطع ولو كان ظلالا او صبا اذ هو
حنانيا على محترمة الحش لا يدرى كان خلق راس المحرم
المريض معلما المحرم فقط وعلم انضام كون الصلاه هكذا
المحرم ان المحرم ان خلق راسه اخلع **فصر** وعلم حرمه
المحرم انه مضمون على الحاله مطلقا ولو حاللا او طاطيا

او ماسا او مستاك في ماسا اجنابا و علم انما
 الحرم من صيد الخلد او عرس فيه من سحره دخل في الحرم وما
 خرج من صيد الخلد الحرم من الحرم لا ما خرج من الحرم
 او عرس من سحره في الحرم فانه محرم للبعدى في امر احد في
 سفينة و صنفه و اعادته ان امكنه و الا في سفينة و
 على فاعله رد الى الحرم ان امكنه و الا في مكانه ان امكنه
 و الا بعد دقة العبد عليه و على الاول و قد اوجبه
 رد قرب الحرم و اخذ حماره كصيد في الحرم و ما جره الى الحرم
 كصيد الحرم و ابرزها و اخرج من الحرم
 في الحرم فلا حرمه له خلاف ما جره من الحرم من الحرم
 و اخرج مجموع مركب من عدة افعال و افعال
 فخصه بمولد من الفعل الواحد فليطلق الصلاه و لكنه
 لا يفسد بعضها ببعض و بعض و لا يحلف ان يفعلها
 و فعل من افعالها يقول سلام و لو كان بها الصلاه التي بها
 فالتشريع في الحرم و الوضوء و طواف القرابة و ما سحر
 في و اجدت من قبله متعلقه به كما لصفاة له و لما دلت
 حلفه بعد ان حرم في منها فسر و للروم ذلك الذي يقا
 لو كان الا ان حكمه حكمه في كونه لا يجب الا بالوصف و ان
 من كان مال الموصي للمأخذ الفرع على اصله و كان مال
 ما كنبه على الاحرام و الحرم و ميل الى الراس في حرمه
 كما بر الدين و فسر في و لما كان في و فسلخ فضل الله

ولم يكن متعينا في الاخر من سحره و اذنا لجمه على
 و لما كان وقتة يشبه العباد كوقت الصوم من حيث انه لا يصح
 في العام الواحد الا حرمه واحد ثم رفض ما زاد عليه و اخرج
 فعله فسر و لما كان اخرج لهم بالمشروع على ما سيقى كرمز الاول
 و يعني رفض غير حاجتي لو رفض الاول لم يرفض ما مضى و الا في
 ما و لا على المصنف فانما كان على ان لا يقع عن واحد منها
 اياها الاول و الا لصر و عتقا لما تقدم ان لا يصر في العبادات بغير و اما
 انما منه فلا في الا حرام الاول مانع منها لكن يبقى محض ربه
 حتى يعلونه و الفاس اخفى يقع على الاول لان الاصال قد
 صارت متعينة في الاحرام فاضعت الوديعه و كونهما لا
 يؤثر فيها الله و كونهما تقدم في صوم متعلق كصوم رمضان
 و الفاس اخفى عن اخوة فائدا و عا ان العبد في عا
 من اخرم يحرم ثم مضى فيها فاعلم يقع عن واحد منها بعد
 الصلوات اما معا و خلاف ما لو طاف للوداع من عليه طواف
 القرابة فانه مع ما لو اياهم من العمل لطواف القرابة و قال
 بعض اصحابنا بل قد يصح له متعلق عنه من لو طاف بعد
 طواف القرابة و مع عنه و الاول الحصر فسر في
 اخرج من ثمار العبادات ما هو حرمه الا و لا يصح الاستمتاع
 كما تقدم و ثا و كذا في ذلك الاعد كافي لشبهه به فان كان
 كون مصاحبه العصبه لبعض افعالها لا يفسد كما ذكرنا في
 الطواف على اهل معصوب و الوضوء مع المظالم و الوديع

او قضا الدين وذلك مختص من الشرع والشرع
 قد اطلق فيكون قد تم منه المعصية ثم عطف فكيف يكون
 بالشرع وانما حكم العقل لا ينافي مختصا ولا شرعا
 مع ان المختص من اسقاط وجوده عن العبد
 طاعة في الثالث انه يلزم من الشرع والاعمال فافهم
 من وجه شرعيه فانه ما كان الاخرام اجابه له قوله العادة
 شعار الاقبال له جرى مجرى الانزاه لما دعي المصنف هذا
 اعني الله في نظيره فان الاجابة قد اطلقت في العترة
 الانزاه والا يولم وقد دعي بعض بها شوا وكشف الى
 ان العقل بشر كغيره لا هو مثابة الله مع ما يورث
 الله كونه منه من ابطال العقل وقد نفينا عنه قاتون
 سائر العبادات من صيام وصلاة وغيرهما من الشرع
 وقد ذكرنا فاعلم الوجه في لزوم الحج وانتم من الشرع
 كما لنذكر اذ للوط اعتنا في كل شرع فلا يقاس على
 لعدم الخاف والمراعاة ليس ابطال العمل بل هو
 انه لا يملك باطلا حقيقة وان كونه من غير العترة
 في العلم من حيث ما قلناه يلزم من عترة العترة
 الرابع كونه في سائر المندورات اطلاقا لا كونه في
 الشرع ان كان مجزئا لما حذر الله به الشرع
 وذكره من المولى لا يملكه واما كونه نصرا ما فوجبه
 لوجوده بشرع وكذا عدم قضا ما لم يزل الله به

على ما ذكرناه من كونه نفس الله اذ له من حمد الاسلام او غيره
 غير صفا من العبادات الدينية اما الجاهلية وورثتها
 فكلها من الاحكام الشرعية ومن لا يملك من ماله
فان الشرع في كل ما يملك من ماله
 في اموال عباده الغنيمة واما الاخر من العترة قضائي
 وعلا فاجوب الله الالف ونا امره سبحانه من العاونه والاعراض
 مع ما فيها من ابتلاء وادب الاموال الى من يتناولها من ماله
 في اليد ان سلك العبادات الدينية ففهمنا ما عاده وصلته
وهو فرع طاعة من العباد وحب فيها الله ولم يصح
 مشاركة معصية وكان الحق في حراجه من هذه
 الصادق في المصروف اليه فله الصرف في ماله وان
 كان ذلك المصروف اليه عما في مذهب وكون له
 اخذ مالا لا يملك فلا يجزى وان كان يجوز للصرف اليه
 لا فخذ حيث لا شرط ولا ما في حكمه ولا يكون ماله صلاحيه
 لما اقتضاه وصح الاجبار على ما لا يملك له ان يملكه
 من ماله المصروف اليه فله الصرف في ماله وان
 رعاية الانفع المصروف اليه فله الصرف في ماله وان
 من الذنب والفضة لا تجزى واخر السبع او كونه
 في اخر الزرع المصروف اليه فله الصرف في ماله وان
 وقال جميعه من ماله من ماله فله الصرف في ماله
 ان يملكه في ماله من ماله فله الصرف في ماله وان

غيره فاحذر الاكثر من كمال في خمسة الصلاة فستفقد الضمان ووجه
الاعتناء به على نحو فسر في اللسان بين معانيه في ما ذكرنا
فان من وجوبه العمادة ولا نه لا قرينه فيها معانيها
معضن اصحابنا واما خمسة الصلاة فلا تقطع انمواله فانها
موزون بمقاييسهم ومعاييرها لا يكون في الصلاة الا ما
والعليل جوعا به الصلاة في الاصل فسر في كل ما يتعلق
بالمال يصعب من الاستماع به والنصرف فيه وقد من كل كمال
ويجزيه وضمن العايف من المال خمسة منها على الوجه ولا يفت
الزكوة حيث كان مصداق فقط ولو حث من الاصل في الامور
يبدل بدليل انه يجري اخراج احدها ولو كانت خمسة دون
النشأ وكانت مسالم ما زله من له احدث فيكون اخرجها
نظرها للاموال ولا يراها كمال انتشار الله الشارع والاعمال
او صانع الاموال ولم يحل صرفه اصوله وحصوله لا في
نفته وليس له التضييق بحشته ولا فيمن يلزمه نفقته لذلك
المتبع عليه ولا في غير ادا ضرره له في بناءه ولا في صناعته
لقرباثة الرسول صلى الله عليه وسلم عتقاها اشار الله الشارع
هسب له وسببها كمال المال والحوادث فله ذلك
مع النجاة فيله واما كون المال صا اوساما او القمار
فمن السبب كالاقتصاد للغير فلا يجري الاخراج فله
واعتبرت هذه الامور من السبب كالاقتصاد للغير
فلا يجري الاخراج قبله واعتبرت هذه الامور

الله الشارع

السبب لم يفتق بها الغنا له وحصل منها للصدقة كمال انتشار
فسر وقيل السبب المال كله ملكه خالصا لله تعالى
فلا يحول ملكه بان كان قد علق حق الله بعد الزكوة
فله علق ضعيف لا ينعى النصرف وبعد اكوار حرج فذكر
كله علق ضعيف لا ينعى النصرف ولكن يقر له فيه حتى النصرف هذا
عن ملكه وصار حجة ان ملكه له باق واما حرج عن ملكه
فولد الاكثر وقال حجة ان ملكه له باق واما حرج عن ملكه
فالنصرف فله اخرج بدله ويصرف نصرفه منه وذكر العلق
المنعوى للشرط هو المصير للعين اصلا ولغيرها به الاصل في
فيل الامر بنقل الوجوب وقال بعضهم ذلك القطر ليس
الغير كذلك كمالها اصل فلا ينعى الوجوب وهذا
هو القول بان الزكوة تعلق بالذمة فسر واما اعتبار السوم
في الانعام لا يذم فاعبونه الغلة والتملك وحسن الغنم
السامة والتف في الحول اقامة الاكثر معام الحكم مع انتشار
سوم الطريق عليه على الاصح مع كونه ضمنه منه وملكه
لا اصلية كمالا فسر ولما كانت الكفوة واما المال
الجار غير متقرب الكمية للشرع غرض الزاوية والنقص
فيما سبب المتواضعة التي وصفت لهما لم يقر نقصان المصاحب
بني طريق الحول لم يفتق في ان في الاكوار كمالا
الحول مع ايجاد المال كيف يكون المال منها كمالا
واحكم انما تكثر تكثر السبب لا تكثر في طريق المال
معرضة للسلف كحوادث وما ورد على ما في حاجات الزمان
الى بعد هذه ارم لتفاحق الاشارة جعل المصاحب بعد

كانت نصاب اخر واعداً يحول لانه اكثر فاعاد الزمان
 حاجه ان نصاب ثلث المال فخرج واقامه اخرى
 اذا نفع حول النجار والسوم على مال واحد لم يحسب
 ركن واحداً وان اختلف وحسب كنان وكذا احسب
 غير معتبر في احدي الزنوتين كما اذا برى النجار
 ولكن النصاب سبعا كانت باده مفعله في الزمان
 حول الموصوف فخرج وما كان منها النصاب
 متعلق بعينه كما في الصلاة والصوم والنجس
 فيه ولو كان من مال النصارى لم يولد كونه وحسب
 رقبه الوقف وخرج من غلاته اذا قرب الى العين
 الناله اذ اجمع من النصارى ولو اورد على احدى معتبر
 اليه بغيره ووجبت في مال المذموم والمسدود وكذا
 فخرج قد علم ما بعد ما وجبت صله للغير فخرج
 لما لا يتاح من انفسهم فنشروا فيهم الاعسار وطموا
 عدى العامل والمولى والمجاهدين الثمانية الاضداد
 التي ذكرها الله تعالى واما النصارى العامة التي حاجه الدين
 اليها ما سمي بالصرف في الملاء المذكورين فلا شراط
 المقر على اختلاف في المأجور اذ ليس سبب استغنائهم
 حاجتهم انفسهم كما ذكرنا فخرج وقد علم ما ذكرنا
 المصود منها دفع حاجه ومن كون الامه

لغني ما عدا تلك الاضداد ان احصر على البيان البصر فالا
 حبه القسيط منها عدا خلافاً للشيء فيكون صرفاً على
 في اخص من الاضداد الا العامل فلا يسمى ان يصرف اليه
 بالمال اكثر من اجرة عمله اذ هي في مقابلته العولق ط وكذا
 ايجار بعضهم ان يكون هاتفاً كما يجوز ان يكون عسائراً
مسألة ولا يتقيد الا امام المناسبه والنص اما المالك
 فوجهاً احد هاتفاً الى اربابها من الفساد النشبه
 من استعمل بعض العباد على بعض ونخص بعضهم بعض
 مع جيلت عليه الانفس من غيرها المبل من منقها والفقير
 من منقها جعل الله الاثمن من الفقر وارباب الاموال
 لا اقله الكل ورحمهم اما ارباب الاموال قليلاً بعدوا
 اهلهم يطلب الاستعمل والترفع لا عطاء واما الفقر فلا لاله
 بذلوا الفقر محض الاختياج وذل الاستعانة قد اعزم
 الله فالاعمال ونهت المؤمن ان يذ لنفسه في شخص
 ان الله تاسع الامه لعله يحاجه الامه الى من ينظم امرها
 ويحفظ قواعدها ويحلها ويحكمها ويضعها بوسعه
 فاقه فقراً ايها واول حاجتها واول حاجتها ذلك لانهم الا
 بالاموال يبدوا كنعانهم ويدفعها كالحات حيل في
 الاموال الامه جازماً الله صرفه في هذه الامور التي تصل
 الى كل احد حصه من نفعها وما تحفظ الارواح والاموال
 فصار ذلك مصراً اعتمر الشايه من صرف بعض الوقف في
 اسلاخ نافية وحده الحكمة كانت مضافاً للزكوة شتاً

قوله في قوله قبل ان يحجب نفسه ثم وحده المنة الاصل
كل ما في الاسلام واذا اخرج من قريه السلام ثم اخرج
وكذا في نفسه على القول بان الكفار غير مخاطبين بالاسلام
كما قدم في اول الكتاب فروع ما مراد اهل من قريه الهم
قريه بقره ثم سقطت نفسه م عارف او غير ووجهه غير
ثم عادت او كانت قريه له ع عليه اعا في اعياد
وكذا الواجب من قريه ثم دخل يوم الفطر وهي من اجاب
اهلية الاصل اذ المخرج نايب في بيان فان على من وجبه
الاشهر ثم دخل يوم الفطر وهي بطبيعته ما عجب الا على
سببها بالنشور معه ومكونه العكس بظلاله الكسب
ثم عديم الوجوب فلك الاموال فله ومثله واخرج من قريه
وهي بقره نفقه ثم دخل يوم الفطر وهي غير ان دفعه له
فروع وليس يوم الفطر ثم شرطوا والاستطاعه على من
بني وسطه ولا اخره كذلك ولا اوله والاستطاعه على من
فعله او استعمل الشرط جازا من غير معين وكذا الاصل
في الدار ووجهه ش الى ان الفطر يجب للاضافه الى
فلا يجوز قبله وعلى من ولد ووجهه ش الى ان الفطر مع اهل
مضاف بضافه الى الفطر ووجهه ش الى ان الفطر مع اهل
السبيبه والاضافه اشاره الى ذكره بوجهه ش الى ان
مع مناسبه الونظ الفطر **مسألة** وجهه ش الى ان
التوسيع على الفطر في ذلك النوع اقدم في باب صلاه
العباده كما اشار الى السلام وهي في معانها النفس المنفرد

[illegible]

وكذا في غيره من الامور فانما هي من جنس القبح فليس لها
 فيها من العبادات وحيت القبح ولم يصح معها ما فيه
 وكان مظهر القبح فلو كان مصرف الزرع الى
 في المال كما ذكرناه وكان امره الى الامام وحرمت عليه
 حرمته عليه الزرع وبما كانت في حاله النفس فليس له
 قبل يوم القبر ووصف عن النبي صلى الله عليه وسلم في حرمته
 الذي في الزرع ثم هو من عباده واما ما واخف فيه من
 الشارح وجوبها على المقر **فرع** ولما كانت للناحية
 والصبر وجبا على كل من لم يصبر صاحبها لا يصبر
 وكان في ذلك حرج وبما كان لا يصبر السارح من القبح
 وهو له ملزم لا صدقة الا على ظهره وجب ان يكون
 نصاب مخصوص فقال طاعه هو قوت يوم اذ هو في
 اسار الله السارح وقيل غنيرة الافلاس وغيره وقال اكثر
 بل قوت العشرة فدا يصبر صاحبها في الكثرة وهو من
 جبره يحكم كان او لا ولا من قبل الغد قد يصبر
 احكام كسره وكان في متوسط بين الغنيرة والافلاس وجبا
 فامر صاحبها بزيادة الزرع **فرع** ولكون نصابه
 لا يساوي غيره في كل حسب على قدره فاذا ملكه لنفسه
 وجبت عليه اوله وزوجاته وكذا في غيره من الاخوة
باب وجوب المهور المهور ثمة الولد للمهر في نفسه تزوجه
 او كاصح وهو من بعد الولد بالغى له مدى عليه

فصح انما ادناها فان ملك الزرع **فرع** فان
فرع من لم يملك الا عبدا فبها من غير شئ
 لم يملك من غيره قط وان زادت عليه على ذلك من غيرها
 اذ في الصور الاوكانه لا ملك العبد ان اعتبر القوس
 ملكه ولا ملك قوته ان اعتبر قوت السيد فقط خلاف السابق
فرع من اخرج عبدا عن قطره ذكر العبد ولو كان
 دون الصداق في معاملته فهو بمنزلة احد الناس
 لانه لو كان دون الشاة **باب الكفارات**
في كفارة عبادته ماله وفيها شاة به عذوبة وهي
 في بعضها اقل منها في البعض الاخر والعبادة الماله
 تحتل وصف العذوبة فان عين المثلول به شرع
كفارة للمالك ولذا ذكره كراه احكام كماله ودون
 البقية ولذا لم يقع الصوم فيها الا بدلا لان حصة
 العذوبة مشروطة بالتمسك وعند عدمه لم يمس الاجرة
 العبادية فبناجب الصوم عملا فهو عبادة محضة **فرع**
 ولما وجبت فيها من العبادات وحيت فيها التوبة ولم يصح
 من الكافرة ولا مع معصية ووقع الصوم بدلتها
 وهو عبادة محضة ولما فيها من كفوفه لم يلزم الصبي
 والمجنون وكان شبيها معصية او تشبهها بالمعصية
 على ما ساقى **باب كفارة اليمين** كفارة اليمين

فكانت الميم تحذف من العبد وترب جازلة بمغفرة
وذكر العقد وكفيل الوفاة كان حقا عليه بها
عالم فمن نفضه كسحت وجب عليه ان يتصدق في فله
وجوب عليه ان يتصدق من ماله في الكفارة من الماله
من حذانه عهد الله وتكفير له وانما ما طاعه
العدلا والكثير فان الحيات اعمس الساتر
افعلهم وجه استنير في كونه الجيس فله او باحتض من
الاصناف وانما لا كفارة في الجور لعبد والعقد والى
اللعن لعبد النقص وان سبها كسحت الفهم الجور
العبر وان شابه العود من جهة الحبيب اذ هو
شبه بالعصه وقد يكون معصه حث كسحت
على التكفير وقال اصحابنا واكسبه انفع صبيحت
كان في مباح الوجوب الوفاة حثت فصره فلا يبر
التخفيف قبل الحث ولو عزم عليه اذ الله كسحت
بالعزم كما ذكره بعض اصحابنا فله حلف ليعقل وهو
بنا على ان الحلف على الشيء حلف على الاخرم عليه وهو
وحول سب السب نفس الشيء لظاهر الاضاهة والتعظيم
عند غير الحنفية فاجاز اليك في غير صوم قبل الحث
لانه اذ هو بدل كما لا يخرج الفهم عن العزم في ان
المعجله لعبد العصى وانما لا يفي للمطلوه وروى عن

الماء من جعل الميم حثا فاجاز في حثه
وهو اكسحت بدليل التماسه كما ذكرنا وان الكفارة
سكنه لا يسكنه السب كمن حلف على شيء لانه انما
ثم حثت فصره ولكون اكسحت هو السب لم يجب
الكفارة عهد من اصحابنا وعزم على حثه سب
او مكرها لرفع القلم عنه وقال بعضهم كسحت حثت الحث
يعمل العبر فلا ينعقد على العبر اذ اكسحت في هذه الاصل
سب لا عاقب الكفارة واجاب الجمهور عن المكر
بانة جنابه منه وارتار حقه على حق الله تعالى فلا سب
الكفارة ما ينبغي له دخل وعن اصحابنا من قصر وكذا ع
عليه الضمان في الوديعه وعوها على الاصح وعزم على العبر
بانه لما عزم الميم عليه التي هي سب الحث ومعصه صار
كأنه بعد الحث كما قيل في العليم اذ العهد سب الاضاهة
كالتقريب صرح منه في تقرير اختياره فانه ينظر في كون
الميم امثلا وقيل في احوال كسب الامثالات اذ اعلمت على
الشروط كان العلق هو المقسم عليه في تكرار الحث مكرره
وبعد انما حاذه وان كانت الميم واحد في ظاهر الحث
مباذ فان كان حثي موارده لكرهه في الحث عليه بعد
وهو لزوم الزام الحث في دين اقراره في الحث وانه كونه
كالحث فهو منكر الزوم في الحث في الحث في الحث في الحث
وعمل الميم في الحث في الحث في الحث في الحث في الحث

قال في الحقيقة فهو ملك العبد فاذا قال الله تعالى
 ونهرها فاقسم عليه العقيق وان جاء في القسم عليه العقيق
 قالوا لو قال جميع اوتوا وقالوا ارحم الراحمين
 حكم لا يرد اوله ثم قيل بالجميع لان لازمه وقيل
 بالاربعاء وقيل العطف هي على القسم فثبت ان كل
 واحد من قسمان **فسر** واسم انه اذا ما في الالف
 هذه العشر حيث يقع فقط وكذا اليوم نقل هذه
 العشرة وهذا كله غير بعض اصنافه وفي الحقيقة والظاهر
 جميعا كالمواضع من حيث ان الالف في الالف
 وفي الالف من حيث ان الالف في الالف
 اثباتا او كالمحتمل وقد عرفت بان الالف في الالف
 صعب طبع على الالف من حيث ان الالف في الالف
فسر ولما تكررت الالف وتكررت في تكرار الالف
 عليه ثم صدر على في الالف من حيث ان الالف في الالف
 وكذا لو جاز في الالف في الالف من حيث ان الالف في الالف
 متكررا ومثله او قال والله لا اكلت من ثمره الا ان
 اوله اخلت في كماله واوله في الالف عليه وعنده
فسر لما فرما من ثابته العباد وتوكلوا بظهره
 الخائف وعسا لما افوه من حيا به عهد الله
 2 (القوم على من حيا به عهد الله على انهم

والاصول والفصول في قوله تعالى ونهرها فاقسم
 خص القسم من قسمين القسم الاول من قسمين
 القسم الثاني من قسمين القسم الثالث من قسمين
فسر والامر على ان يثبت من ثابته العباد
 اذ لا خلاف في صحة عتق الامم من ثابته العباد
 الى حد ثابته من الرق فاعترضه ان يكون عتقه له غيره
 لو صرف اليه نفسه او جزاء من ثابته العباد ولم يجر
 اذا اجر ما صرف في المصالح كاجرة بعضهم بان صرف اليه
 نفسه غي الركون اذ هو عتق في العتق **فسر** ولو كان
 لما اقره كالف كاشته ولا يقال انما عتق الله له
 ارج وصدقته وقال طبعه من ثابته العباد ولا يقال
 كالمكره وكالمكره واسطرى العتق وانما بالامر
 وذهب بعض اصنافه ان الامام هو من يملك المصالح العامة
 كما في الامام الاول الكتاب **مسألة** وييسر الله
 فيها علم العبد او لا بالمعجزات الثلاث في العتق
 به وسهل عليه واعطاه ما هو خاف به وتوكل به
 الى العبد الذي هو الصوم عند التعليل ليس يبرى منه
 بالشرع منه **فسر** ولا يكون له انما يحق بالشرع
 لو كان من الاصل قبل الفروع من الصوم ولو في
 بعض الوجوه اليه وكذا العتق اذ عتق وتكررت
 الفروع الا ان فريضة الصوم وليس يبرى ان يخرج عنه اذ لا
 ملكه ولو اذن يبرى ان يعتق نفسه عن كراهة

صم ما كان عليه من الصوم في شهر رمضان من قبل
 وما كان عليه من الصوم في شهر رمضان من قبل
 وكان لو وجب ونكح منه كل من قبله قد علم ان
 صعب الاصل فان لم يكن عليه من الصوم الاصل
 فثبتت كفارة الصوم لا يستقر ارجو من
 وعلم من كون الصوم بدلي انه قد غلب له بعد
 كل اشارة الى الشاوع في العبرة بحال الالاد
 ولو قد تمكن من الاصل ثم تزاحم عجز وعلم ان ملكة
 في الرقبه المحرمه او موت عتق كافا لنفسه لم
 في الصوم اذ هو لم يجد الا اصل حلالا في بعض
 عتق دم حراما من ملكه موت يوم زايده العتق
 عليه ايضا فاستلزمه والاصل في من المهم
 كانت فيه عتقه على الزوجه بدلت لاني الحث حق الطلاق
 كانت بقا وهو موجب او حوكم ذلك لزمه البذل وهو
 ولا كفارة في وعلم من كون العتق من بعض
 حقا حيث خلف حال الزوجه وانه لا سقط بعوضها
 الحمد بسببه وان لم يرضه ولو قد مضت اليه
 العضاه وكذا لو كانت منه بغير الثلث ثم عاد
 اليه مع تقاض من اليه ليقض ان العضاه بعد الثلث
 ولو غشي من اليه ولا نه امه به انضه طلاقا ولو
 به حث لم يرضه وان لم يرضه معلومه ان العتق

به يرضه وقد صدر ما الشارع في بعض ما كان عليه
 فاقبل مضى له من زوجة في ما فسر من وعلم من
 انه صم بعينه على شرطه وانه لا يصح كفارة من لا يرضه
 من ما كان عليه من الصوم الاصل فان لم يكن عليه من الصوم الاصل
 فثبتت كفارة الصوم لا يستقر ارجو من
 وعلم من كون الصوم بدلي انه قد غلب له بعد
 كل اشارة الى الشاوع في العبرة بحال الالاد
 ولو قد تمكن من الاصل ثم تزاحم عجز وعلم ان ملكة
 في الرقبه المحرمه او موت عتق كافا لنفسه لم
 في الصوم اذ هو لم يجد الا اصل حلالا في بعض
 عتق دم حراما من ملكه موت يوم زايده العتق
 عليه ايضا فاستلزمه والاصل في من المهم
 كانت فيه عتقه على الزوجه بدلت لاني الحث حق الطلاق
 كانت بقا وهو موجب او حوكم ذلك لزمه البذل وهو
 ولا كفارة في وعلم من كون العتق من بعض
 حقا حيث خلف حال الزوجه وانه لا سقط بعوضها
 الحمد بسببه وان لم يرضه ولو قد مضت اليه
 العضاه وكذا لو كانت منه بغير الثلث ثم عاد
 اليه مع تقاض من اليه ليقض ان العضاه بعد الثلث
 ولو غشي من اليه ولا نه امه به انضه طلاقا ولو
 به حث لم يرضه وان لم يرضه معلومه ان العتق

فصل في كفارة الظهار بموضوع الظهار
 الكثرة في عجزه ونحو الزوجه من قبل الزوجه لا يقع الا الكفارة
 التي موضوعه وهو من قول من مضاه الغول وهو الطلاق
 فيه شائعا بين وطلاق في عجزه فاشبهه اليه في حيث
 فيه ان كفارة ولم يهدم بالثلث وصح من قضاة يقع عنده
 انها الوقت وانحصرت كما ما به ولم يصح من الكاف عتق ما ولم
 يصح الا في الاصل ولم يكفر الكفار سكره انما قاتل العود
 ولا عتق قبل الكفارة عند بعض والامس تكررها الوقوع
 للثبث بالعود ولد كذا اذ مات بعد ارجوت من ما به وقع
 ولثامة الطلاق لم يقع الا على وجه عتق وعزم بقا الولي
 ومعه ما به وصح ما كان عليه من الزوجه عتق وعزم
 ومن اجاز الطلاق مخافا بالكنكاح ارجان الطهار كذا
 ولثامة من مخافا من ان يراد به انواه من حرم او طلاق
 محض وان اراد بها معا ومعا معا اذ لا ما ما به

حكمها هذا ان يحتمل ان يراد بالاعتقاد في حق الله تعالى
 معناه صار كالحال من اليقين ومع العلم بالحق
 في حق الله تعالى **فصرح** على ان يراد بالاعتقاد
 اليقين ايضا لما في هذه الاحكام على الاولين فيكون
 احكامي من اليقين كما ذكرنا **فصرح** وتكون العلة في ذلك
 الشرعي على معقوله له لم ينس على الامم فيكون العلم
 وقال بعضهم بل ولو من الرضا فقام حرام الرضا
 بعضهم بل لو من التوكل فقام الاضطرار **فصرح**
مسألة وجه شرعيه الاعتقاد في ادراك ما وقع من
 من الظاهر على حرم ما تقدم في كفارة التمتع اذا لم
 حقا للوجه مع عبادة متوكل به بعقوبه ونحوه
 وجنبه العقوبه غايه **فصرح** فكلو في عباده كان
 لها احكام العبادة المتقبة معه وتكون حقا للوجه كان
 لها المرافعة في طلبها وقدمت على كفارة التمتع مشا
 جيد من عليه كفارة اليقين وكفارة الظاهر الار قبه واحا
 ولم يسقط كفارة التمتع في حق الله حيث اراد بعد العود
 ثم اسلم على الله ولو كان العقوبه غايه في مانع
 المظاهر من التمس بعد العود حتى تكفر اثار الحق لله
 على حقه من ياده في الرجوع كما اشار اليه الشارع وانما
 جاعه من ان يعلل من الاطعم عمل الله تعالى في
 المعارض في الاصل في ان لا يكفر بعد اعتقاده

في حق الله تعالى

في حق الله تعالى

فيه معارض ومنه حاتم بالقصاص على العود الى الصيام
 المتصور حيث للعلم المذكور **فصرح** وانما كانت العقوبه
 العقوبه غايه لان سبيل الممان معصيه محضه او انما
 من العود ورواها سبيلها كحصر في العود كما اشار اليه
 اليه الشارع ولذا لا يلزم العقوبه قبله وانما قد بعد ما
 فيه استقر وجوبها في حق من ماله ويجوز ان يترك الظاهر والعين
 حقا وقع احدث عنه بالعزم على الفعل **فصرح** والعلة
 فيه العقوبه او فيها معصيه بها ما شرع على انما في العود
 ويقتل من لا في سبيلها كالمطابق وهو يصح منه توبه على
ومما انفقت على الصيام من فتيها
 ما كسبه وجوزا عند بعض وند ما عند آخرين وسبيلها كسبه
 من كسبه في الصيام والعقوبه فيها اشهد ولذا كسبه من الشبهة
 كما يحذر فلم يجز على من جامع بعد ان اوفى ناسيا او بعد التوبة
 ما لا ولا حشر بعقوبه حذره او من اوفى على ما مره
 وقد نسى هل العلم بالحق ذهبا بالحق هذا حكمه معلوم
 او شكها ما لا جامع يقدم بحقيق ذلك **فصل**
كفارة القتل سبيلها جناية المومن على دم
 عير يموتون الدم خطا جناية مفضيه الى الموت قتل ما كان
 سبيلها **فصرح** في العاصيه اذا اخطا في مظنة التصديق
 التوكل عن الكفار للذكر المذكور في كفارة الكمين و
 وقتت فيه الشايات في صوم فلشا يسه العباده لم تضر من الكافر
 واعيد منها احكام العباده الما اليه ولشا يسه العقوبه لم يجز

على الضم والجنون والكون في مقابلته الكتابية
 و قد خلت في كون الدم الذي واكبه من المستمن والحق
 وهو كذا نزل وخرج بكتابه على الغير فانهم
 فرغوا وكون سببها هو انهم في التفتت بعد ما
 الموت ولكن قتل عدة خطا ان يعتقد عن الكفار بعد
 قبل الموت ولزم كلام من العاتلين كفاية في مقابلته
 المخصوصة منعودة على ان لا يفيهم واحده لا في
 مقابلته النفس وهي واحد فرغ ولا يجب في قتال
 لبرود النص مقيد بالخطا في النص عليه في
 في مقابلته النص من عدمه فهو النص وهو من
 الصفه وانما على وجوب في الخطا يدرك ما وقع في
 من غير قصد وهو اذ ذكر اهل لان يعان على هو خطية
 لعدم بعد فشيء له جبر ما فرط منه على خلاف في
 ما جاز في مومنه فان قد الرتبة من الرق اذ لا احل وهذا
 العلم حاصله في العبد ان في هذه الماهية
 وان كانت ملائمة لكنه قد علم الغاوه في كفاية
 الصائم فها وجدت على العالم حادون انما جلي لها
 والى جنبه العقوبة هي اقرب ولذا قد يكون فيها
 واجبة كما قلنا في قتل المؤمن المتوكل الذي تترسبه
 الكفار وقتل المؤمن في دار الحرب وانما وحسنه
 وقد مبالغ في حفظ النفس تأكيد الرعدة وحملها
 فرغ وانما لم يتم العاتل بكتيبه كذا في التفسير

الكفار وجرأ لقتل نفسه ولا فعل المسببة في قتلها
 من عليه بنا على انما ضامن انما فعل انما فعل
 فلان مصور السبب سخا به الكفار اذ هي بدل عنه وكذا
 اوجبا على الضم في الكفار ومن يقول هي في مقابلته المخصوصة
 كما به من لفظ الكفار وكما في غيرهما من الكفار وتلك
 الكو من معصية وان لم يسمي عليه اثم لعدم القصد في ذلك استقام
 عن المسببة اذ ليس بها على حقيقة واما العين فغير مضمونه
 من قول الله لا يصح الا اذا كانت من حقوق الله العاتل كما بعد
 في الشارة اليه في كل المسببة اول الكائنات واما في العاتل فلا
 تطلق عليه انما ضامن لله في الاصل واللاح لان له ما في السماوات وما في
 الارض ولا ضامن لذلك فرغ والديه على العاتل ولا
 المقول في مقابلته ما فأت علمهم من منافع التي سببها القرابة
 ولذا كانت على عاتله العاتل لانهم اهل منافع ما به عليه
 السارح في القسامه في قوله مسلم كان غنمه وعلمه عرمة وجرأ الخ
 على ان لم يخذوا على يد قد به انما ضامن من العاتل وغير ما عن
 اخيرا ولذا لم يملك الضم لغير استوفاه اخيرا ولا الكفار الا
 ضمه من المسلم والكافران كان عاتله تخلي العاتل ضامن للمؤمن
 على اعداء وحفظها من جهة عن الصالح وانما خص كذا في
 على العاتل لعدم قصدها التماسه فكانا اهلا لان يوصلا بالاعانة
 ساير اخوانهم لمختلف كل العاتل عند وجودها ولا ما ذكرنا في
 وقد علم ما ذكرنا ان اصل وجوبه له على العاتل في غير
 ذكر في الاسباب السماوية انما السبب في العاتل انما ضامن
 في العاتل في العاتل انما ضامن في العاتل انما ضامن

مثله ان سقط عند نذر النذر او لا يدرك العمل المأمور
 مقامه لكن قد ورد الشرع بمعدل الصوم من جهة العمل
 عند نذر الاصل سواء كان وجوب ذلك الاصل له او لا
 وما اشبهه او على وجه البداهة كما في النذر والنفقة
 ما ت وقد استقر وجوبها كما كانت في ماله او لا
 وكان سببها معصية او شيا غدا فسدال كان في ماله
 كسائر الكفارات ولو كان هو ما في الامانة يظهر ونما
 لذاته انما يصح من عمله الزكوة منه انما في التوبة
 كما تقدم من الكلام في الواجب على كماله كما في النذر
 في سبيل واما كفارة الصلاة فقد ثبت في النذر
 كفارة الصوم جامع كونها عبادية من بدلت فكسوة
 وصيغة الصوم والصلاة مثله ما في وصية النعم من اياه
 وله صف صاع بعد الاكثر احد من السهم فله اياه
 الا من غير الوجوب وعمل للدم فقط ضعفا واد
 بعمل على النذر الاصل في سبيل او وجوب العمل
 عدا ما يلهي ما في وصية نذر في النذر في سبيل
 جبر القرض من فعل حضور اذرك انك فيه حافيه
 والكمالات والحجرات وجم الاحصاء وما اشبهه
 الرقص وفيه صيد اكره فله سببه معصية او صيد
 بالخصية ويكون فيه النذر ما في في النذر
 اضر وهو ربه انما مال الصافي الله تعالى منك
 كما مر ذكره انك تاسم الحق به ضعفا

موهل للعبارة وانكر اياه جعله مثابة الناس وانكر الله
 والعقوبة واذل الانعام فيه حد ولا فاصل في سبيل الله
 مما دعت له الحكم ما من انك من الله وعدم ما معه معصية
 والعربة في الصوف ولكن تظهره وقبالة دنة المرحمة
 عليه في كفارة كما في النذر ما في النذر ما في النذر
 والنذر ونهين النذر في هذا صاعا محضه انما في النذر
 وغير من سائر ذرية النذر انما في النذر انما في النذر
 انكر اياه لو فاد بيت الله على ما في سبيل وعلم ان زمان الصبر
 الذي رآه النذر انما في النذر وقبالة الناس في النذر
 اذ شاع حد الا و قد له اذ لم الاخصار والفساد اذ لا حبر
 فيها الوجوب فضا ما احصر عليه وما افسد فكان فيكم وكمكان
 النذر من مثا فسر وما في النذر من مثا في النذر في النذر
 على النذر في النذر في النذر في النذر في النذر في النذر
 كان مخصوص وهو نذر الله وفناء كما ذكر و زمان مخصوص
 وهو وقت الصلوة التي في ايام العشر في كل هذا في النذر في النذر
 وبعض الاول قطع كما ذكرنا ونشرع انما في النذر في النذر
 ما كلال والنذر في النذر في النذر في النذر في النذر في النذر
 النذر في النذر في النذر في النذر في النذر في النذر في النذر
 في النذر في النذر في النذر في النذر في النذر في النذر في النذر
 وهو باق على ملك صاحبه عندنا فله انما في النذر في النذر في النذر
 في النذر في النذر في النذر في النذر في النذر في النذر في النذر في النذر
 الا انك في هذه كل ما في النذر في النذر في النذر في النذر في النذر في النذر
 ان تعطى حارسا في النذر في النذر في النذر في النذر في النذر في النذر

فرع ولما كثر العرب ما تعلقت به من سبق لمعنى
 معصية الله فاباه وهو ايدى مضبوطة على الحرم حتى يطغى
 حوقها اذا ضاع بغير ضبط وهو نقل لم يحس ضربه فان
 ما يدركه وجه الاول وجبا مع الاربع بصره كالماتى كبر
 والاولا وكذا ما اذا كان سمرطه او كان فرضا فلا سمر
 الاول اذا لم يحس قبل الاول الا ان كان في ذمته من ضل
 فهو المشرط واما ان تلف سمرطه وجب مثله مطاوعا
 سمرطه وهو فرض وجب الواجب الاصيل فقط وان كان
 فرع ولعل القربى بنفس الارافه اسير طيلق في
 في القربى والاصل خلافه لبعض اوصى ما والعينه
 بعض اوصى ما بانه اخلاط الرض بالمفكر فيهم ومن
 العلم معصية الله العلم هي ان لا يخرج فعل واحد
 يصح ايقاعه على وجهين وهذا مخالف الاوطافه افعال
 متعلقه بفعلات متعدده فصح اجماع الرض والرض
 في حلقه فرع واذا اشرك فيهم سمرطه او مسماها
 السر كحصة وله المصرف بالرض وعلم من ان غير
 اليراقته وان اشرك معرض غير حصة العدا اراها
 ما جرى اذا كان معروض وهو موقوف على موافقة
 الشرط للفرق واللام يحس لعل العرب الاول عاقل
 وافقه بعد الملامر جمع وقت الذبح كان صامدا للملازم
 حصته ووطا في المعصرة الاحمر والاعاق هو وقت

فرع ولعل القربى بنفس اللام صامدا فيه شامدا
 فيه الله ولم يحس بالسكر لمعصوبه على الامم وعنده
 ولم يحس استنباطه غير لعل الله والحي نيا به الا اذا
 على الاصل ولم يؤثر سبه الغائب وحازف من عرض
 الشرب او اراها كان الاخر حلقه في حصته ويجب عليه
 ان علم والا فله ان يفر او اظهر سببه الله الى غير
 لمكان الاصل ولا نيا به خلا استنباط وكان للاخر
 شربا في يده وجعل له استنباطا في حلقه خلافه
 فان ما في الشرط كونه ماله تقوم مقامه فافرع
 الهدى لزم ما لم يجره وهو ماله من ماله من ماله
 وقد عزم انومه بالشرع خلاف ما لو انشرك الحرم
 او طحا ما لم يصدق به او عزم الحرم شاه كنسبه
 احصاها في خلاف العزم ولا وحملوا احوال الفرق المذكور
 كمن يتا مسجدا فيقتله او يشرطه او يقطع شرا مباحا
 له لانه في المصنف الفاعل كالانسان للظن ان قد تم
وصل والاصحبه كالحديث المنطوق به
 في وجهه شرعية وفي تحلق القربى ما عين منها وفي
 لكن كانت اجماعا ومبراة اظهار الكرامة الله
 وان في شرعها وجه اخر وهو كونه فائدة اتم
 علم حسن فلم يعدم كونه في شرعها لم يشر
 الا اذا كانت سببه كونه بالاحسان والتمارفت في

الصور مختلف ما اشهر في غيبة التصديق لانها في شايعة
 الحق وخطا الاصح في شبه افعال الحق عن الله تعالى
 مصورها هذا يجرى في الشوق مع الله كما هو عدم جوارحه
 سلبا له الا بعد حشنة لانه خلاف الاصح في الامر من
 والحق القريب يجرى التطوع والاصح اذ مضى وقتها
 خرجها وان عمل منها ما كان يعمل في وقتها وان ما كان
 وجب على الوارث كما ايضا على الاصح اذ الموت لا يستلزم
 المتعلقة بها وقيل ما قيل في الوارث بطل ما قلنا في
 من القريب اذ الحق عليه شرط مات والفرق قد مر
 وقد مر الكلام في حقوق الله التي هي عوارف النوع العام
 في حقوق الله التي هي دانات ومعها بان
 بينه وبينه والكلها لها حقا لله اعترف بها ما يصح
 في حقوق الله على ما هو والكلها في حق الله عن العباد
 في تاديبها الى نبيه وصلى من الكافرون الضيق ومعها
 معصية وانما سمي عليها الحقائق فليس (الغاية على
 الاخلال في العباد اقل على المحضية فقط وهكذا
 محاسن في كل الديانات مصورها ما قدر ان الله
 اعتبره معصية وما حمله ما اعتبر في العباد من الشدة
 والاعظام لحياته ان الله اذ اقرنت بالماحقات صحتها
 عباده كذا في الصديق الاول الدانة البديهة ومنها

انما من مصوره في نفسه طام انما هو مصوره
 وهي ما بان في المظهر من العبادات في قوله
 والمصورة منها الصلاة لكونها شرطاً من شرط
 حق في الكلام فيها الثاني باب الكمال وهو كمال
 وذلك لتوقف فواحد الدين كمالا عليه وهو كماله على
 الحياء وهو ديانته من مقتضوه في نفسه بل المصورة
 به اما حفظ الوجود من الحق ما له من بعض بعض او طلاله
 عليه بالعرض الى ما بالالمطلق فهذا ان كانت اول
 اهم في الثاني لمرة ومع الاصل الثاني من له طلبة النسخ
 والا وهو له الله من التمسك الثاني من له الامر بالعبادة
 فيكون الاول من الثاني قد عدم عليه عند الفاضل
 وتارة الاول واحسانه غير امام اصلا خلاف الثاني على الامم
 وقد اجازت ما عن اصحابنا وعينهم من عدم امامنا على انه في
 الذي هو حق من مسك كالا ولست في حقا كمال امام في حق
 وود علم من كون كمال نفسه ديانة عن مصوره في نفسه كمالا
 اصحبه الكمال على كماله وحرف كماله علم انه من
 كماله وانه حين لا يحصل المصورة الا بالجميع يكون
 على كل منهم والكون ديانة اصلا لاداءه واعلمه عن
 او نوى امر ما حمله في قلوب المطلق او انعمه كان مستقلا
 له في كماله لا لا يحصل له نواب اذ ليس في طبعه ولو هو معصية
 كمالا اسحق عفا بما لا عقاب الا حلالا بالحق في حق
 المصورة بطول حصول القسمين كما هو ديانة المصورة بعض

[illegible]

ملكه وقضا الحق الاخرج لما فيه من الحق
 سبب الله له ولد لا لم يعقوب ان الامام
 الغيبة اخص من غير كماله انما الله
 والانتقام واعلمكم ان اوله خلق الله
 وكان اوله نوح القتيل من قبل الواجب من صوره
 في قوله حكم متعلقه ولا يحتاج ان يستأنس به
 واليه ومن ثم قال بعضهم ان كماله في اعظم وره من فعل الله
 ووجهه انه سبب منه مع كونه اظلا لا ما هو من شعار الامم
 الثاني انه قدم عليه عند المعارض الثالث ان القدر عليه السلام
 لا يعقوب الى الامام على الاصح خلاف الامر بالمعروف والنهي عن
 احوالها ابعادها ولو انه لا يجب بها وفي الامم بالمعروف ونهي
 في المعروف من الامم مالم يحل في غرامة مال مسلمه في دفع اشتباه
 في الافعال اي فعل فيه ام ترك واجب فيكون طلبه امر يعرف
 او يحيا عن منكر فبما له حله وقد روي في صلبه في الامم والكتاب
 في صلبه انها كان المطلوب فيمنع الله منه وهو امر معروف
 في مكان المطلوب منه الكف فهو نفس عن فكم وما احتج عافيه
 وفيه التماسه كرهه الله ودعه على ما امر الا ضرب البلاء الله
 المايه وهو ضرر بان المال اما متعلق بنفسه او موقوف فذكر
 ما ان له وان باب الخس لم هو متعلق بما روي غير دخله ملك الامم
 في كماله اصل الحق شر كماله الاعتماد الذي هو لا سبب كما شارك فيه الله
 وانما شرع وسعت على الاماء وقرا من شر ما تهم اذ علم ولالة الامر وهم
 حفظه الزوال والاموال وهم يحصل العنايم فكما ان امر خاصه فيه

من أن تكلمت عليه في الدنيا من أجل أن يحب على القوم التمسوا به
والأرض بها عبيد أحمد فان ألقا فكذلك حيث بها حقان لا يري
لا يري في الكدف والألقا واجب حب واحد أكثر من غيره في الدنيا
فهو به عنها فان نوى عن أحد بها فعن الأول آخر في الدنيا
الباقي فيه وجهان عدم الأجر كما لم يجب به شيء في الأجر كما
الواجب به فهو عنها ولو لوجب ما لا أول والوجه الأول أن طهر الله
إذا وجد السبب الثاني في إثبات أحمد على الأول أن كل أحد حكم في
استئناف ولا تشريك في الثاني لم يذكر للأحد بابا بابا وكذا
باب أحد الكدف هو حق لله سبحانه من قبل
أخره مشوب بحسن آدمي من قبل أوله شره لصاحبه عرضة لغيره
حق الرمي ما لا يخفى قسرح ولكن به حقا لله تعالى أن لا يرضى
العموم عنه بعد التوافق ولم يستطع ما باحه الكدوف عرضة
ولم تكن موروثة إذا لا زالت متصلة به من قبل آخره ولم تستأجر
أحد أن حصة كدوف كل من الرخص الآخر وكان استئنافا في الأمان
واقم على الواله الكدوف ولده ولم يتكو الكدوف حيث اعتد به
بملا استئناف الكدوف سقط بالتشبه به في فساد من حاله
القاد في ما لا آخر حيث قد وبالاستشارة أو من حال الكدوف
كالعبد والصبي والكافر وغير العصف والآخر في العبد
قاذفهم ولو عوض من هذه بعد الكدوف عند الكدوفان
لحد ما لا يشبهه **فصل** ولو كونه حمالا آدمي أسد الأصم
دعواه جنبه وضاع العموم قبل الكدوف هو الأول ولا يري

يحدث الكدوف في الدنيا من أجل أن يحب على القوم التمسوا به
العموم في سقط في حصول الكدوف عن العبد من قبل
من أحد وجه عند التعارض ولم يقط بالردة ولا السلام بعرض
من غير من أحد وجه **فصل** ولو كونه شره لصاحبه
طاف غير من أحد وجه على قاذف الكدوف وكان
القضية وجه القاذف وجب على قاذف الكدوف وكان
طلبه إلى أولي الكدوف إذا هو لم يقع الغضاضة منه وإذا
بما بعضهم كان لغيره الاستيفاء المقامه وإنما لم يكن الولد
إن طلب أباه حيث قد في أمه الميتة لا يخاطب نواله
فأشبهت المال كما فسدت لأن له شبهة في ماله وحواشي
غير سابق في طلب الولي بعد وجبة العبد مع غيره
فصل ولما شرع لرفع العضاضة لم يعد لعاذف الجبوف
والرثا لعدم الغضاضة للعلم بالكدف وجبة العاذف الكلف
مطلوب ولو كان أمرا أو المبدأ أكثر أو من جواربه إلا أن ينصف
عليه لاسيما أن أحواله منصف **مسألة** قال بعض الأصحاب
والشافعية الكدوف في نفسه كبير إذا الأصل في المسلم العفة
وعجز العاذف عن إمام الكدوف مقرر لذلك الأصل في
عن فسق العاذف من وقت الكدوف وقالت الحنفية بحجم
عن إمامة الكدوف شرطي كونه كبير فلا يصير فسقا إلا بعد
العموم وإزالة العفة لا يصلح موثقا في إثبات الأحكام كما هو
مذهبهم في الاستصحاب وسأى في الدعاوى وقاد الكلاف
في العفاة وعن من أحكام العصف هل بدت من قبل الكدوف
أو من قبل العفاة **باب أحد الرمي هو حق لله تعالى**

مفت فعد دعواهم فيه ولم يصح الحق عنه وافر على الراد الزاد
بما يصدق ولا يحكم بغيره في كل احدى احوالهم
فصرع وجهه شرعيه ارجع عن اركانها وسيد وجوهه
والله في قضاء الشروع في عمل محرم شرعا منها طعام غير شهيد
في مدخل الواجب يصلح اذا هون بالقوله هلكم اذ انا العوا
الرجل بها زانيا ونسبها بعد سعيه التاخر واليه
ينبغي ان يمسها ومنه عودا على الاصل والاشياء الخافيه
واللغة والرسول صلعم لم يثبت لغيره اللغة بل الجميع الخافيه
وانما تشبهها بالرائس في كبر المعضه من فروعهم
في الحيد فليس ولا في ساجواز كون العلم ما يوده اليه الزان
من اختلاف الافاضات وقضاء الفرائض الذي هو صلا
العالم كلها وهو غير حاصل في الصرع **فصرع** ولو علم
المفت في شبهه بولع فيه لم يحصل الا بوجاهة وكيفية
المبايه للغير مع التفرج عند بعضهم وبما عده المحققين
الاكثر معي الرجم واذا دخل السبب في احد الاراسه
دون الاخر جازما جازما او رجما ولو كان في الاخر في
وانما يوجب فيهما في شبهة غير في عظم القذف بالانكار
اليه القرآن في **فصرع** هل يكره في عظمها
بعد الهدى **فصل** في التصديق في حيد الزانوه او
لما في بيع العائشه في الوصف من الفتنة والفساد
للاتمام استكمال المصنفات وتلخيصها ورجوعها

اليه بالانفا على حد القذف لما في حيد القذف من وجوبه
على الامام بل من ما يصدق في الزاد السبق اعظم
عنها **فصرع** ويسقط بالثبوت سواء كانت في العمل كما هو
والصدق قبل السلم مع الجهل او في العمل كدعوى الاثر
والفيلطحت بمكان او في السبب باختلاف تبيينه
الزمان او المكان او الصفه **فصرع** ومن الشبهة في السبب
بصدق الشهادة اذا سئل بسببه الشهادة لمعاريه الزان
وهو الاصل فيعتقل اليه خلا للثبوت ومنها ايضا هتبه
ثبت بعد الاقرار لا جازم ان يدعى شبهة **فصرع**
وبعد الحكم لا بعد الا بالاثبات الجبر عليها ومن ثم اختلفت
الوجه من دم المحض بعد الحكم فلاش على فائدة وفيه القصة
خلا فالبعث ارضا لا قبل الحكم فعليه الوجود اذ يوافق
فاحد الشارب هو حق الله محض فيثبت له
كل الاحكام السابقة وثبوت حكمه بالايجاع المستند الى النص
ولم يرد في المصالح الرساله كما روي عن علي عليه السلام
ولا يماس اذ هو اوع الى الهدى وحكم ما يدعو الى التي حكم
كذلك الشارب **فاحد** في ايجاب الله وعلى النظر والادب
لشأن التكرم **فاحد** ان اريد يكون حكمه حكمه على اليوم لم
يعقد او بخصوصي فغير مفيد **فصل** وسببه ما دل مسكو
حرام عند المتناول غير معذور فيه لانه شرع عقوبه وانما يحكم
من جملة الشرع فمثل الشرب والمبتداه به الا المعجون
لان شبهة فغير فقط ومثل ذلك ما استكرهه ولو لم يخط
او من غير النبي بيت وخرج الصاقر وطلعت او احتقن بشره

حلالا للمفسر ان ينادي من اية غير مخرجة انما هي وتحت المكة والمكة
 الحلالا وما كان له من كل فرع وما كان من كل فعل الانسان
 المتحرر ان يفعاله في الشارع طلاقا وسنة وظواهره والاولى والاولى
 في اقران ووصيته وندبه ومنه وكذا ما لم يفسره واوجب
 عليه الصلوات واوجبها بانه لان يصح ذلك مناسبا لعقوبة
 وهو من اهلها وقد اخبرنا ربنا هذا قول كثير من العلماء اذا
 نظر في حكم يكتفون واذا سلم الحال لم يحكم ما سلا من صديقه
 وسنة وهذا القول على ما هو في المرسلة اذ هو على انما سئل
 في امر من غير استناد الى اصل من صديقه للقياس عليه ومعلوم
 في الاجم وقال كثير من لا يصح شي من نص فانه في ما سئل المرسلة
 والعلم من مقدم على المصداق المرسلة فصرح فلما عرفت ذلك
 منه على فانه من كماله وكذا قوله الهية وفيها وقد كمل على
 القولين معا على الاجم اذ لا دليل على صحة من غير القولين
 السارق كالحق لله شوم حق ابي وهو ذو والحق في ورث
 المال وحق الله عليه غالب عكس القذف فصرح فلكونه في قوله
 لم يصح العقوبة بعد الرابع ولم يورث ولا ينساق قطا من ان
 حيث سرق كل من الرجلين ما لا الاخر كان اسدفاؤه ان الزمان
 ولم يسكر منكر المشركين قبل اقامته ووقع عنة ما لم يوازم
 لعضها ولا كفي الاقراره مرة بل لا بد من مرتين ولم يحكم فيه
 بالكلية وسقط ما يشبه في المال او العمل او الحرز واوجب
 بعض اصحابنا كون درهمه عاني واربعين شقيقه في حاله
 النقوط وكون حق الله فيه كالسالم بكتفه في الاقراره وسقط
 الاسلام بعد الرده ولم يضر من مكره المفسر في خلافه

[illegible]

في القتل والاعمال ترجعوا فيه سبب واحدا يستقيم عن الزمان الذي
 نال به ولو اختلفت السبب سببا لقطع قيل الحكم بالضرر اذا اختلف
 مقتضى الشرع الذي سبب القطع لا لالا فلهذا قطع سبب
 عليه سببه اذ هي بدل يده وكذا السرقة ما سبب عليه
 الزرع ولو مع ما لا آخر خلاف ما لو اناضا بعد اكل قال سبب عليه
 كما لو ارتد بغير حق المحرم احتملا لانه يقتل حيا وبغير ارتد
 ما لم يخلو اختلاف بين الضمان **فسرقة** ما كان القطع خرا انا
 اشقتب السارق كما اشار اليه **ففي** الاشراك كان عليه ان
 السرقة في العاقب وهي البهيم الذي لذلك ايضا وكان المشايخ
 ان يكون له المقطوع اذ لم يطرش كما لم يذ لك ارضاعه الجملون
 فلا يقطع الاشلاك ولا ما ذهب منها من اصابعها فوق لم يدرى عدا
 اكثر اصحابنا خلا فالبعضهم لفظ هو القرآن وهو يده حقيقه
 ولو كانت باقوه **فسرقة** واما من كانت يده باطله
 فانها لا يقطع ولو كانت شاه بل يقطع اليه لانها بالسبب اليه
 من يده واحد بالسبب الغير فهي فوق ما يجب قطع فبعضها
 لا يدرى به بالشرع بخلاف العاص اذا لم يدرى به
ما حكم السرقة **ففي** السرقة المحرمه
 حجب المرافعه فيه حسيه وامر به بفوا الحس عليه مطلقا
 سبب لا يقرأ امره ولا ما تناوله وغير ذلك كما تقدم من احكام حرمه
 الله المحرمه شرع جري على ماله معصوم الدم والال ماله
 نوع المماريه **فسرقة** وسببه المماريه وكونه في المرفقه

بالحقه الغرق في اخله مفقود في نفسه من انفسكم ماله
 العتيد فيدخل طله الامصار كما ذكره بعض اصحابنا في حجب
 السبب وجبه الحكم سوى كان حرا او عبدا ذكرنا وان
 مسئلا او ذميا وسوى كان الحربي عليه مسئلا او ذميا لم يمسك
 القضي **فسرقة** وقد سمعت اجرا اخفق في حجب
 مع رعايه المناسبه فان قتل قتل حقا وكما في لورثه المقتول
 وان اخذ نصاب السرقة قطع من خلاف وان جمع بين قتل
 وسلب وان اخاف فقط نفى من الارض **فسرقة** واذ اقيم
 عليه احد سقطت عنه ضمانات الاموال والمراجه التي عليها
 بالحيه لا تخاذ السبب كما تقدم في السارق ما كان في غير المماريه
 فانه مستوفاه وقد عدم الرد كما على ما عدم في اول اللك من
 التفصيل **فسرقة** فان ارتكب المماريه سبب حد اخر لم يدخل
 احدهما في الاخر كما اشار بارسق لورثا او ارد وشيئا ما فعل
 المماريه **فسرقة** ولضعف البايه فيه سقط ما كتبه في
 الظفر كما اشار اليه الشارع وسقط عنه كل حي الله كان يقطع
 فامه احد واذ ادرى عن الاثر على وجه السعيه وقاله
 ما صابا وغيرهم لا يقطع حقوق الماير اذ لا وجه لسقوطها
وصل **وحد** **المرتد** **عقوبه** **محصره** **وكذا**
 سقط ما كتبه حلا فاما ملك في حمله اخره من اجد وواستقطبه
 باليه بعد ما جعل له اجل لم يطر فيه فوكنته بعد طرهما منه
 وجعل ملائمة ايام اذ قد اسد هذه الهدا لانه وفيه انقضاء

[illegible]

به الاحكام الامام الاحول الباقين بالرواية فيهم من يستحب
 (السحر فهو داخل في الرتبة واما ما في الصلاة والاعمال عند الكفر
 والديوث فيمنعهم من بعض لانهم لم ينسبوا اليه في بعضه فليس
 في مناصبه الاسلام اهتداء بالشريعة منهم عقوبه وحرار كسار كبره
 ولا جرایم بحول الربد شرع تفهم الاحكامه واستود الكبر
 والافتاء وكرم والعبد فسرغ ومرارته او صار حكم حكمه
 وهدد ردها وحوال الشبه في قلمه فابعد الاستنباط
 كاقدم في الحق على الاصح **الافسوس** كذا في المتن
 ووجهه على الزجر عن اسباب يهلوي الحاص اليه ان يوجب
 ما او كذا حكم المحرور في الامور احكامها كلها تنسقط
 مالم يرد او حال اهل الامانات ولو عبر الامام الكثرة احكامها كلها
 وانه لا مقدم اقلها من قبل العبد في كل معصية اقلها من
 بعضها من احد في معصيات الرنادون ماله جليله ثم وذن الخبيث
 للعبه وانما انشد من احد في اجماعها لثقتان بغيرها وانما تختلف
 باختلاف الاشخاص واحوالهم فسرغ ولتوجبها كلها بالتوبه
 على انما عقوبه محضه لا دمانه ومانع من اما حق لله تعالى العباد
 معصيات الزنا ووطى الزوج الحايض او ادا في كالمعبر على غير
 وفعل ما نوبه في حكم الاول فبقية وجعوت الله من صم دعواه
 حنيه وعدم صم العفو عنه وعدم تكرير مكر من وجهه في غوطه
 ولا سلام بعد الرد وحكم الناس على ذلك وعدوا له الاول والاول
 العفو عنه ولو لم يكن في سكره فافقه وسكره شكر
 استغنى مطلقا ولا يسلط بالاسلام ودها بعضهم الى ان

[illegible]

الرأى الحق في الاموال الكفارة والعقوبات
 ما لا بد من معرفته بالاحكام الشرعية في الاموال الكفارة والعقوبات
 والنفاء بحسب الدين وقطع الاشجار وعمران الارض وما
 وكذا في الاموال اهل العتبات كانهما المستورات والملاصق
 ومن هذا الصنف ما روي عن امير المؤمنين رضي الله عنه
 لم يمس طعم الخمر في الدنيا والصرصة التي لا يرضى بها
 الكفار وما جلبت به النفاق عند ما فيها غشيم عنه وبه
 واما اهل الظلم والعصيان فان اخذوا اموالهم بغير حق
 فلقوا ما يحسن منه وان اخذت عقوبه فبقيه خلاف منع
 بعض اصحابنا وان اجاز الملا في حاله فان اخذها فهو حرام
 العقوبه بالمال مشروعه على خلاف العاص من غير حرج
 وهدت فقط واحار كثر دون ما سأل العتبات الله
 وعلى ما ورد من المالبية والخص ورد في انما قوله صلواتي
 الزكوة والاحداثها وشبهها ما لم يفسر على وانما يجوز هذه
 العتبات المالبية لاهل الاموال فان قبضها مجرى احدود
 بالاولى وهو ان لا يملك الكفار والنفاء واعتناها
 وتنفق على من في الغنى وان كانوا ملاقات الاحكام وكما
 وبعض مجرى من الغنى وان كانوا ملاقات الاحكام وكما
 وغرر لاهل الاموال بطلاق **المصالح** ومن حقوق المارة
 ما كونه في دينه وماله وبشره ونحوه
 المستوفى او لم يوفى من حقه السيد لدى من حقه العبد

[illegible][illegible]

يكون امر سببيا او وجودا موقوف ويكون موقوف
 هو الاول والكمال اهل به بكمال موقوف واما الموقوف فهو
 وهو ان عدم الخلق موقوف للاختصاص فيسبب الحاصل الموقوف
 جعله **الاحتمالي** عشر من حقه تحقق زمان الموقوف
 فاذا اذن له وفيه تباين نفسه ففعل ثم فعل لم يكن له الفسوق
 القول الاول ولا اذ الكمال له نصفا ثم غنيت او اجمال الموقوف
 ثم غنى دون الموقوف واذا اشتد من موقوفه شيئا على الادوار
 الموقوف لا يصح من كسبه واذا اشتد منه واهيه شيئا على اوجه
 عاشر ثم بلغ في مدته انقل اليه على القولين معاذ الا لا خلافه
 قال بعض الحنفية وموقفه معاملة الموقوف
قوله الاول الاول دون الموقوف وقوله
 مع الغني لا يحق **قوله** الاول الاول دون الموقوف وقوله
 ان الحاصل الذي انفق بالذات فهو ما كان بملكه الولي وقوله
 العائد له دليل انه ممنوع من التصرفات بعد قلنا اننا فسر
 وعلى القول الاول كان الاذن الموقوف شيئا معينا ذاما
 الحاصل وجوده متعلق بجميع التصرفات ويرفع بارتفاع جريه
 كما هو شأن كل مرتبة بخلاف ما لو حصر عليه في شيء معين بعد الاذن
 له في كل شيء فانه لا يرفع الاذن لعدم الاذن ان يرفع لعدم الحاصل
 بالوجود في الجري فسر **قوله** والكمال اهل به الصعير في الحالة الثالثة
 موقوفه في حق غير مستنابه موقوفه كحقوقه والكسوف
 له ماله حتى يسقط او يحجزها وليه او هو بعد تولونه وكذا هو
 الفصول في ماله **قوله** والكمال اهل به صنف
 اهل عليه المسمى امتناعه لان الكسبه على وجه اطلاق
 انما هي المصطرا فانما يرفع شبهه الا اثاره وهو كسوف
 الولي وقدره ينقص في نفسه كما يستحق التمتع بالسكنى

يكون امر سببيا او وجودا موقوف ويكون موقوف
 هو الاول والكمال اهل به بكمال موقوف واما الموقوف فهو
 وهو ان عدم الخلق موقوف للاختصاص فيسبب الحاصل الموقوف
 جعله **الاحتمالي** عشر من حقه تحقق زمان الموقوف
 فاذا اذن له وفيه تباين نفسه ففعل ثم فعل لم يكن له الفسوق
 القول الاول ولا اذ الكمال له نصفا ثم غنيت او اجمال الموقوف
 ثم غنى دون الموقوف واذا اشتد من موقوفه شيئا على الادوار
 الموقوف لا يصح من كسبه واذا اشتد منه واهيه شيئا على اوجه
 عاشر ثم بلغ في مدته انقل اليه على القولين معاذ الا لا خلافه
 قال بعض الحنفية وموقفه معاملة الموقوف
قوله الاول الاول دون الموقوف وقوله
 مع الغني لا يحق **قوله** الاول الاول دون الموقوف وقوله
 ان الحاصل الذي انفق بالذات فهو ما كان بملكه الولي وقوله
 العائد له دليل انه ممنوع من التصرفات بعد قلنا اننا فسر
 وعلى القول الاول كان الاذن الموقوف شيئا معينا ذاما
 الحاصل وجوده متعلق بجميع التصرفات ويرفع بارتفاع جريه
 كما هو شأن كل مرتبة بخلاف ما لو حصر عليه في شيء معين بعد الاذن
 له في كل شيء فانه لا يرفع الاذن لعدم الاذن ان يرفع لعدم الحاصل
 بالوجود في الجري فسر **قوله** والكمال اهل به الصعير في الحالة الثالثة
 موقوفه في حق غير مستنابه موقوفه كحقوقه والكسوف
 له ماله حتى يسقط او يحجزها وليه او هو بعد تولونه وكذا هو
 الفصول في ماله **قوله** والكمال اهل به صنف
 اهل عليه المسمى امتناعه لان الكسبه على وجه اطلاق
 انما هي المصطرا فانما يرفع شبهه الا اثاره وهو كسوف
 الولي وقدره ينقص في نفسه كما يستحق التمتع بالسكنى

لصحة الحق خلافها اذا اراد الرجل غيره سكر او غيره او غيره
او اوصى والولي يبيع ماله ان مال الولي فلا تأثير للمكوث
هوية الحق وكذا الوارث يتصرف لغیره اذ الحق له محرم منه
فسرع واما اذا اذن له بالتصرف لغيره كان اذنا عالاذا
في المحرمات تنطبق بالاذن له متعلقة به ومن هاهنا يعلم
ان المراد بالتصرف الذي يكون فيه برضا المحرم هو الاستمرار
والاجارة وما في حكمها الا اذا اذن له في الاستمرار او الاستمرار
او غيرها وانما الفرق معلوم الحقون في الاول دون الثاني
والثالث بالبيع وما ذكرنا وهو من علمت عليه العلة وعدم النطق
للامور مع كمال تميزه لمحصل الامور لبعوث الاول له عليه
وفصل العلة اخلاط في العقل بحيث تخلط كل ما قد يشبه
مرة كلام العقل مرة كلام الجاهل من حيث كذا جميع احكام
الصبي الا انها اذا سلمت روجه لا يخر العبد لعبد العرق
اذ لا اريد له كما مؤنة المحرم خلاف الصبي وصلى احكاما
في حق المملوك المملوك يكونه مالا متوقفا عادم لكل الاصل
وله ان عرقه الشارح ما هو من خواص مالا يعمل كسائر اعضاء
وكونه مكلفا لا كحطامه الشرع كان اذ اذله العبد
فسرع وما است له احيى ان تنوع له احكامه فلا يملك
امتنع ملكه المال مطلقا فاصبح جميع ما هو من نواع الملك ما هو
ونزعه ووصيته ونحوها للمجهه الناس لم يجد رضى من اقرار
وافعال الاماكن فيه غرم من مال سيده الذي هو عرقه ما دون ذلك
وهو ماله لغيره كالكساح مكانه لطلاق بيده وجه اقراره بانيه

المعاصي في النفس والاعراف في شرع فلا ان مكثت
والفراق من اوجه اخرى ومن الاول في ملك ما ملكه
الرابع من النساء والاملاك والتطبيقات وكل العبد الا ان كان
على ما ساقى انشاءه حال وانما يخفض من الاحكام ما لم يملك
به الى حد السجود كالجود وفسر ع واذ اوصت له او بدله
اذ اوصى او صدق عليه او اوصى له او احيى او اختلف او اوصاه
او نحو ذلك من الامور للمجهه الاولى ولا يملك له الا للحي الثانيه
كل محلت مضافه الى السيد خلافا لقوله المملوك بدمه غيره
حتى كان دمه ما ذمه واجبه ولذلك لم يوجع حده على الاخر حتى دفع
احدهما عن الاخر فيما نفع عليه ولو دفع بعد العتق كما ذكر بعض
اصحابنا فسر ع فاذا اوصاه وسيد محرم فالسيد باق على اصل
الارباعه فان عسى من حل حليبه وظوفى به ملكه لطلان الحلال فكل
بالاصل واذا اوصى عليه كانت المنافع لسيد واذ عتق فمسل بعونه
له لطلان الحلال ومسل لا لان ملكه المنافع مع كذا الحق في العن
وود ملكه بخلافه وليس متحد كما في العبد لم يهونه وهو
هو العبد كالتصريح في باب الوتف انشاءه اهل ع واذ
اشترى الماذون دارم له فبما رثم عوم من احواله العتق
عليه كالمسيد له من اول الامر وان كان احيى لم يملك مع عتق
عليه من اعضاء المنافع الا بطلابه بعد العتق ويلا وان كان
دم السيد عتق في احواله من معلق الا ول في احواله وفي الثانيه
لم يمتصا هو كلفان جثا عليه ما يوجب وقاصا او ان كان
مسلوه وهو مل كايهه الاولى فلو تمت فتمته ولزم نسبة الارث
منها في ملك نصف فتمته رعايه للمعتق اي بالنصف للمجهه
النايهه واليه للمجهه الاولى واذ اقر مال او نذر به لم يلزمه

له حق الرقبة وله كما لو كانا من ساير غنم العبيد واليه
 نفسه حيث ماتت ولا مال له سوى جسد هذا ولو مات بعد الرقبة
 او هو ضامه فقط على ما ذكرنا **الضرب الثاني** من الدين
 وهو ما يست من اول الامر في دمة المملوك ووجهه وذكره كل من
 برضا ابيه من غير ان يبيد وكذا ما بقي من الماملة من
 صبيح او فوته الرقبة وكذا ان اصابه من الايق والوصية
 والمثول به حيث لا ريب اليه عنه فظن اعداء الرعية الاول
 خلاف التعبد والتناجور والوديع وكذا هو اذ يجرى
 وكما ما راجع على قبه الرقبة من احنائه حيث انهم
 رقبيل العلم بما فرغ وعلم ان دين الماملة ودين الما
 معلمان ايضا دمة العبد والما حصص من الدمة ما لم يرد
 ما لم يرد دمة وطفاذا هو عليه بعد العتق كما هو الما
 من الموت السلاية ولا حد فيه بعد العتق ايضا
فصل في ثبوتها في حق المريض اهل بيته
 بما له وعليه كان الرض من سبب الموت الذي هو سبب كذا
 الورثة للمركه وتعلق دون العرما بها كان الرض محمرا عن
 وفوته الا في خاصه نفسه اما المحر في بطراله لان قضاء
 دينه وصله او ادية او قارب ولا من اذها به مجازا كما ان
 اليه الساع هو اما بعد حاجه نفسه لان اليه اية ما راد
 في العمل وبطر الشرح كما اشار اليه ايضا **فصل في ثبوتها**
 كذا انما يكون في الرض المحر فلا بد سبب الموت وان كان

وهو ما في الثالث له قوما **فصل في اداء غنم القضا**
 بعنت اليه فلم يكن له العتق سواء ان غنما او غنم الدين
 القضا في وله العتق منه من تعبد واما هذا على اقول بانها
 في ذلك لكن الرعي ان القضا من فرع الدين فلا يجر العتق
 عن اذنه وان كانت ركنه مسعرة وقضاها بعد ورثته
 دون بعض ينفذ ذلك للقضا معا وصه في الحق فعلمنا لنفع
 نفسه وهو راية دمه فمنفذ حيث لا يفي في كذا عتق
فصل في حكمها في حق اهل الدين
 ما جعل الدين الدل على المحر معلما له كسائر الرهن
 الا ان الدين هو الما لا فله الما بان فيه عتق وصح ما يملك في
 المستقبل ولما شري عتقانه للموق عن الصياع ونظر الما كذا
 قض دينه او لمن اتي به شهوانه **فصل في علم ان سبب**
 الدين فلا شرع المحر كذا رهن الا كذا وان شرط
 طلب صاحب الدين لا يحق اذ في طلبه اليه وان امره الى
 اهل الولايات العامة لان فيه الزام على وجه الاجبار ولانه
 اشاع حكم شرعي وهو يعلق الدين بالمال ومع علة الضرب عن
 الدائم ويكون الخلفا الثاني **فصل في علم ان صفاة المحر**
 بقوته حتى يرتفع المحر ولو عتق او كذا برحق كذا او قضى الدين
 او اجازة الغرما فيكون الاجارة متقطعة بحق التعاقب جميعه
 مع بقا المحر ان كان كما سلف نص في مال الدين حاجزة الرهن
 والرهينة فانه حيث باعه او ارجع على ان يكون له عوض هذا
 وغلم الدين يورثه جميعه الموتون السابق المحر ولو لم يطلب الا

بعضهم فانه لا يدخل الموقوف على الموقوفين حتى الاولين وان
 يدخل في الموقوف كله في المستقبل فسر في علم من كون الموقوف
 متعلقا بالمال الموقوف في التصرف في ممتلكاته او اشتراكه في
 المالكه وكما في الموقوف في المملكه وكما في المملكه بالمال
 وان لا تصرف في ممتلكاته من ممتلكاته ومساوئها والمالك ان يملك
 بمساوئها دون ممتلكاته ولو بدل موقوفه فسر في ان الموقوف
 اسماط الحقوق الموقوفه كالا سطراف ولا غير حاشه في
 حقوق المالك الذي بناؤه الموقوف له في الموقوف فسر في ان اسماط
 الموقوف ولا يكون مطلقا ولا الزاده في الاجل وكذا الرهن فانه
 ان كان له المالك او المالك واجاره مع محو عليه ما جلد في
 المالك لا سلق بالمال فله اشتراطها كاجاره ووصيه قريبه وطول
 ر وحيته مما واو كعضو من الفضا ص فسر في واذا انما في
 ثم حجر عليه فلم اسماط اجاره وان كان السبع ما قبله في
 حكم الموقوف العبره فاسمها الموقوف لم يكن كالحجر في حقوق
 ما دخل في الحجر وان اشترك عمار ثم حجر عليه لم يكن لما في العبره
 وعدم الرويه وقدر الصنف وفقد الصنف ونحوها وقيل ان
 ان له جعل الاصل للغوا في جميع هذه من فسخ او امضى كان
 له ان يفسخ المالك لمصالحه والاول هو الاظهر حال الموقوف
 المالكه وان كانت اصيل لم تكن بعد له اختيار بعد
 الحجر في العبره المالكه وسحق ارس العيب في الموقوف
 واذا انما في الموقوف حجر عليه بعد قبض الموقوف وقيل قد قيل
 لم يكن له قبض الموقوف ونحوه في الموقوف انما هو في الموقوف
 فاسد ان حجر عليه لم يكن له دفع الموقوف له فحق السبع في

وقوفه حتى يتكشف حال الموقوف وان لم ينافه في ما به
 نفسه ضروعه كانت او غير ما فله المملكه وان شتر لم يملكه
 نفسه وان عساه مملوكا او مملوكا من مملوكا او مملوكا
 دفعا لعضائه وان لم يملكه المملكه المملكه في مقابله المملكه
 ان لم شتر الموقوف اذ هو موقوف في مباح ممتلكاته فسر في
 واعلم ان الرباذه على ممتلكاته المملكه مع الرضا ومخالفه المملكه
 زوجها مع الموقوف والغنى المالك حتى في سائر الممتلكات
 واجاره وكما تبين وعفا على ما لم يكون كالنشر في وان المملكه
 ينفذ بعد الموت الا العقب فانه نفذ وسعى العبد المملكه
 بما لا يقع بعده على ممتلكاته في وان كان المملكه كمال الا
 وانما عرص الحجر لم يفسد بغيره كان له المملكه بالمال وهو المملكه
 فاجد ان لا يصير ملكه لمع اصلا رعايه معتق الحجر اذ لاكثر
 كل الكل في كثير من عسارات الشرع فسر في فان باع عرقا
 بعشره ودينها ما به ولا مال له غيرها بعد السعي في جنيها والمالك
 موقوف من باع ماله وما لا يبيع وان جعلها مملوكا والمملكه
 ودرست به اسى من جنيها وان كان له ملا من درها
 غيرها بعد المملكه فسر في فان اشترى ما به لا يملكه غيرها ما
 بهه عشره سعي المالك منها في ممتلكاته فسر في ذلك كله انه موقوف
 ما عدا العشره من المملكه في صورته المملكه ومن لم يملكه
 المملكه ففسد ملكه موقوفه المملكه المملكه وموقوفه المملكه
 منه في السيله الاولاد وسون في المملكه كالملاك المملكه
 بعد الحجر فسر في وان كان المملكه سببا يعلق حق الورثه في كثير

من العلم اذ من قبل موت الموروث اذ هو اسقاط الميراث
 ومنعه اجمعه ورسا على ان سبب الملك انما هو الموت فلا
 لايجب اسقاط الميراث والاصل منه سبب الموت لا سبب الوجود
 لايجب اسقاطه قبله وقد عرفنا ان اسقاط الميراث
 وقد وجدته حقيقته وهو ان الميراث خلاف اصل الميراث
 واسقاطه فان سببها الموت فلا يصح له قبله **فروع** ولما كان
 حق الورثة والقرابة معلق بماله المتقوم كان له التفرع منها
 ويدينه بغير احواله وبما جره فيما غلب فاحش والميراث
 يورثه بدولهما المثل ولو لم يكن لها فوقه لا ما جبر ماله
 بدون المثل او بروج اتمته دونه وكان له في القدر
 والوصية لانه عدد من اجعلها عدد من مخاذه عدم القبول
 والعقد ومن الدين ان له عدم قبول الوصية وعونها لان ذلك
 كله من مافض الدين **فروع** ولما ذكرناه او لا كان له اسقاط
 الحقوقي على الموصية كالتمتع به واختاروا العصاص وقد
 الرهن واسقاط الكفالة والتمتع وكذا الدعوى ان قلنا
 ان الارث من ماله ليس ليراث الحق الميراث له الزيادة والارث
 واجازة وصية قريبه واجازة ماله عن فاحش وحال
 المرض وخلاف روحته غير عوض لا المتقومه وهي التي
 بالموت كالاسطرار واستغلال الشجر واستخدام المهر
 ومنافع العين المستأجرة وقسم المسكن والتعليم والدون

واذا ابتاع كرمين في كل باب ما يقضي النظر في كرمه انما هو
 انه وامه **الاصح الاول** في سبب الميراث
 وهي موجب الضمان وهو ان يكون له اصله المتأبى
 وهو من قبلها الموت وهو سبب ملك الورثة لانه من كرم
 الارثواني الثلاثة كانت وهو سبب كرمه عندنا لا يفرق
 اكلامه كما حققت امه الله تعالى وانما شرعت بسبب شرعية
 المصلحة الميت وهي الصلة لا قاربه وقت اصطفاه بالموت اذ
 هو اول من ان يحويه الاجانب في مناسبه اخذ في القرابة الصلة
 معقوله وكان مشروعه اول ما لو صيغ في الميراث
فروع ولذا اذا عديمت القرابة التي هي الميراث فصار
 الناس في حق على سوي صرف ماله والمصالح العامة لا سوي الكرم
 في الاشراف فيها ومن لم كان له المال واقرت حقيقة
 بعضه وكان زولا من ذوى الارحام لان العصمة مقطوع
 بوعودهم في نفس الامر وانما كان الناس في ما على سوي للملائكة
 ولهذا قال بعضهم ان كان بعض الناس اقرب فيسبب
 او لا **فروع** في سبب حصول ما سبب به الميراث
فروع ولما ذكرنا الارث صله لم يثبت في الميراث انتفاع
 بينهما ولم يستحق المالك عبد القعدة في الصلة
 الصلة **فروع** في سبب حصول ما سبب به الميراث
 فالحال في العلم بالولد حشد فتملها سيد هاشم او غيره
 في الميراث والميراث لغيره كما جاز ومن ماله لا لغيره الا رثه **فروع**
 ويكون العلم هي القدره مثل الحكم الصبي والجنون وانما خرج الميراث

لما وجدوا كونه مالا متعونا واهل بيته الاولى من جهة فان
 قيل هل للموت وراثته ملكه سببه كما اذا نزلت عليه او وص
 له قلنا كونه صله بعض استغناء به لا استغناء بسببه
 قلنا كان الرضا نجا من الارث دون غيره من اشباه
 الملك لقبوا بالحافية لا بقدر الاشارة اليه **فرعي** فلو كان
 الموت اهلا للصله لولا المانع كان اولانا لما حيث سئل بعد
 الموت ولا وارث له سواء خلاف ما لو وجد مريما كذا او عرسا
 لا استحقاق عند الموت وهو القربا خلاف ما لو اشل المالك
 اذ ليس اهلا للصله عند الموت **فرعي** ولو به ضلالة لا تصدق
 في كنه الاعن طه عن كذا اشارة اليه الشارح قلنا قد قدمت عليه وارج
 الميت في ذاته ولا يتجهن جهاز ضلته ثم لراة دفنته تقضي بغيره
 واما نفقه من وجاته فان قلنا انما في مقابلته منافع البضع والاشي
 لا الشقوط ملكا المافج بالموت وان قلنا انها صله او غيرها عقد
 التصاح استحققتا لبقا انزل التصاح في العبد وقدمت في الميراث
 والديون لما سباني وقد قال كل منهما عا من العلاف **فرعي** ولو كان
 الموت سبب ملك الموت ثم لم يصبه انتقاله قبل الموت والامساك
 ولم يصب منهم اجازة وصية الميت **فصل** في احد القولين في
 ولو كان الاستغنى شرطاً كانت شركة المستغنى باقية على ملكه
 ركوها وبقي على حوله ولا يصب اى الوارثه من الدين ولا يصرف
 بها غيبه وغير ذلك من الاحكام **فرعي** ولما كان استغنى المستغنى
 شرطاً كان صرف الوارثه صله وبعد السبب وهو الموت
 الموت صحتها لكنه موقوف على الاستغنى نرى او نحو الاعن

في الميراث اذا اشترى محمداً من محمور شيئا قبل ان ياتيها بغيره
 معاني محمور المشتري واذا اراد ان يبيع بغيره شرطاً او قسماً
 بعد ان يبيع لم ينفذ الميراث في الميراث **فرعي** واذا اراد ان يبيع
 الميراث بغيره عيب مما ضلله ان يبيع بغيره الميراث بالملك
 او مصادقة الغرماء واذا حكم بالملكه فلا يرد حضور الغرماء
 المستتر لان الدعوى على الكل فالى كل منهم اخرج
فصل في ثبوتها في حق الميراث اهلوية الميراث في مال الميراث
 ما قبله بل ان ياتي بالاكراه حيث ثبت له حق في مال الميراث
 في اقله بشرط الضمان واما فيما عليه فالاكراه ضمان الميراث
 معوم للاختيار حصول الالباء وهو الذي يستباح به جميع الحقوق
 الا الملائكة كالميراث وقدر اجاز بعضهم السبب المستحدث ليقصر به
 غير عن الميراث والصحيح المنع لان عوض الميراث منزل من الميراث
 في اعتبار المشتري **فرعي** وحكم الميراث هذا الضرب بطلان
 راقول الله جميعاً ولو لم يثبت كالتفد في مثل عقوده واقاربه
 وشهادته وسائر اقسامه وصبر وجودها كالعدم فلو كان
 النبي لم يكن لها حكم اذ مجرد النبي لا يكفي اذ لا ياتي
 الشرط مع عدم العلم واما افعاله فبما يتيه على العبد في نفسه
 او مال او كذا اجبايته على مال نفسه ولو باطله او جعل متاع
 نفسه او ركو به على ذنبه نفسه فالضمان في ذلك على الميراث في ذلك
 نفسه او ركو به على ان عمل عند بعض لانه فعله مع اختيار
 نفسه له كماله وعلى ان العمل على الميراث لانه غرم لنفسه
 قال الله في كونه له الرجوع على الميراث لانه غرم لنفسه
 وليس له طلبه قبل الغرامة او احكم بالضمان وقال من كان
 بما يستباح مالا كراهه فالحال في الاول اذ هو غير متعبد والا فالحال

1881

[illegible]

عليه عبد ولا يغسل واحدا من السيد وامته الا بعد موته
لعدم العبد وكذا عندهم الزوج عن المدخوله وحملها
اصحابنا يخرجون لكل من الزوجين غسل الاخر شاعلي ان لا
تختل على الزوج فيسكن بعد الموت كما استصحب جعفر بن محمد
حق تابع عن مقصود فلم يشرع له عبد خلاف هذه كاسيا في رواية
العبد شرعت له بقاء العراش كاسيا في قوله لم يشرع في حق
وكذا في غسل من السيد وامته الاخر عند ما مع عدم العبد واد
غير المدخوله فلا تسلم عدم العبد كاسيا في وان لم تكن الى اعتبارها
حاجه كاذكرنا في **ع** وما كان الموت سببا لم يصح صرف البيت
رجاعه من اصحابنا وصرفهم مشددا في وقت غير متصل بالموت نحو
بعد موتي بشهر او بعد دفن وجهه عن ملكه خلاف ان يوصى
لمنفعه دار لا يزيد شهر بعد الموت ثم بعد له وفاته يجرى
بصل حالته بالموت وقال جامع بل يصح بيع سببا واستثنى في
المنافع بعد شهر **فخرج** وما ذكرنا من شرط ان لا يستغنى من
على ان اسما مال الميت الى الوارث لا بطريق اختلافه كالموت
الاكثر خلافا لبعض اصحابنا وبعض احنفهم ان الوارث خليفة
فيستكثر اكثر من ملك الاحكام فيملك الوارثه التركة المستغنى
فيثبت لهم الحكم الملك وسعاق لهم الذي فيه ابراهيم بن محمد
مسألة والاسمان بطريق الارث تكون في الانبياء والملائكة
اما الاعيان فكما كان الموت عليه في حروجه عن ملك الميت

الرجاع المالك

كان عليه في حروجه في ملك الوارثه كافي بقوله التركة مستغنى
فيل ذلك مقتضى بام الوارث والمدر فانه اخر جاعل الملك الموت
ولم يدخل في ملك الوارثه وكذا اما اوصيه الميت واما اخرج
هذه عن الملك بالاسباب المتقدمة على الموت وهي الاستلام
والدمر والوصية وانما الموت شرط فقط واما المانع من
معها الشرط السابق في الاعيان وهو حروجه عن ملكه
بالموت مع شرط اخر وهو ان يكون مانع قبل الموت من
الاجام والوقف الذي انقطع مصرفه وانما ان يحصل صيانة
انما يصح للمصالح بطريق الى انما حمده بسبع الرقبه كالوالم
المتصرف والمعتد الاول كحروجه عن ملك الميت لونه خلاف
في المانع الذي يدخل بالوقفية وكذا اوصيه الميت لونه خلاف
الموت له اذا لم يخرج عن الملك ما لموت بل بالوقف والوقف
المستغنى خلاف العارضة وما في حكمها ونحوها اذا لم يكن فيها
وخلاف ما في حق الزوج اذا لم يملكها كاسيا في ملكه واما
اكتسب من غيره بل انما اصاب ضرب ملكه الميت دون الوارث
فهذه بطل بالموت وهو خفي عن مقتضى شرعية توسعه
على ما لا يعتد كغير الشرط وخيار الوارثه وملك الميت
بالوكالة والمصارفه والشركة وصرف عكس الاول
وهو انه ملكه الوارث دون الميت وهو الفصا ص ويقال
لذا الميت ملكه ايضا ولذلك يصح عقوق عنه ويكره له وهو
الذي يكون من جهة التركة الميت كالحج ر عليه استيفاء
اذ لا يملكه الميت وصرف ملكه الميت وبطلان الوارثه وهو

قال امك قال ثم قال اماك **فسرع** وتكون فاحكيات نفق الم
خلاف نفقه المملوك والعهدة ظالمه فليس دفع به الضرر فاحكيات
وجبت فيها حفظ المصلحة فاقم مقامه التلطف وهو المأزور
مقامه وسببها هو الملك **فسرع** وتكون نفقة المملوك كملك
وجبت للمملوك الكافر ووجبت له والمملوك واليهمة المملوك
موقوف قيمتها وكذا ما كونه المملوك حيث لم يخلع المالك فمما كونه
على الشراكا على قدر الحصص وان نقلت بامتناع المملوك واذا انقض
العبد المهرض وجبت على بنت المال ولو لم يكن له فيه الا ذر
وقفت صوا او التهمة او نذر بها على مسيد او غيره ولا يفيد المالك
فلا يجه ولا تستقيم النفقة اذ لم يشرع نقل الملك الا للزنا فلو
ارفاق لعبد النفقة كان يندربضا فمما ونحوها **فصر**
واما نفقة الزوجة فهي صله وفيها معنى المأزور ومنه اذ
مقاله تسليم الدين على ان يشرط وسببها هو ملك منافع الدين
المالك بالعقد **فسرع** فاما فيما من المأزور ومنه وجبت في
مال الصبي والمجنون وعلى المسلم زوجته الكافر وللغنية
ولم تستطع باطلا خلافاً نفقة القريب **فسرع** وتكون في
مقابله المسلم سقطت بالنشوز وعدم تسليم الرقة
المملوكه مسلم مستدائماً وتخصصت على قدر التمسك
والتمسك الذي هو عوض وشرط الجواب الانفاق
عدم الامساك فقط فذلك وجب للصبي والمهرض
والنكاح ما طار له من حق لا يتم منه واستطاعت النشوز

البرية وولي غير المهرض **فسرع** فاما المهرض ومن طلاق صبي
فمك الزوجه باق لبقا الحكم وامكان التسليم ومن عمن قد ان
اعل وبقى ما هو كالتسليم وهو انجابها من اجله فقطت المسكن
للمر الاول ووجبت النفقة والكسوة للمر الثاني والمناسبه
واضعه على ما سياتي ان شاء الله **فسرع** ولا كان السبب
هو ملك المتابع بالعدوه هو مستور جوي استمر له جوي جوي
فان يبع ابن الزوجه من المستقبل ولا يكون المطلقة من نفقة
العبد على الاوجه وانما هو عند بعض اصحابنا منى على ان يبيع
هو العتق كما بر الحقوق الزوجية وليس كذلك
هو السبب فلا يورث في الصبي كما في المورث والمهرض على امر
المالك من الصلة التي تعجبها القرابة العتق وهي صله او
جنتها الرحامه بشرط الملك **فسرع** والمناسبه المقرانه الصلة
كانت هي سبب العتق لا الملك كما ذكره جرح وانما هو شرط فقط
واما كانت الرحامه موجهه لذلك لان الشرع منع من ملك
صع الرحم بعقد النكاح وعالمنا لهما من منة الابان
ويجوز انما يقتضيه مشروعيه النكاح كما سياتي ان شاء الله تعالى
والملك بملك الدين فان قيل تملك رقبته دون وضعه
نقود المالك فليأمنه وجود المالك ومن يدون لا زنه مع ما
هو من نقض الغرض لعبد ملك البصع اذ ملك الرقبه اعظم
عصا منه **فسرع** ولا يكون العتق هو القرابة لم يصح
ومعنى القريب منى ان كفارة اذ لا يصور مفارقه الله
على العتق خلافاً لبعض الحنفية ما سببهم على ان العتق

الملك فاذن اولاً ولكون العشق قويا الغنى ذاكه اساسا
 حتى عارضها من كنفه طغت هذه الصلة من كنفه
 الله وفي عن الصبي والجنين ولم يشرط في الاعراض
 الا اربع الغلة وهي صلح وجها الغلة من وجهه
 ومطافه من وجهه من وجهه من وجهه من وجهه
 نصحه في المعنى لئلا يظن ان وجهه من وجهه من وجهه
 او مطافه من وجهه من وجهه من وجهه من وجهه
 وفط الخرج وعدل الى الله وهم الما لا يطالبون في الغلة
 الصلح في كان اهلا ان يصح ان يصح ما لو كيد ان
 في علم ان في حافة لا الا العدل ان الصلح في
 ان الصلح في وجهه من وجهه من وجهه من وجهه
 و علم ان اصل الجواب على الجاني اذا اجاب به سبب العزيمة
 والوجه ان الصلح في وجهه من وجهه من وجهه من وجهه
 العزيمة من وجهه من وجهه من وجهه من وجهه
 كفا عليه اذا ادعى عليه الجاني وجهه من وجهه من وجهه
 من دون ذلك والرباعي انه يظن ان وجهه من وجهه من وجهه
 حدث منهم قبل الحكم عليه من وجهه من وجهه من وجهه
 سبب الجاني العزيمة من وجهه من وجهه من وجهه من وجهه
 في الزمان وجهه من وجهه من وجهه من وجهه من وجهه

لم يلزم الحائز على الاية فان قيل ما لزم العاقله ان كان
بطريق النقل لم يلزم ما لحواله لم يري بين الحائز وان كان
نظر في الصانع لم يري الحائز من الحائز بل الحائز
اصلا من وجه دون وجهه كما ذكرنا في الحائز على الحائز
ولكون ما لزم العاقله على الصانع في حقيقته
الملاءمة بعد اجتنابه اذ في حقيقته هو الله ولم يشوغل
ما الايام ما لزم في حقيقته هو الله لم يشوغل
في حقيقته مع طول حجب الباطل عن وجهه فظهر
الى الحائز وما كان في حقيقته وهو الله على
وجه الصانع لم يصب على الصانع والوجه ولو كانت حقيقته
اذ لا يصب على وجهه الا بعد اذ لا يصب على وجهه
اذ هو وجهه اسرار الحق ووجهه على الاعلى والاعلى
الواجب وغيره لا يصب على وجهه النص في حقيقته
صله كما ذكرنا سقطت موت من مات منهم قبل حلول الاية
بعد الحكم او بعد حل الحق او قبلها مع الاية بعد حياها على وجهه
استقراره الحائز على حقيقته وهي حق الحائز والميتون
اذ هو منها غايته ولا يصب فيها حتى الحق الحائز هو الحائز
المقتضيه الموت والافق في حقيقته في حقيقته
الملاءمة مع الصانع الكافر كغيره على قرابته الشكليات ولا
السلام سلام الله عليه لو كان في حقيقته على قرابته

الكافرات الا الا ان كان تقدم في النفقة
سببها في حق الحايض فهو الفراق لم يجه منه استيفاء
فستصل على ما ترضى النفقة ولما كانت اكله على
كل منتهى القربى مظنة فاعتبرت لظهورها والاضطراب
في نظايرها وكانت مودته في القروايات على قرب اخص في
الاعمال كثيرة وقوله **فرض** فلهذا كدومت احكامه
على الاحكام والاحكام على **الاخت** والاخت لا يملك
الاخت الاب وعودته وكان الشا قبيحين والامر الخراج
الاخت على الاصح فانه الاول لعدم الام واحوانها وامانها
كل احسنه وتولايته وكان الفواخ عن الارواح ولو بعد
او من امر وحاشة ولو مرت لا شغل في العمل بالاجن
قال بعض اصحابنا الا ان يكون الروح في الرحم للمضي زمان
الانفك وكان الرجال المحارم عند عدم البث والامر على المحارم
ولما كان في تشابهه واليه كانت حقا للصغير ههنا
الجهه وسببها هو الصغير على ما سياتي ان شاء الله تعالى واستمر
فيها الامانة وعدم الفسق ومنه النشوء والكون نكاح الوالد
غير متفاده غاوت ما رجع الى الوالد مع وجود ما رعاها النكاح
على الاصح **فسرع** في كونها للصغير لعله عجز عن قيام
نفسه وجبت للصغير والكثير من الامير والامر في له اكون
وحيث على ذات الحق حيث لا روم يدركها مقامها وعافاة
الروح وليس له منعها لان ذلك حق يثبت في بدنها غير

فكان المستثنى كصوم رمضان وصلاة الفرض ووع
ذلك فافقاه كان **بها** الى ولده وعلمت به الله
وله كصوم المفروض والتسلم الى اكل ذات المفروض وحاش
ولما ضده اخذ الاجرة فان بعث عليها والاجرة ياخذها الول
من عليه النفقة كافر **فسرع** واذا اكل المفق والخاص فطقت
الاجرة وقد سجد الثلاثة كما اذا كان الاب هو الحاض وقد سجد
كلما ولد يتجد اثبات منها مسك خمس مثايل بسطار **فرض**
اسي منها و **حق** في بلاءه
فصل في حقوق **فصل في حقوق** **فصل في حقوق**
البرام المحارم وغيرهم ما نوع الصلوات من تقديمهم في الانذار
والصدق وكف يد ظالمهم وصرة مطلوبهم وتعهدهم بالبر
وتحذركم ما اشار اليه الشارع **فسرع** ومنها ما يخص بالعض
كرد الولد وعدم العيبه عنها حيث يصرفان بذلك الار
الطلب علم الاصح الا ما عساه عنها او فرجته ايج على الاصح الار
حاشتها عليها التلف وقيل تنصيرها بما هو كعب وث
عنه كنفها لشوت الزية لها على سائر الاراقرب ولا يمتق
الا انه لا ينفقون في اكلها والجهه ان حشية الصر كنفه
فسرع واذا عارض حفاها فالوالد اقدم كما اشار اليه
الشارع وذكر لعظم غتها ولان اجزته في الاب اظهر
كما ان البعده منه اخص كعدم الاشارة اليه ومن الاسباب
الساوية الصغير وهو لما فهمه من العروا كحمل لوجي الصغ

كان سببا لثبوت الولاية عليه خلافاً له وكذلك القصة
فرع يعلم ان الصغير مضمّن اقليم مقام الحكم لا الضمان
 فان الولاية في الاصل حق للصغير لئلا يضيع مصالحه
 تحت حق الولي وهو ملك التصرف بقضاها حتى لا يغير ولو في
 الحق من حق الصغير اذ الولي كانه الصغير ارجل اخلطه في الحلال
 وعمل الولي منه صمد وليس للصغير نقضه بعد المانع حتى
 اختلف منعه ما ذكره كانه قد يبرأ من افعاله بالموافقة
 بضرهاته ويعلق به الحقوق فيأخذها من مال الصغير فان
 بعد فمن ماله خلاف ما اذ اجاز بعد الصغير فلا شيء عليه
 اذ لا خلاف وانما استقطب على اجازة فرع ولكن الاثر
 ملكه بالتصرف كان اولاً الناس سما من له سببه ملك في
 النفس والمال سبب اجزية بينهما بالواسط وهو الابن كما اشار
 اليه الشارع وهذه الشبهة ليست له احكام وهي الولاية
 المتكسرة وان لا ينقض منه مقتل الولد ولا نقص منه الولد
 بمقتل امه او زوجها ولا قطع بترقه ماله ولا حمل على امه
 وبمقتلها بالاستيلاء فلما سبب الولد ودخل العتري بينهما
 بخلاف امه التي تذكره لا شبهة في حصته تركه وان الاصل
 في تصرفه الصلاح عند الاكثر وتحتل كفضائه من سائر ارجل
 وليست النسب فيها ما ادعوه ويجب عليه نفقة الصغير ولو
 كان غنياً على الاصح ولا يكون على نسب المراث ونص غنياً
 غنياً ابية ومسلماً بالام ابية ولا يفيض الصغيره بغير امه
 اذا بلغت ولا يوفى ما من المثل فمت كان بعد طرده وتعلق

النسب به فعنه ثابته عشر كما فرغ ذلك في الجواب
 ثبت له شيء ممل ضعيف فمت له هذه الاحكام لا ريب
 الاول فقط اما الولاية فليقط على مصالحه الضمني وضمانه
 لمعان الضمان مع انه قد يولا على الاب حيث عرض له جنون
 يجب ان يولا على اولاده اذ هم من توابعه فاما سقوط العتري
 والحد فكل منهما بقتل المقتله وانما لم يقطع الحد بغير امه ان
 الابن لحظ كذا ختم فبلغ بالزجر عنها على ما مر فرع ولما
 كان الغنا اثنى في الاب حاصلاً في الام لكن صغيراً ما قصه
 بسبب الامومة الموجبة كون غيرها قوماً عليها كما اشار اليه
 الشارع ليست لها من هذه الاحكام ما يمكن مقوله في حقها
 الا ان بعد وهي الولاية وهي حصة الغنياء ومصرغ عنها عنها
 وكثرة في النسب بها اما الولاية فكلها بما يولا عليها ما عداها
 فلقوة الجبرية كما مر فرع وقد اثنى بعض اصحابنا على
 الولاية عند عدم الاب وقيل في ان قبض له من الواجبات
 ويحها ما يصلمه وقيل بل في ماله ايضاً كالاب لكن على وجه
 اكفائه للصوت **فرع** يعلم ان اصل الولاية على
 الصغير للاب ثم الحد ووصى كل منهما يقوم مقامه اذ هو ثابته
 وعند عدمهم يغفل الولاية الى اهل الولايات العامة حفظاً
 لمصالح العباد وهم الامام و**احكام** **فرع** يعلم ان في الولاية
 حق للصغير وسببه الصغير كما ذكرنا وحق الولي وسببه امر
 يرفع اليه وهو الشبهة في الاب والجد وحسب الشارع في
 الامام مثلاً **فرع** ولما كان ولاية الامام و**احكام** بسبب

الولايه العامه التي شرع الله تعالى اصالح العباد لا سيما
 في المال على الخدا الذي ذكرنا في الاب والجد لم يخلقنا
 قبل كحقوق علم وجهه نرمان من مالها خلاف الاربعه
 فانهم يعرفون حيث الامال للصبي لكن لا تستلحق ان ارثهم
 الوكيل على ما سياتي انشا الله تعالى الا الوصي فانه كالوكيل
 في ذلك لان فيه شايبه وكاله وان كان حكمه حكم الوكيل في العمل
 بنفسه وبما فيه مصلحة وان لم يتناول له لفظ الوصي خلاف
 الوكيل على ما سياتي انشا الله تعالى فسرر وما سياتي
 الولايه لصلحه الصبي وصيانته حقوقه عن الضمان انما هو
 في الولي لا مانع من جعله في الخيانه لاسف المقصود
 في شرعيته واما السلامه من المعصيه وغير مشروط عند الاكل
 في الاب والجد لصلح المقصود بدونه وكذا في باقيها عند
 جماعه لذلك واما الامام والحاكم فانما شرط فيها ذلك للخلافه عن
 الشارع وبما عرفت كما اشار اليه الشارع في قوله تعالى قال
 لا مال في عهدكم العائلات فسرر واذا زال عدو المؤمن فحياته
 او قتلها خيمت معزل به في الاب والجد بعور الولايه
 لان سببا امر مستمر وهو الصغر من جهة الصغر والشهره
 المنة كبره من صلبه او المستمر كالتمجد وكذا في صبيها
 على قول الثاني به على وجه الخلافه وسبب ذلك انما هو
 واحد في الاصل والفرع لا على قول نظر الى ان سبب واما
 الوصايه وقد بعثت ان ولا محمد في روح واما الخالصه

المتكلم

عن سبب مقتضى فلا يعود الا بتجدد قبيح فالولايم من جهة
 الامام وانما هو مقتضى الوصي والاب اذ هو كملك للمعصيه
 في تمام الصلاحيه اذ هو اصل في ولايته واما الامام فليس
 العقد او المصوب على الخلاف فالعناس مقتضى ان لا يعود ولا يتجدد
 الا بتجدد سببها لكن قد قيل انما يعود بمجرد التوبيع القس
 الحسن وفيها هي في الغرض فقط استحسانا له كذا في الحاجه اليه
 ولا يبعد ان سبب من اظفار رفضت وفيه من المفسد ما فيه فان
 انزل بغير مقتضى كغيره في غير زوال فلا بد من تجديد الشبب اتفاقا
 منها لانوته وهي سبب شرب الولايه في النسخ ووجهه عنها
 هو ما علم من ضعف رأي الشبب وميلهم الى زعمه الوصايه ولا
 يؤمن ان توثق لحدوا من شطوع نفسها ما فيه عفاضه ونقص على
 اهلها وعثرتها او قيل بل شرعا انه كراهه منهم للنسب ان يعارض الرجال
 في غير وجهه وحصره مع الاجانب فيحتاج انفسهم وطلبها
 من سببها ان مقتضى على ما جهلهم الله عليهم من الحب وعرضه
 من المجد عن الرجال فسرر وقد علم ان في الولايه حقا للولي
 والولا عليه فبذلك نظر فالاول هي الشرطه الخصوصيه في
 الثاني الانويه وانتم له ما ذكرنا في التعليم كل التعليم الاول
 في الولي اصل حقا يتبع في نفع وعلى الثاني بالعكس فسرر
 فعلى الاول اذ رخصت في بعض اوليها بغير كونها لباقيهم
 الامر انما هو اذ الامير الولي مقتضى الكفايه اسفلت الولايه الى من
 بعد لان له حقا يمنع منه من هو ارب منه ويطلب له قد سطر
 فيه كما هو قول بعض اصحابنا في التعليم لا على التعليم الثاني
 كما هو قول البعض الاخر لان الحق في الاصل الامر فيكفي واحده

من الاول والى السيله الاول وسوب الحام في اسبقا فحقه
 في السيله الماده فروع وعلى العللين معا لا ولايه للشا
 في النكاح ولا الهراه على النكاح انما هو الولاه العصبه
الامر الثاني من هم عقيدتها يعقلون وعقلها وتعلمون غنها واولادها
 ولا ولايه من مختلفي المله ولا الصغير ولو محيرا واذن له وليه
 خلا ما لعظمهم وكذا اذا عقد فضولي في زمان صغر الولي
 ثم بلغ واجاز فلا حكم له على الاصح **فروع** ولكون الولايه
 حق للولي على العللين معا لم يصح النكاح مع وجود الولي
 حيث عقد غيره فكان له الا متناع حيث رخصت بغير الكفر
 قالت اكنفيه او باقل من مهر المثل ولما كان سبب الولايه
 امر استمر اكان حقه محدد فلم يصح اسقاطه للمستقبل فاذا
 رضى بغير الكفو كان له الرجوع قبل العقد بخلاف فاذا
 اجاز عقد الفضولي له **فروع** ولكون الولايه للزوج وجب
 على الولي العقد التي رخصت به من الاكف او مضيق عليها
 وجب بعده على الصلاه التي لا تحصى فوفا لانه حر لا يدي
 فان عقد فضولي وامتنع من الاجاز لم يكن صلا له ان اختلف
 2 مباشرت العقيد **فصل** ولما تضمنت الانونه من النكاح
 في الصفات الانسانيه كانت سببا لاحكام كثيره وحكمه ان
 في الانتاشا منه ما ليه ولذلك في العاوضه على بضعها ما ليه
 ومكنت منافع بدنها عقد النكاح وكان الذكر كالملك

والنكاح ولم تحت له الا اعبه الملك وهو ملك المال فروع
 فاقصت الاقراض الاحكام الشرعية ما صنعت منه
 الثانيه وعلى حسب المنع فستطاجها وكوفها من العاقله
 واستحقاق ملك الرضه ميراث العصبه لتعليل هذه
 بالنصر وقد حرجت عن كونها اهلا لها الملك الثانيه
 وبصفت الدنه والمراث وان شاهده لصفها ملكه
 الثانيه في الاضافه وثبوت احد الملك دون
 الاخر كما ذكر ما و اسفست احكام اخر كهيأت الصلاه
 والنفقات بالعهاده البدييه والسفر بغير محرم وكونها
 لمنع ملك الثانيه من وجود بعضها مانع من اسحقاقه اخرك
 على حسب مواقع ذكر راده ونقصانا واحكامها في كل باب
 مفصله مما مضى وما سياتي انشا الله **القسيم الثاني** الاشياء
 التي هي اقوال ولذا كرامات نفسها واكح في بنو اباها
 احكاما متعلق بجماعتها فقول كما انت العامله بالعباد
 والزام الحقوق فيها بينهم واسقاطها مبني على عقل ثاني
 وهو طسه النفس ورضا القلب كما سمع عليه الشارع وكان
 ذلك امر احصا اقام الشرع القول المعبر عا في النفس مقامه
 ونالجه الاحكام على ما اعيد من اقامه الامور الظاهره
 المصطلحه مقام الحكم الخفيه وعلقت الاحكام **فروع** ولما
 كانت الاقوال اسما بطريق اختلافيه استلزم ان يصدر عن
 مصدر من الحكم المطبق بها لا عن غيره فجمعا والابقا عما قال

معناها حكمه وعدم شئ من هذه السرايط على الحكم
فرع فلا حكم لها من السرايط ولا من سقم لسانه ولا من الحكم
 قصد الكسب من غيره ولا من العكس على ما
 كسبه ولا من الجاهل معايناً بالكلمة سواء بطلت في
 بل نظير الطلاق وتسمى حاكماً معناها أصل الالاف
 معناه حاكم لا معتقد انه ليس معناه وقوع حمل ولد
 جعله مفاداً لغيره وشرايطها معبر ما منع من وقوع
 حكمها حران من غير ما لا من جاحل وجوب تسليمه عليه او على
 ما هو ثابت جاحل وجوب احضاره عليه واما استرطاف
 الاقوال ما ذكره لا حل كلفه خلاف الافعال فانها استرطاف
 منسوبة كالجناية وعوضها فلم يشترط فيها **فرع** وان
 الاقوال اجاباً في احكامها لم يشترط في الاثبات قصد
 الشرعية حيث هي صريحة فيها اي موصوفة لها على الاعراض
 لسان المسكلم حتى لو صدرت من غير قصد او قصد معي
 لا احتمل الله كصفتها ولا جازع او حيث معارفاً ولا
 اعتبار بما قصد وان احتمل اللفظ فانه بدني فيه باطنها
 وظاهراً حيث كان من موضوعات اللفظ وباطن فقط
 حيث كان من مجازاته **فرع** وهذا خلاف الاخبار
 كالاقراء والشهادات فلا بد من قصد المعنى الشرعي اذا
 رد في الخبر من قصد المعنى بغيره لا سيما في قوله
 عن الاسباب الموجبة لها كانت علاماً لا خلافاً على مثلاً

في الخبر

في قوله ولما كانت الاقوال الاشياء من الهائل
 لشرايط الشبهة كانت موجهاً حكماً لها اذ لا يشترط
 على الاعيان قصد معانيها وقد ذكرنا انه ليس شرطاً
 من جهة شرط البعض اصحاباً وغيره له يصح عدم قول
 الهائل لكن الاصح خلافه وقياسه على اكثره ضعيف اذا علمه
 بعدم اختيار السبب لا عدم قصد المعنى كما مر واما
 القول الاخباريه فالاصح من الهائل اذ قصد المعنى شرط فيها
 كما ذكرنا اول **مسألة** وانما تكون الاسترطاف
 الاسترطاف حيث كانت الفاظاً مشهورة وادناه ان يسمع اللسان
 الاسترطاف لا اذ كانت خفية نفس فلا حكم لها **فرع** في حتم
 الشهادة ان تكون محذوفه هو او بعضها حذفاً جازياً على قاعدة
 اصل اللسان اما اعيان غيرها مقامها او اشعار قريته بها
 كلفظ نعم فانها مقرر لما سبقها من الاخبار والافادات وكلفظ
 بلى فانها مقرر لما قبله من المنفي وقطع **فرع** في اذ اقل الغرض
 المعنى كالحال وقال نعم ثبت المحكم اقرار الوائش لان ان قال
 بلى وان قال اليست امر اكد طلق وقال نعم لم يثبت الحكم الا
 لغيره او قريته انه يصرح بالمنفي وان قال بلى كان اقراراً
 بغيره لا بغيره من الهائل كخبر الاقرارات **فرع** وانما اذ كان
 من لا يبي من الهائل كخبر الاقرارات **فرع** وانما اذ كان
 بان وصعها للبيان به عن الجمل خلاف ما لو قال اصبحت او
 اقبلت او قلت او اجرت لان هذه اجازة وانما لم يكن العقوبة
 فقط ما ساقى انشاء الله تعالى فان قال في حقه بذكره لم يكن
 واحده منها **فرع** في كون موضوعي نعم ما ذكرنا لو قال

استرطاف

عن من أو وصفت له أو ألتفتي فقال نعم وكذا قال فاعلم
نعم النكاح يمكن لعدم حكم من الشك إذا لم يقدر الإيجاب فقط
والاول طلب للقبول وفيه معنى الإيجاب فسر على إذا قال
لغيره إمرأك فقال طالق أو قال لو كسأله بالطلاق امرأتك
وقال لو كسأله طالق وقع الطلاق خلاف ما إذا قيل له
إمرأك طالق فقال لا إذا لم يرد فاعلم أن الإجابة كما إذا قال
طالق خلاف ما طال إذا لم يرد فاعلم على الإجابة أن كان صعبا
عقب أهل اللسان فسر على ولو قال امرأتك طالق أو عدي
خواتم أو كذا أو لا وقع الحكم لأن المعلقين والاستغنى لهم فلا
أصحت له حكم وهذا عام في جميع الألفاظ والأخبار التي
لا فيها مطلق للسان وسير الروب والاعاص في العود
لأن المتبين محرف للعلق والاسمى وخوفا وهو
الرجوع عنها قبل القول وكذلك فيما بين الرجوع فيه كالم
والإجابة ونحوها مسألة وقد يكون القول المتيقن كالم
الغير فيقره بقطعة وصفة أو طرف أو نحوها كما إذا قال له
إمرأك طالق فقول وعدي حرمين فان قال وعدي
وقع الاول وإن قال وزوجتك فلا نه طالق فقال إذا
فلا نه وقعت طلقة مجهولة وإن قال أو عدي حرم فقول
مجهول كسأله الغراب وإن قال إمرأك طالق أو نذر
لكي فقال طلاقا بينا أو نذرنا جازعت الحكم فان قال
قد أجتنتي من المسح فقال سمعنا فكذا وإن قال عدي

قد ألتفتي فقال نعم وكذا قال فاعلم
نعم النكاح يمكن لعدم حكم من الشك إذا لم يقدر الإيجاب فقط
والاول طلب للقبول وفيه معنى الإيجاب فسر على إذا قال
لغيره إمرأك فقال طالق أو قال لو كسأله بالطلاق امرأتك
وقال لو كسأله طالق وقع الطلاق خلاف ما إذا قيل له
إمرأك طالق فقال لا إذا لم يرد فاعلم أن الإجابة كما إذا قال
طالق خلاف ما طال إذا لم يرد فاعلم على الإجابة أن كان صعبا
عقب أهل اللسان فسر على ولو قال امرأتك طالق أو عدي
خواتم أو كذا أو لا وقع الحكم لأن المعلقين والاستغنى لهم فلا
أصحت له حكم وهذا عام في جميع الألفاظ والأخبار التي
لا فيها مطلق للسان وسير الروب والاعاص في العود
لأن المتبين محرف للعلق والاسمى وخوفا وهو
الرجوع عنها قبل القول وكذلك فيما بين الرجوع فيه كالم
والإجابة ونحوها مسألة وقد يكون القول المتيقن كالم
الغير فيقره بقطعة وصفة أو طرف أو نحوها كما إذا قال له
إمرأك طالق فقول وعدي حرمين فان قال وعدي
وقع الاول وإن قال وزوجتك فلا نه طالق فقال إذا
فلا نه وقعت طلقة مجهولة وإن قال أو عدي حرم فقول
مجهول كسأله الغراب وإن قال إمرأك طالق أو نذر
لكي فقال طلاقا بينا أو نذرنا جازعت الحكم فان قال
قد أجتنتي من المسح فقال سمعنا فكذا وإن قال عدي

قالوا هم كذا عن النبي صلى الله عليه وسلم انما هو كذا
 عن رجل من بني اسرائيل قال علي لم يخافوا في نفسه
 او المصروف خلاف ما هو صفة فهو المظروف ففعلوا
فصل وقد يكون القول المفيد للحكم مفيداً
 مفيداً ولكن لا عليه تذكر الا اذ من لوازمه فكان قائماً
 ومتحققاً له وبما اقتضى محله عن عبد الله عن كذا في
 فهو كذا من غير الايجاب مع القول بالملك
 منه كماله مع المسح من وجوده في الملك وشبهه وكذا
 اعتقت متضمن للقبول فيشرط فيه شرطاً من كونه في
 قبل الاعراض وقبل رجوع الوجوب وكذا في
 كان ذارحهم المطالب لم يقع عن الكفارة لانه عنه
 في الحقائق وحقيقته ان قوله اعتق عبد الله متناهية
 واما تركه باستاقته وقوله اعتقت بشأه فقلت واعتقت
 ذارحهم سبق العيق بالملك السابق للاعتاق **فصل**
 اذا قال اعتق ام وابكر عنى ذلق فاعتق مجازي
 سبيبه هو الولاء له لا لاطالب خلاف السبيل اذا ايجاب
 قبول في هذه لعدم صلاحية العمل بالسبي **فصل** في قوله
 في السبيل الاولى كان استقراضاً فاسداً وكذا
 وكذا اذا قال بيع عبدك لي او عنى اوبع عبدك كذا
 يلزم القيمة للعبيد وانما لم يلزم له واذا في البيع
 في ملك السرد والا فلا **فصل** في ملكه اذا قال انصف مني

وحيث نية الطعام فان انصار الحب الناجية من
 عن هذا الحب السلطان كان متضمناً لغيره من
 على سبعته فيلزم الحب واجره المثل وما بقى من الطعام
 للطلاب في هذه الصورة مطلماً وكذا ان الولاء افضل
 المتأدلا اذا قال اطعم عني والوجه ظاهر فسر عن فان ما
 وتصدق عني بتعبير عني بالقبول عن المأمور لعدم صحة
 بع السبع قبل القبض وان لم نقل بالغ في من الامر ولا في عليه
 اذا قال مجازاً وعليه العبد ان لم يسل **فصل** في واذا قال
 انصف عني الممنوع كان استقراضاً وكذا اذا كان ذكراً
 الذي فيها على مهر او نحو اسمي العاصي فبمنه من العبد
 ومثله لو قال استقصي دمي كذا **فصل** في ع طان قال اعني عبدك
 ومثله لو كان متضمناً للايجاب وقع العبد في الاعراض
 عنه مجازاً كان لا بشرط القبض قال ابو يوسف وكذا على القول بالزبط
 عن من لا بشرط القبض قال ابو يوسف وكذا على القول بالزبط
 فليس عن العبد كذا يستغنى عن العبد وبيع العبد عن
 الامر فيجوز عن الكفارة ويكون ولا له وقال عبيد لا يستغنى عن
 القبض فيبيع العبد عن المأمور فيبيع عن ابي بكر عن
 في بعضهم ومن الاقتص ان يقول زوجتك ابنتي على كذا
 يقول في طالق فيلزم منه نصف السماء وبعث منك هذا العبد
 كذا كذا هو حر او وقف كذا فهو كذا لو بد اذ لا يصح التفرق
 قبل القبض خلاف ما اذا لم يأت بالفال لعدم الارتباط واما
 السائل المتأدلاً فان كونه امتاً لا يفيده بالطلب السابق
 في فان لم نقل في ملك المتأدلاً عنى وقع العتق عن المأمور
 فان قال على كذا في لزمه الا ان قال في بيع العبد ان امره

لان لم ياتوا لانه مستخرج وان لم تقام من قول بعض
 بلزومه ايضا وقال اكثر لا يلزمه ويكون العقد موثوقا على
 اجابة العبد بخلاف اقصى ديني فانه يقع عنه ويرجع عليه
 مطاوعا والوجه ظاهر في العبيد انه لا يبيع الا بغير الاصل
 والطلاق التام بعد كالا يبيع في طلق ابيك عنى لان المكاتب
 يقع بالاقصى للبر في امر المكاتب وكون المعروضه من
 العتق مفسد له وقد تقوم مقام الكفر لغيره على وجه الظاهر
 وهي الاستاؤه من الاحرار والمعتق ولو كان خلفا لم يكن له
 من غيرهما الامكان الاصل ولا فيها هو الزام للغير كالحرم والطلاق
 واشترط في بيع العتق لم يثبت بها الاقرار فيها وجه كما مر
فصل اذا اختلف مذهب المتعاملين في البيع
 والا حارة والعتق وخوها او الزوجين في المكاتب والوطون
 كما يعطى والاخذ فان كان احدهما يري التحريم والاخر الاجابة
 او احدهما الصحة والاخر عدما فان وقع بينهما منافع فلا يرد
 من حكم حاكم بقطع الخلاف وبلزومها مذهب من وان لم يكن
 فاما ان يكون على التحريم او نحوه عند المانع وصفا مستقرا
 في الدار او امر انشعبا منقطعنا به فخذ ان قسمان لا يملك
 ان كان الاول حرم على من يري التحريم سوى كان اخذ او بعد
 وذلك كبيع ام الولد والمثلث والكلب وابل مالا وكل امر
 ملكه وخوها وتلك مالا يبيع هبته منها وتاجر مالا يبيع ثابته
 فان علة النفع في هذه وصف يستقر مطاوعا عند النكاح فلهذا
 حرم عليه مطلقا ومن هذا القدر صبيد حيث منع منه محرم وفلان

ان العتق كونه ضيما او اما الاخر وهو العتق فالا ملكه المحرم فلهذا
 يجوز له اخذه منه صفة ويقاوم غيرها وليس ذلك مستقرا
 في بيعه وانما هو موصلا الى الانتفاع بملك العين التي منه صفة
 دون الانتفاع لها وذلك كالمثلث والارض ملكه وخوها وانما
 يملك تام الولد والكلب وخوها مما يجوز نقله عن الملك
 كالكلب وبعض الدار يجوز هبته وكذا اشركه عنده بعض
 وليس من اخصه شيئا بل توصلا الى الانتفاع كما قلنا في الدار
 ومالا يبيع ماله ام الولد والمثلث لا يجوز بيعه الا باجابه
 كان او مشترا او اوصيا او متبعا وان كان عليه التحريم ازا
 نسيبا كما ذكرنا حرم على من مذهب هبته التحريم حيث كان مطلقا
 او في الماعن ومطالان كان **الحكم** او كونه حكمة
 وذلك كبيع ما لا يبيع وما يبيعه كونه او كونه وما
 ملكه بغيره يبيعه خلاف فيه فلهذا وخوها يجوز التعامل فيها
 من حيث كان مذهب من يبيعه في ذلك عدم المنع كبيع النسا
 ء اخصا وان منعه ومع من يقول ان الزكوة تعلق كنهم
 ما يبيعه من يوا انفسا بعتق بالعين ومنع ما ملكه مع ربا
 مذهب جواز هبته مذهب منعه فلهذا جاز بيع
 كما يجوز لما ان يبيعه من الكافر ما فيه الزكوة عندنا وليس
 لما يبيعه باءا انما ان المانع مما ذكرنا غير لما يبيعه من جوارح فان
 كان مذهب المعطى هو المنع ومنه هبته الا عند احوال حرم
 عليه كعقري من ترك عدم الزكوة من يري وجوبه في العين
 فلذا ماله الوفا والنسبة فيسرى من هذا النكاح ناصري

في

ما صحت عنده لا تارة اذ قل ان قولهم عليه او اما انما هو قول
 الخلفاء والمالك بن حنبل لا ينفذ الا من فليس على طاهره بالدم
 توكيد ولا الا حقه من القول وقعا لم يخط واجبه واجبه
 ذكر الانما يجمع ان قوله لا ينفذ فيه واجبه وهذا ضعيف
 ثم من هذه الصفة في غير مجلس الا من **فرع** وانهم يفرقون
 لم يحصل الحكم الا بالجمهور وقوله احمد بن حنبل
 عن مالك الناج بقوله بعد في قوله في ملك الشريك بقوله
 في شريك من امانة المناسبه اذ الواجب ان يكون ما لا يملك
 وحكم يرجع الى الافظ لا سيما وهو خلاف عن فعل قلده كقول
 انهم يقولون ان خروج المالك باللفظ الاول موقوف على قوله
فرع وبطهر فائدة الخلا وجب العار والى
 فقط فقهه لم يرد على ان اختيار لما خيرا احكم في كل شيء
 وعندنا هو لما خيرا احكم في حق الناس لا في حق الشريك
 لانها وجب حرجه عن ملك الناج اوجبه هو له في ملك
 الشريك **فرع** وعلى النواوين لو حصى على العبد المبيع بعد
 الاجابات او وجب له او يد رسله او امسك صبيته ثم قبل الشراء
 كان ذلك للناس اما عندنا ما لعدم العلم عندنا
 او عندهم لعدم شرطها وكذا لو قال استجر عليا فباعه
 له فربما قبل المول او باع من نفسه كذا في **فرع** على
 قال نعمك منك هذا المالك من المالك من المالك من المالك

لا ينفذ المالك ولو مال الشريك فبالب على ان تارة من الشريك
 اذ لم ينطق بالقبول على المسمى **فرع** فاما اذا باع ما فقه
 قبل المول فالوجه الشك في اذ قد مثله الاجابة بسملة المول
 واذ باع عنده من يتي واجبه ثم مات احداهما قبل المول
 للعبد في الذي لا ينفذ المول على حقه فيه مثلا فبسملة
 في النكاح لقبول عوضه الجوه له **فرع** ولو باع ما فقه
 واجبه موجب حقا واجدا استغنى فيها الكوالة فلا ينفذ
 بلها ما بعد اعراضا والى ان لا ينفذ احداهما **فرع**
 في الاخر وان لا ينفذ الا حاق قبل المول بوجوب المول
 او رد العاقل او في المالك حيث المولى في وجوبه
 ان الاجابة قبل المول موقوف على ما سطره الموقوف
فرع ولو كان سببا واحدا اشترط ان كل من المتعاقدين
 بهما معا فلو او هو يمتنع ثم وقع المول بعد الاتفاق او
 او انكس لم يصح وكذا لو باع كافر من احرار ثم اسلم قبل
 المول اه اكره المسلم ان يبيع من الكافر ثم اسلم وقبل وكذا
 لو وقع المول قبل موته الموجب او جتونه **فرع**
 فاما لو باع من عده محرم عن بيعه وحصل في الحاضر بعد الاتفاق
 ملك لا ينفذ الا عليه كاهو كذا في لو باع المحرم من عده ثم قبل
 الا فبعد بيع المحرم في الحال فاما لو باع ثم حرقه قبل المول
 لم ينفذ ما ينفذ الاجابة بالحق هو قولنا لو محرقه المالك بعد بيع

الفتوى وقبل الاجازة فسر في قولنا فيقول لا تسلم
ثم افرق قول المشتري والمشتري انه مملوك للبغلي بعد البيع
وكذا لو قيل بانه ثم افرق قول القول ان البيع حر او مملوك
لكنه سطر في الاول **فروع** ولا يحا وجها كما ان شرط الاجازة
اجازة الجالس في الموضع مخرج من الموضع او قوله
وجده موضع القاطن المصادق ولا يخرج بموضع اجازة
كأن شرط سماع القول ولا ينافي في الجالس ولا عدم اعراضه
مسألة قد يصح الاجازة بأجابات كثيرة وله صورتان
أحدهما ان يكون بعضها معلق ببعض نحو بعد كذا
ثانيها ان يكون مذكرا في وزنه كذا فيقول كذا فيقول
في صورة الرجوع الموجب عنها قبل القول وصحة الرجوع اذا لم
يقولها باللفظ ولابد **فروع** فاما تبعضها في الرجوع اذا لم
يقولها فانه موجب عنها في بعض المتقول فان كان
معلقا كالنكاح والخلع ونحوها صح والا كان العقد صحيحا
وقبلا سواه باطلا فان رجع عن الخلع وفيه حلق نفقته كعتق
اذ لا يرجع الرجوع عنه كاشيائه امسا له تعالى **فروع** فانما يثبت
الرجوع في او خطا لا يثبت في عوض فلا يحكم الاجازة
المغايرة بعد ما قلناه الرجوع عن اجازة ولا في الرجوع
لا يثبتا وهو وصية كذا في وزنه وكذا في وزنه
وكذا اعتت مسك على يالف واشترت امته مال فان قال
واسقطت امته اذ لا يرجع القضي من استقرار الدين
الصوره الناجية ان يكون بعد شرط بعضه كونه

من اوز وجبي ولا يرد من كذا مال كل من العوض حشام
كلها من جانب واحد وكذا في الصورة الاولى فسر
ولا يتناط المذخور في هذه الصورة لا يرجع الرجوع ولا
القول في بعضها دون بعض ويقع القول حتى لا يتناط كونه
على عتق امته مني فيقول وصية فحقا كذا لو قال قبل
فان قال قبلت منك كذا على عتق مني كذا او عتق
فان قال قبلت منك كذا على عتق مني كذا او عتق
من كذا ثم قبل وقال عتقت فان كان كذا لم يرد منه في الحال
على عتق مني كذا فقال عتقت فان كان كذا لم يرد منه في الحال
والا كان موقفا **فروع** فان قال على ان جميع او نصف او ربع
من كذا في الاجازة ويلغى فيها من فيه مائة كذا في غير
المتقبل كالمسح والاطلاق والعين والصدقة
فيما فيه مائة كالمسح والاطلاق والعين والصدقة
والذي قطعها بالقبول ثم ان لم يفعل الشرط كان الرجوع
والذي قطعها بالقبول ثم ان لم يفعل الشرط كان الرجوع
فيما فيه مائة كالمسح والاطلاق والعين والصدقة
فانه فان كان عقد كالمسح والاطلاق والعين والصدقة
الا وان كالمسح والاطلاق والعين والصدقة
فان قال اشترت منك على ان تحله او الحى على ان تحلها صح ذلك
اذ لم يعلقه على عتق قبل هو صح من الاطراف والقطع على ان
الاجازة من صفات العقد الناجية وحقوقه وله كذا لو قال
اشترت منك واستاجر منك على كذا وقال الاخر قبلت
اذ لم يعلقه على كذا **فروع** فان قال على ان تحلها صح ذلك
ان كان كذا شرطها فصح بالجملة الاسمية نحو على ان يبرى او حر
او قالت على اني جانيك مبيع ما له قول وان كان كذا في شرط المصدق

لاضحا او تقع ١٢ في التعليل كما لمع في الاصل انه وهو هو كلام
ذكره حميد بن الحسن ان كان المصدر متعلقا او موقوفا
على ما قبله فله حكمه ولا يخفى تفريع على ما مر من
و يكون العفو موصوفا لبعضا ومنه من الطرفين
الا يجوز ان لا يشترط اشتراطا فيكون كالمعنى
كما في البدل والاضحى ذلك فلهذا اذا لم يشترط
ولا معا ومنه لا يتناول هذا انعكاس العلة وهو غير معتبر
ان في العلم معنى العا وضه تنزلا لما هو فيه المذهب من
والله له مير له صحتها انما بالبدل اذا العفو
وبما هو في نظر العقل انقص المانع بل يرتد عليه ولما في
من الضعف والمذلة تنزهها السارح بالحق ان ذكر المانع
على العا ج وول الله به ما يقضي اليك او شترى به ما
الوصف او ثوب الصلابة **فريع** والغرض في العلة
مال من الطرفين معا او مع منهما او من مال او من
او مال وحسب او نفع وحسب او اوجب الملاثة وعرض هذه
تسعة اقسام وهذه اشتملتها على الوصل بعفت منك
هذا اذا احرقت منك ارضي من عندك عندك منه انقص
عبد الخبار على اسقاطك على الضمان او الشترى منك
هذه اسكني اذكر سنه وهتة او بدت لك هذا على
او جنتك او على اسقاطك على الخبار بدت عليك اسكني
منه على اسقاطك على الخبار او البت او كسفه وهذه

على وجوهك البان او تطلق رويك فترت ملكك على وارث
ان نعم في البدل اشبهت منك الشترى على تطلق رويك
فقلت هذه الاقسام جميعا انواع العفو كالبيع والامارة والمبا
والخ والهبه والاستقاطات المعقودة **فريع** ولزم الغنة
في صحتها القول فملك ما فيه من مال او منفعة ويسقط الخاف
ستوبه وسكني وكرهه وكان ما بدت بالملك نحو بدت
عنه حتى الاستطراق على كذا لا في الشفعة ونحوها ما لا يسقط
بالقول الا انه اذا اقول بقرط الحق او شترى بال او نفع بدت
في الحق بال قول وبطل المال لا يبيع في العفو او اجارة واخي
بصل ميسقا ولا ميسقا ولا اجارة **فريع** واذا اقول حد المال
بالقول تنفذ القول ثم اذا استعبد الغرض فيما يصح
كالهبة والبدل والبركة ولزم فيه العبد في العفو فله في الطلق
واما في الحق يحسب ويصير كذا او ابرك كذا على ان يطلق واخر
على ان تفعل كذا وانما طلق او استقطبت منك الشترى
على ان تفعل كذا **فريع** ولزمك العفو من الايمان والقول
التيه كل منها بالآخر ان تبطل ما تبه العبد حتى انقضى ميسقا
موجب الحكم لم يبيع بانيق العفو بالشر وط والافات المستقلة
مستقلة ان لا يعتد الا بعد حصول الشرط خلاف ما روي
الاثنان على ما سأل اساسه حال **فريع** في العفو او جوف
ولا يعتد بالقد ميسقا نا جرا الا انها لم تدرى اذا احدث
من غير ما في العفو لم يكن لغو بل موقوف الى غير مشتق
هذا الحار ما كان التصرف بناية الفضولي لانه نائب ولا تلحق
الا حارة عقد الراه والتميم للصالح ولا يعتد بغيره في الحكم

ولا يشترط في عقد زواج المرأة والكافة من المهر
وكل اهله المهر فزوج غدا ما له الحق في المهر فله
مهر نكاحه ولا له مهر بعد ذلك الا جاز في حق المهر
نكاح مسلمة كزوجها ولو اصابه فقد أسلم وصحح المهر
سج الحمل ولو اصابه بعد ذلك صحح ولا يصح المهر
اجارة ما ملكها بعد النكاح ولا مهر محرم ولو اصابه
عقد المهر على محرم ولم اجازت بعد العقد فسر
ولا فلاحه البصيرة في الاجارة عما يشترط لصحة الاجارة
المهر من في العقد وقت عقد فلاحه اجارة الوارث
الافضل في زوج مورثه ولا اجارة في الصغير بعد حصول
المسلم ما عقد له ولا مسلم فيه ولا بعد الولي بعد
عقد المضاج (الواقعي فلاحه) واما صحة اجارة الصغير
بأنه ما عقد له قبله سبعا وشرا بعد جاعه قضى على
وانما الاذن فكبح على ما من تحفيقه **فسر** على ما يكون
بايجابه لا بد من اضافته الى المالك لوطا وبيعه فيما جاز
له واغيره فلا يشترط في الاجارة والنفقة بعض المهر
كما لا يستلزم نكاح وحكم لا فيما لا يحل في المهر والطلاق
والعتق من النكاح ولا يصح من الالاته المهر من
ولو قصد انهاء باع من غير ما كان يمكن لنيته حكم وادرك
انما باع الفضولي لم يملك بعه مكرمه وبيع او لا يملك
فقد بيعه كما اذا انكسب انما باع عن نفسه الى غيره

موقوف **فسر** على ما علم ان المهر من المهر
من يبيع كانه هو الذي يملكه ولو كان الاصل
في النكاح الموقوف عند العقد وان من غير ذلك
فيلزم ما بين الحاشية بعد العقد ويصح اجارة على
وتعلق به احكام من وقت العقد من زوجين فان
كان زوجا وتعلق اجارة منه وعلم به حيث كان
ومهره الاستنكاح يقتضي عند المهر طيه بعد العقد
فلما جاز ان لم يعم قبلها ومثله العقد من المهر
اذن سيد ثم اجاز سيد وقبولى ولا فلاحه
النكاح لانها تلتفت بالاجاز ما لكان البضع من وقت العقد
فسر ومن هذه الوخالع عنه فضولى وقبولى
ثم اجاز عليه جانبا يما اوزوجها الولى وقبولى
اجازت بعد بطله لم ينجح الى مهر اخر واشترى الفضولي ومضى
السهم حصلت الاجاز بعد المهر لزم النكاح الا اجازه
القبض في هذه المهر على ما بين المهر في المهر
جاءه **فسر** على ومن ذلك تزوج فضولى لغيره فان عمل الاجاز
الا بعد موته الزوج هل تمت احكام الزوجية من حكم
الاصول وحل المهر واشتقاق المهر ان لم يكن له
المهر المتخا اذا الموت كاذن خوله **فسر** على ما كانت الاجاز
بموته وكل ما فاد المهر من فعل او مولى وطيه
النكاح وقبولى والحرى فيه من جهه من بيعه ومحو طيه
المهر او قبضه او التبرع فيه من جهه المتخلى له واجازه اجاز
بغيره ولو الما قد يسمها جازا ايضا **فسر** على ولو فلاحه المهر

باب الاعراض

لما ذكرنا الاصل في العلم بالاعراض اتفاقا واحدا لم يكون ذكر الاعراض
الفعل اجازة فغير معتبر على الراجح كقول السيد العبد طر
وتزوج بغيره اذ لا يشترط في الاعراض الا معرفة متوصفا
ها يلزمها في الاحكام على ما هو في الامتياز والمصلحة
علم ان الاجازة منقضة بالعقد ولو كانت بالاقضية
وتامها لم تؤثر فلا يلحق العقد السادس ولا يلحق من الاعراض
غيرها كالتدريج والطلاق والبر في المعجزة وكما ان
من يوافق العقد ويتهم بالزنا في النكاح او المبيع او الاجازة
والنقصان منها وكذا تسمية المهر والزينة والمقصود منه
ولا يلحق شيئا لما ذكرنا الا ما كان يبايع على العقد او من زوجه
كفرض النكاح والمهر والمهر والمهر والمهر والمهر
ذكره فسرع وكونها بقدر العقد وجب تماثلها بالمال
العقد الواحد في الارتباط فيه مقصود فلا تنضم اجازة المبيع
دون المهر وبعض المبيع دون بعض خلاف اجازة عقد المهر
دون المهر لصحة العقد من دونه وكذا اجازة احوال الزوج
دون الاخرى وانه الموهوب دون الاخرى لا يقضيه
للارباب او ما اجازة الخلع دون العرض فلا يلزم له طلاق
معه فسرع فان تعدد العقد كذا في الصور والصور
مع بعضها الاجازة في الصور الاولى وورع النكاح في العقد
السادس لا يسلط على جعل احدها مشروطا بالآخر في العقد
فسرع وكونها بقدر العقد السابق بشرط لصحة العقد
يفسخه احد المتعاقدين ولا يسلط عليه احد المتعاقدين

او اهلية العقود عنه كان الاجازة ولو عاين الاصل او
اهلية العقود عنه كان في العقد المفسر عليه ولو
صار خلا ومنها هو يعلم ان الاصل اختلفا في المالكين (المالكين) طر
لكل المسائل السابقة فيكون الطلاق في المالكين الاولين
مفسر اخر في الثانيه ويبطل البيع في الثالثه والنكاح في الرابعه
فسرع ولا تنسخ العقد مجموع احد المتعاقدين او اجازة
التصرف عقدين مع اتحاد متولي احد الطرفين فيها كحفظ الاجازة
اخرها فقط لطلان الاول بالرجوع فلما لم يتجدد بطلت ان كان
العقد عليه ما لا يصح فيه الاشتراك كالنكاح وقيل بطل
العقد ان ايضا والاول اطهر اذ لم يوجد فاسد لها واشترط
فيه ان يبيع فيه اشتراك المالك فاد باع فضولي كله واخر
رضنه واخر ربه كان اسباغا الا اذا كان احد العقد
اخرى لحقته الاجازة وحده كالعقود على مال مع المبيع والمبيع
مع المهر فسرع وكونها منقضة للعقد السابق لو اشترط
فضولي ثم حرر على البايع ثم اجاز المهر له كانت الاجازة
موقوفه على رفع الحجر فاذا ارتفع الحجر عن المبيع دخل في ملك
الشريك له فملك الاجارة فالتا ارتفع الحجر بعد موته ورث عنه
الشكاف ملكه من قبل الموت فسرع في ذلك من يكون
للاجارة بغير انما امر بثبوت لا سقاط حق ولذلك انقصت
بالعقد وان اجازة الورثة وصبيه الممتنع واجازة الغريم
بغير الحجر واجازة الموهوبين نص في الرهن يجوز اسقاطا
حق اذ لا يوصف المالك في ملكه وليس للمورثه والعرا والمورثين
الاجازة من دون الاجارة اسقاطا له وفصل في الاجازة التي يوصف
الحجر الموهوب في العاقل كالحجر عند حصول اهليتها كذا

[illegible][illegible]

१५५

قبل القبول استحق صيته ولا حرج لا متنازع فيه ولا حرج فيه
وكون السلف رافعا لا كاشفا فالرجوع اصح ما ان موافق الثاني
الشري لانها غاملة كافي خبر القبيص حيث لا يملك وقد يترتب
عليه ما وسياتي تحقيقه ان شاء الله تعالى فسرر وبعده القبض
المكروه كما حصل بالبعد لانه يتجدد الملك ولذا ذكره في موايد
والمرعية ولانه ينكشف استغفار ملكه من وقت العقبة
ولذا لم يكن لنصر فاته السابغ على القبض حكم فسرر
ولا قبض العلية وكونه في يد المشتري حتى ولا استهلاكه
كالانكاف او حيا كالعق والوقف اما التعلية فلزوم المبيع
مستلزم عنه حيث يمكن الشري قبضه من غير مانع وصار
المشتري مع كونه مالكا له واما كونه في يده حتى قلوة اليد
حديثة وقبل العلية كونه في يده من مخرج العن الجوه ومثل
كون يده بيد المالك فلا يخرج الا الغصب والا اول انصب واما
استحالة كونه مالا مستقلا في يده الذي هو مقصود القبض
فسرر وقد علم ان العلية قدس فيما تغير فيه الحق كالمسح
والمستاجر والوديعه والغصب والهبه فتترك الذم عليه
او فيما كان عن شيعين بل هو ملك القبض لا يتعلق به حتى
فلا يخرج عن ملكه بمجرد التعلية كالمسح والقرص والهدية
فهو المالك وبه قال جماعة من العلماء وان كان قد مضى
ذلك فسرر وسبب استحقاقه هو العقد بشرطه بوقوع
الشيء فبعد ما يصح الاجبار وقيل التوفيق مع الرضا
فقط ولكل من المعاقدين فيه حق وحق المبيع قبل قبض
الكسبه اقول والعكس بعد فسرر وكونه حقا

لكل منها كانه لكل منها الفسخ في مشعر التسليم لا يوجب
قبضه من كسبه بل يحتمل وجع السلف ومجره ان كان اسقط
احدهما حقه من الفسخ لم يبق لان سببه العبد او الضرر وهو
مستمر فسرر وكون القبض حقا للمشتري به الوكيل من كسبه
الحقوق ولو للمبايع نفسه وعلى الوكيل ان يفي به حيث يكون
القبض بسبب اخر نحو ان يكون مستاجرا او روبا لانه المبيع
او يكون الوكيل هو المبيع ولا يستوفى الا في فسرر واذا حال
المشتري للمبايع امتد المبيع او اذ حله مفكدا او اجعله في ملكه
قبلا بمضيه لان قال ان كسبه عنده او احفظ اذ لم يملكه
فسرر فان قال بعث او امر او ارسل به مع فلان لم يكن بوكلا
بل هو وكذا اذا ارسل رسولاً وقال له قل لعبدك بعبه او امر
او رسله معك وان قال اعطه او ثابته او كسبه او اذ بعد اعلان
كان بوكلا لعبدك اذا علم وكذا اذا قال للرسول قل للمبايع بعبه
او رسله او بعبه المكسر فسرر فان قال قل للمبايع بعبه بعبه
الى او الى فلان كان بوكلا للمبايع بالقبض مضمون امانه معه
ومع فلان فان قال للمبايع احل المبيع الى فلان ليشتره منك صا ٥
بوكلا بالقبض والمبيع لا لو قال بعبه منه او اعرضه عليه فسرر
والبايول في بعض المبيع حلي شرط فيه العبد لانه لما خرج عن
ملك المباع بمعاوضه بعبه حقا وحق المالكه ولو في الغيب
كان تصرف المشتري فيه وهو في يد المبايع مظنه طهر وطره
فالشري ملازم بدم المبايع في كسبه المبيع او بعبه عن التسليم
او بعبه كون المالك في قبضه بعبه التسليم وقد ابر الشارح
بموت مضاف الشماره لذكره من كل ما يقتضي حمله

بأنه كان المسح حلالا كما يحسن علماء الشافعية
وممن كان القول بالبركة في كمية التبرع بعد العصر والمباح
قوله وعلى هذا يكون حكم العصر المبرور حكم المسح بدون
أن هو هو كما هو قول الحسن من لا يشترط العصر فيها
التصريح فيها قبل الصلاة ذهب الشافعي إلى أنه
لا يصح مع الغائب والماله بعض أصحها بأنه غير متعين
فصار كالصلاة وحكمها فيها مخرجون يقولون إذا عين بألفاظ
به فيها وله على أفرادها صار كالواشي إليه غايته ما خالف
أن الغيبه مظنة الغرر وهذا لا يوجب إبطال الخيار
كأنه ذهبنا إليه لا بطلان العقد من أصله كذا في
أن سب الخيار إلى كماله وإنه حق للشري ولا يشترط
له فلكون شبهه الحق كالمسح استقامه قبل الرويه
السبب وكان وقتها عقب الرويه مصفا لا رافع
وأنه يشترط في الرويه أن يكون مبرور وإن الغيبه فيه
للعقد من أصله فحسبنا فوايد الاصلية لا أن يبرم
بعض أصحها وسيأتي تحقيقه في الخيارات انشاء الله تعالى
بعض أصحها استقامه قبل الرويه وهو ما علم أن
العقد وبالاتفاق أنه لا يصح استقامه قبل العقد
والكونه حقا للشريك بطلان بصره فيه فاحرج في
أومن يتأفف عن ذلك لعنه الله وكذا يتأفف من
يجنيه لا باعارته أو استعماله أو عرضه إذا غاب
مستقره بالرضا واستقامه الخيار

قال الرويه ومن صح استقامه قبلها بطلان ما عدا الاستلام
في حق الخبز وكونه مشروعا توسع سقط بونه وتبع مع
بما وصفه وكون الحق في المباح كان له من الرويه
فكان له المطالبة بالسيطرة عنه حق الشراء وهو من الخبز
الوكمل ما ودخلت سعة التوكيل لا لا شري أو القبض
والكونه في الإظهار مشروعا لدفع الضرر لم يثبت فيما قبل
لويته على العقد منه لأن العقد مثل المسح فبأنه روي
بعض المختل المتفق ورويه القصور ومن الجوان وممن وافق
رويه ما لا يتحقق فيه الرويه كالحش في الجوان المشرك
بأن الوصف للامر عن الرويه فإذا رجع له الضرر قبل القبض
رجع له الخيار بل بعد الاستقرار الملك حذنه فسر
علم أن المقصود المضمون العقد هو المسح وأنا التي يدافع الملك
مع معيه ومما يشترط كونه مثله لا يودي إلى الجاهل الغضبه
لا الخيار ومع فيه حينئذ كل تصرف فسر
يعين وصار حكمه حكم المسح في جميع ما هو وإن كان منها لم يبرم
عد الأكثر إذا قام على لوفان فمنا وسيله إلى ملكه عما ولا استقرار
لما ولد كرجع الهبات تقوم التلغات وأروى الحانات وعونها
ويشتر الموزونات منها سماع الاشتراك في القدر المانع من
الناس على ما سيأتي لسانه على فسر ولو باع سلمه لغيره
وصار مضمونهم وهذا المشرك قبل فقصه ما لم يصح الهبة في
الباوان أرا منها في الدرهم دون الصاع وإن أحدهما
كرها وجب عليه الدرهم دون الصاع وبذلك لا طاعة
فصله ولما كان المسح بعد انعكاسه إنما حكمه عادة وبما

PLACEHOLDER FOR:

**Page image or series of page images
missing, not photographed, or
otherwise not available**